أَثَرُ الْمُشَابَهَةِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيِّ

د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي
قسم اللغة العربية / كلية التربية
جامعة كركوك

المُلَخَّصّ:

يَهْدفُ هذا البَحْثُ إلَى دِرَاسَةِ أَثَرِ " المُشَابَهَةِ " فِي النَّحوِ العَرَبِيِّ مِنْ جِهَتَيْنِ: فِي أُصُولِ النَّحوِ العَرَبِيِّ ؛ وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ القِيَاسِ نَظَراً لِلتَّقَارُبِ الكَبِيرِ بيْنَها ، وَبَينَ القِياسِ ، وَكَذَلِكَ الوُقُوفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ أُصُولِ الفِقهِ مَعَ مُصطَلَحِ " قِياسِ الشَّبَهِ " لِمَجِيءِ ذَاتِ الاصطِلاحِ فِي أُصُولِ النَّحوِ العَرَبِيِّ ، فَضْلاً عَن دِرَاسةِ أَثَرِ المُشَابَهَةِ فِي العَوامِلِ، والتّعْلِيلِ . وَفِي التّطْبِيقِ النَّحْوِيّ مِن خِلالِ ذِكرِ المُشَابَهَةِ اللّفظِيّةِ فِي الأَسمَاءِ ، وَالأَفعَالِ، وَالحُرُوفِ ، وَكَذَلكَ ذِكْرُ المُشَابَهَةِ المَعْنَوِيّةِ ، فِي الأقسَامِ الثّلاثَةِ نَفسِها، بعدَ تَقْدِيمِ رُؤيَةٍ وَاضِحَةٍ لاستِعمَالِ النُّحَاةِ لِهذا المُصطَلَحِ مُنذُ أنْ انْطَلَقَتْ بَوَادِرُ الدِّراسَاتِ النَّحْوِيَّةِ إلَى أنْ استَقَرَّتْ كمَنْهَجٍ لِتَعْلِيمِ اللُّغَةِ ، وَقَدْ عَمِدَ كَثِيرٌ مِن النُّحاةِ إلَى رَبطِ المَسائِلِ النَّحويَّةِ ، وَبَيانِ العَلاقَاتِ المُشتَرَكةِ الّتِي تَجمَعُ تِلْكَ المَسائِلَ عَن طَرِيقِ استِعمَالِ ألفَاظِ المُشَابَهةِ ، وَهُم فِي هذا الأمرِ يُحقِقِون المَنهَجَ العَقلِي وَالمَنطِقِي الّذِي مِن مُسَلّمَاتِه إدراكِ الأُمورِ الّتِي لَها مَثِيلٌ فِي الأَذْهَانِ.

وَمِنَ المَعْلُومِ بِهِ أنَّ النَّحوَ العَرَبِيِّ إنَّمَا قَامَتْ قَوائِمُهُ وَمَسائِلُهُ كُلُّهَا عَلَى جَمْعِ الأُمُورِ المُشتَرَكَةِ ، الّتِي تَتَّصِفُ بِأَنَّهَا تَتَمَيَّزُ بِجُمْلَةٍ مِنَ العَنَاصِرِ وَالعَلاقَاتِ المُتَدَاخِلَةِ ، وَمِن ثَمَّ بِنَاءُ مَنْهَجٍ نَحْوِيٍّ يَقُومُ عَلَى تَأْسِيسِ القَوَاعِدِ والأُصُولِ ، والدَّليلُ عَلَى ذَلكَ المَناهِجُ النَّحويَّةُ الّتِي ارْتَكَزَ عَلَيهَا النُّحَاةُ فِي تَأْلِيفِ مُصَنَّفَاتِهِم الّتِي اعتَمَدَتْ عَلَى التَّشَابُهِ والاشتِرَاكِ سَواءٌ أَكَانَ التَّشَابُهُ فِي الأثَرِ الإعرَابِيِّ ، أمْ التَّشَابُهُ فِي الجِنسِ .

وَالذِي جَعَلنَا نَقِفُ عِندَ هذا البَحثِ أنَّ النُّحاةَ استَنَدُوا إلَى هذا المَوضُوعَ فِي أَغلَبِ المَسائِلِ النَّحوِيَّةِ ، وَوَقَفُوا عِندَ دَقَائِقِهَا ، وَلكنْ دُونَ أنْ يَكُونَ لَهُ جَمْعٌ يُلِمُّ فُتَاتَهُ ، وَيَجْمعُ شَمْلَهُ ، الأمرُ الّذِي حَدَا بِنَا أنْ نَقُومَ بهذا الدَّرسِ ، فَيَكونَ جَمعَاً تَنظِيرِيّاً وَتَحلِيلِيّاً لِهَذا المَوضُوعِ.

توطئةٌ:

دِرَاسةٌ فِي المُصْطَلَحِ وَأصَالَتِهِ عِنْدَ النُّحَاةِ:

الحَمْدُ لِلَّهِ الّذِي أَنْزَلَ القُرآنَ مِنهُ المُتَشابِهُ والمُحكَمُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الّذِي لا شَبيهَ لَهُ فِي الفَصاحَةِ والطِّيبةِ والبَشاشَةِ والكَرمُ، وعَلَى آلِهِ الطَّيِبِينَ الطَّاهِرِينَ وصَحابَتِهِ الغرِّ المُهتدِينَ أجمعينَ.

أمَّا بَعدُ:

فَيتناوَلُ هذا البَحثُ دِراسةَ أثرِ" المُشابَهَةِ " فِي النَّحوِ العَرَبِيِّ ، لِمَا لَهَا مِن مَساحَةٍ كَبِيرَةٍ فِي الدَّرسِ النَّحْوِي ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِن أنْ تُحصَرَ فِي بَابِ "القياسِ" كَمَا يُشيرُ إلَى ذَلكَ كَثِيرٌ مِن النُّحاةِ فِي أُصولِ النَّحوِ ، وَلِكَي نَصِلَ إلَى دَقَائِقِ المُشَابِهةِ مِن جِهَاتِها الأرْبعِ ، والإحَاطِةِ الكَامِلةِ بِأدقِّ تَفَاصِيلِهَا ، بَدأنَا بِتَمْهِيدٍ عَنِ المُصْطَلَحِ وأَصَالَتِهِ عِندَ النُّحاةِ ، وَمِن ثَمَّ تَقسِيم الدِّرَاسَةِ عَلَى مَبْحَثِينِ: تَناوَلَ المَبحثُ الأوَّلُ: دِرَاسةَ أثَرِ المُشَابَهَةِ فِي أُصُولِ النَّحوِ العَرَبِيّ ، وَلاسِيَّما القِيَاسُ نَظَراً لِلتَّقَارِبِ الكَبِيرِ بَيْنَهُمَا،وَتَداخُلُ المُصْطَلَحِ مَعَ قِياسِ الشَّبهِ،وَفِي استِصْحَابِ الحَالِ،وكَذَلك أَثَرُهَا فِي العَوامِلِ والتَّعْلِيلِ لِدُخُولِهِمَا فِي قَضَايا أُصُولِ النَّحوِ العَرَبِيِّ.

فِيْمَا تَنَاوَلَ المَبحَثُ الثَّانِي: دِرَاسةَ أثرِ المُشَابَهَةِ فِي التَّطْبِيقِ النَّحويّ ، بَعدَ تَقْسِيمِهِ عَلَى طَرَفَيْنِ مُتَنَاصِفَيْنِ ، وَهُمَا "المُشَابَهَةُ اللّفظِيَّةُ" و "المُشَابَهَةُ المَعْنَوِيّةُ "، وَفِي كُلِّ طَرَفٍ تَمَّ تَنَاولُ الأَسْمَاءِ والأفعَالِ وَالحُروفِ.

وَتكمُنُ أَهَمِيَّةُ البَحثِ فِي أنَّ كَثِيراً مِن النُّحَاةِ عَوَّلُوا عَلَى اِلمُشَابَهَةِ فِي تَوضِيحِ كَثِيرٍ مِن المَسائِلِ النَّحوِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ الاعتِمَادُ عَلَيهَا فِي رَبطِ الأشيَاءِ المُشتَرَكَةِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى التَّشَابُهِ الكَبِيرِ فِي مَسَائِلِ اللُّغَةِ وَدَقَائِقِهَا بِحَيثُ تُوضَعُ المُقَدِّمَاتُ مِن خِلالِ تَوظِيفِ التَّشبِيهِ لِلوُصُولِ إِلَى النَتَائِجِ العِلمِيّةِ لِبِنَاءِ التَّركِيبِ النَّحوِيِّ ، وَيَبدأُ هذا الأَثَرُ مَعَ البِدَايةِ الأُولَى لِدِرَاسَةِ النُّحَاةِ ؛ لأنَّ قَوَاعِدَ اللُّغَةِ وُضِعَتْ اعتِمَاداً عَلَى النُّصُوصِ المَسمُوعَةِ الّتِي اشتَرَكَتْ بِصِفَاتٍ ثَابِتَةٍ كَمَا يَقتَضِيها المَنطِقُ اللُّغَوِيُّ ، وَكَانَ هذا الأمرُ سَبَباً فِي جَمعِ الأمُورِ المُتَشَابِهةِ فِي أَثنَاءِ وَضعِ المَنَاهِجِ النَّحوِيَّةِ كَجَمعِ النُّحاةِ لِلمَرفُوعَاتِ فِي بَابٍ وَاحِدٍ ، وكَذَا المَنصُوبَاتُ ، أو المَجرُورَاتُ ، أو جَمعُ الأشيَاءِ الّتِي اشتَرَكَتْ فِي العَمَلِ نَحُو " كَانَ وأَخَوَاتُها ، وإِنَّ وأَخَوَاتُها...أو مَا اتَّفَقَتْ فِي الوَظِيفَةِ دُونَ العَمَلِ كَخُرُوفِ العَطفِ.

وَنَرُومُ قَبلَ الوُلُوجِ فِي دِرَاسةِ الأصَالَةِ لِهذا المُصطَلَحِ أنْ نَقِفَ عِندَ دَلَالَةِ المُشَابَهَةِ فِي اللُّغَةِ والاصطِلاحِ .فَالمُشَابَهَةِ مِن ((شَبهَ: الشِّبْهُ وَالشَّبْهُ والشَّبِيْهُ:المِثْلُ،وَالجَمْعُ أَشْبَاهٌ ،وأَشْبَهَ الشَّيءُ الشَّيءَ مَاثَلَهُ ...وَالمُتَشَابِهَاتُ: المُتَمَاثِلاتُ)).[١] فَأقرَبُ مَعنًى لَهَا الاشتِراكُ أي أنَّهُ لا بُدَّ مِن وجُودِ طَرَفَينِ حَتّى تُولَدَ مُشَابَهَةٌ مُعيَّنة ، وَيُقَالُ: ((والشُّبْهَةُ بالضَّمِّ الألتِبَاسُ ، والمِثْلُ، وَشُبِّهَ عَلَيهِ الأَمرُ تَشبِيهاً لُبِّسَ عَلَيهِ)).[٢] ، وَفَرَّقَ بَعضُ العُلَمَاءُ بَينَ الشَّبهِ وَالمِثلِ بِأنَّ ((الشَّبهَ يُستَعمَلُ فِيمَا يُشَاهَدُ، فَيُقَالُ: السَّوَادُ شِبهُ السَّوَادِ ،وَلا يُقَالُ: القُدرَةُ كَمَا يُقَالُ مِثلُهَا)).[٣]

والمُشَابَهَةُ فِي الاصطِلاحِ ((هِيَ اتِّفَاقُ الشَّيئَينِ فِي الكَيفِيّةِ ، والمُمَاثَلَةُ: اتِّفاقُهُمَا فِي النَّوعِيّةِ ، والمُسَاواةُ: اتِّفاقُهُمَا فِي الكَمِّيَّةِ)).[٤]

أمَّا عِندَ النُّحَاةِ فإِنَّهُم لَمْ يَضَعُوا تَعرِيفاً خَالِصاً لِلمُشَابَهَةِ ،وإِنَّمَا وَرَدَتْ فِي أَقسَامِ القِيَاسِ الّتِي مِنهَا قِياسُ الشَّبَهِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَهُوَ: القِيَاسُ الّذِي لا تُرَاعَى فِيهِ العِلَّةُ ، وَيُذكَرُ لِمُجَرَّدِ المُشَابَهَةِ ، كـ مُشَابَهَةِ إِعرَابِ الفِعلِ المُضَارِعِ باسمِ الفَاعِلِ.[٥]

وَلكِنْ قَد نَجِدُ بَعضَ النُّحَاةِ ، وَقَد تَحَدَّثُوا عَنِ "المُشَابَهَةِ" ، وَكَأَنَّهُ اصطِلاحٌ لَهَا ، مِن ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ سِيبَوَيهِ (ت ١٨٠هـ): ((فَقَد يَشبَهُ الشَّيءُ بِالشَّيءِ فِي مَوضِعٍ وَيُخَالِفُهُ فِي أَكثَرَ مِن ذَلِكَ)).[٦] ، وَكَذَلِك قَولُهُ: ((وَقَد يَشبَهُ الشَّيءُ بِالشَّيءِ ، وإِنْ كَانَ لَيسَ مِثلَهُ فِي

جَمِيعِ الأشيَاءِ)).[٧]، وَيَقِفُ يَاسِينُ الحِمصِي(ت ١٠٦١هـ) عِندَ المُشَابَهَةِ بِنحوٍ عَابِرٍ، إذْ قَالَ: ((مِثْلُ أَشبَهَ فِي المَعنَى شَابَهَ،وَالمُشَابَهَةُ هِيَ: المُشَارَكَةُ فِي الكَيفِيّةِ)).[٨] ، وَمِنَ المُحدَثِين ذَكَرَ مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ كَلاماً دَقِيقَاً عَن هذهِ المَسأَلَةِ وَكَأَنَّهُ تَنظِيرٌ لِاصطِلاحِ المُشَابَهَةِ ، إذْ قَالَ: ((وِمِن عَادَةِ العَرَبِ أنْ يُعطُوا الشَّيءَ الّذِي يُشبَهُ شَيئاً حُكمَ ذَلكَ الشَّيءِ تَحقِيقاً لِمُقتَضَى المُشَابَهَةِ)).[٩] ، وَكَذَلِكَ قَولُهُ: ((مِن القَواعِدِ المُقَرَّرَةِ: أنَّ الشَّيءَ إذَا أَشْبَهَ الشَّيءَ أَخَذَ حُكْمَهُ ، وَيَجرِي ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَبوَابِ)).[١٠]، وَانطِلاقاً مِن هذِهِ النُّصُوصِ يَرَى البَحثُ أنَّ التَّعرِيفَ الدَّقِيقَ لِلمُشَابِهَةِ هُوَ: [كلُّ شَيءٍ شَابَهَ شَيئاً آخرَ ، فَأَخَذَ حُكمَهُ سَواءٌ أَكَانَ ذَلِكَ إلَى دَرَجَةِ التَّمَاثُلِ ، أمْ فِي بَعضِ الجُزئِيَاتِ].

وَأَمَّا مِن جِهَةِ أصَالَةِ المُصطَلَحِ واستِعمَالِهِ مِن قِبَلِ النُّحَاةِ ، فَقَد تَرَكَتْ المُشَابَهَةُ أَثَرَاً بَارِزاً فِي تَحقِيقِ المَسَائِلِ ، وَبِنَاءِ الأَحكَامِ النَّحوِيَّةِ لَدَى النُّحَاةِ المُتَقَدِّمِينَ والمُتَأخّرِينَ، فقَد كَانَ المُتَقَدِّمُونَ يَضَعُونَ مُقَارَنَةً مَا بَينَ الكَثِيرِ المُطَّرِدِ ، وَبَينَ المُخَالِفِ لَهُ ، فَفِي تَرجَمَةِ أبِي إسحَاقَ الحَضرَمِيِّ(ت ١١٧هـ) قَالُوا: ((...وَقِيَاسُهُ الّذِي تَحَدَّثُوا عَنهُ كَانَ يَعنِي قِيَاسَ مُشَابَهَةٍ بَينَ الظَّوَاهِرِ المُطَّردَةِ فِي كَلَامِ العَرَبِ ، وَلا يَعنِي قِيَاسَ جَدَلٍ أو مَنطِقٍ)).[١١]

وهذِهِ إشَارَةٌ إلَى أصَالَةِ المُشَابَهَةِ واستِعمَالِهَا مَعَ الخُطْواتِ الأولَى لِلدَّرسِ النَّحويّ.

ثُمَّ نَجِدُ صَاحِبُ الكِتَابِ يُوظِّفُ المُشَابَهَةَ فِي تَقرِيبِ كَثِيرٍ مِنَ المَسَائِلِ ، مِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي أَثنَاءِ حَدِيثِهِ عَن جَوازِ وُجُوهٍ إعرَابِيَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، إذْ قَالَ: ((وَمَا يَشبَهُ الشَّيءَ فِي كَلامِهِم ،وَلَيسَ مِثلَه فِي جَمِيعِ أَحوَالِه كَثِيرٌ ...وَهُوَ قَولُكَ: دَخَلُوا الأَوَّلَ ، وَجَرَى عَلَى قَولِكَ: وَاحِداً وَاحِداً ، وَدَخَلُوا رَجُلاً رَجُلاً ، وإنْ شِئتَ رَفَعتَ فَقُلْتَ: دَخَلُوا الأوَّلُ فالأوَّلُ ،جَعَلَهُ بَدَلاً وَحَمَلَ عَلَى الفِعلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ الأوَّلُ فَالأوَّلُ)).[١٢] فَهذا مِن بَابِ حَملِ شَيءٍ عَلَى شَيءٍ يُوافِقُهُ فِي الحُكمِ الإعرَابِي. كَمَا ذَهَبَ المُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ) إلَى تَوظِيفِ المُشَابِهَةِ بَينَ الفِعلِ وَمَا يَشبَهُ الفِعلَ ، إذْ قَالَ: ((مَا أَجرَى مَجْرى الفِعلِ ، وَلَيسَ بِفعلٍ ، وَلكِنّهُ يُشبِهُ الفِعلَ بِلَفظٍ ، أو مَعنَىً . فَأَمَّا مَا أَشبَهَ الفِعلَ فَدَلَّ عَلَى مَعنَاهُ مِثلَ دَلالَتِهِ فِي مَا النّافِيَةِ ، وَمَا أشبَهَهَا ، تَقُولُ: مَا زيدٌ مُنطَلِقاً لأنّ المَعنى لَيسَ زيدٌ منطلقاً، وَمَا أشبَهَهُ فِي

اللَّفظِ ، وَدَخَلَ عَلَى الابتِدَاءِ ، وَالخَبرِ دُخُولَ "كَانَ وإنّ وأخَواتِهِمَا")).[١٣] ، فَقَد جَمَعَ هُنَا المُشَابَهَةَ اللّفظِيَّةَ وَالمَعنَوِيَّةَ إلَى جَانِبِ التَّوافُقِ فِي العَمَلِ ، وَمِثلُ هذِهِ النُّصُوصِ هِيَ الّتِي أفَادَتِ النُّحَاةَ المُتَأخِرِينَ فِي جَمعِ المَسائِلِ المُتَشَابِهَةِ تَحتَ مُسَمَّىً وَاحِدٍ نَحْو: "المُشَبَّهَاتُ بـ لَيسَ" .

كَمَا استَعمَلَ ابنُ السَّرَّاجِ (ت ٣١٦هـ) المُشَابَهَةَ ، وَمِن ذَلِكَ قَولُهُ: ((المُستَثنَى يَشْبَهُ المَفعُولَ إذَا أُتِي بِهِ بَعدَ استِغنَاءِ الفِعلِ بِالفَاعِلِ ، وَبَعدَ تَمَامِ الكَلامِ ، تَقُولُ: جَاءَنِي القَومُ إلاّ زَيداً ، فَـ" جَاءَنِي القَومُ " كَلامٌ تَامٌ ، وَهُوَ فِعلٌ وَفَاعِلٌ ، فَلَو جَازَ أنْ تَذكُرَ زَيداً بَعدَ هذا الكَلامِ بِغيرِ حَرفِ الاستِثناءِ مَا كَانَ إلاّ نَصباً)).[١٤]. وَهذا مِن قَبِيلِ تَوضِيحِ الفِكرَةِ وَبَيَانِ جُزئِيّاتِ التَّركِيبِ النَّحويّ مِن حَيثُ تَعَدُّدُ الأوجُهِ بِتَغَيّرِ الألفَاظِ .

وَجَمَعَ بَينَ العَطفِ مِن جِهَةٍ ، وَبَينَ الصِّفَةِ وَالبَدَلِ مِن جِهَةٍ أُخرَى نَظَراً لِلمُشَابَهَةِ بَينَهُمَا ، إذْ قَالَ: ((إنَّ العَطفَ يَشبَهُ الصّفَةَ وَالبَدَلَ مِن وَجهٍ ويُفَارِقُهُمَا فيهِ مِن وَجهٍ ، أمَّا الوَجهُ الّذِي أشبَهَهُمَا فإنَّهُ تَابِعٌ لِمَا قَبلَهُ فِي إعرَابِهِ ، وَأمّا الوَجهُ الّذِي يُفارِقُهُمَا فِإنَّ الثّانِي غَيرُ الأوَّلِ ، والنَّعتَ وَالبَدَلَ هُمَا الأوَّل)).[١٥]

فَهُوَ يَذهَبُ إلَى جَمعِ الأُمورِ المُتَشَابِهَةِ والمُشتَرَكَةِ فِي الصِّفاتِ اللازِمَةِ الّتِي تُصَاحِبُ المَوضُوعَاتِ أينَمَا وَرَدَتْ ، وَلِهذا نَجِدُ اليَومَ هذِهِ المَسَائِل تَحتَ بَابِ "التَّوابِعِ".

وَقَد تُستَعمَلُ تَعَابِيرُ مُرَادِفَةٌ لِلمُشَابَهَةِ لِتَطبِيقِ نَفسِ المَطلُوبِ ، وَمِن ذَلكَ مَا ذَكَرَهُ الأخفَشُ (ت ٢١٥هـ) ، إذْ قَالَ: ((فَأمَّا قَولُهُ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُم﴾[١٦] فَإنَّمَا جَزَمَ الآخِرَ لأنَّهُ جَوَابُ الأَمرِ ، وَجَوابُ الأمرِ مَجزُومٌ **مِثلَ** جَوَابِ مَا بَعد حُروفِ المُجَازَاةِ ، كَأنَّهُ تَفسِيرُ " إنْ تَفعلُوا " أوفِ بِعَهدِكُم)).[١٧]،فإنَّهُ استَعمَلَ لَفظَ"مِثلَ"لِتَحقِيقِ المُشَابَهَةِ بَينَ المَسألَتَينِ.

وَتَتَطوَّرُ المُشَابَهَةُ فِي الدَّرسِ النَّحوِيِّ ، وَتَتَداخلُ مَعَ أدقِّ التَّفَاصِيلِ مِن ذَلكَ مَا أورَدَهُ الرَّضِيِّ (ت ٦٨٦هـ) مِن: ((وُجُوبِ تَنكِيرِ المَفعُولِ لَهُ لِمُشَابَهَتِهِ لِلحَالِ وَالتَّمييزِ)).[١٨]

أَي فِي حَالِ مَجِيئِهِ نَكَرةً ؛ لأنَّ المَفعُولَ لأجلِهِ لا يَنَفَرِدُ بِالتّنكِيرِ فَقَد يَأتِي مَعرِفَةً . وَكَذَلكَ مَا ذَكَرَهُ السُّيوطِي(ت ٩١١هـ) مِن أنَّ ((حَذفَ فَاعِلِ أفعِلْ بِهِ فِي التَّعَجُّبِ لَمَّا كَانَ مُشبهاً لِفِعلِ الأمرِ فِي اللَّفظِ ، وَبنَاءِ "حَذَامِ" عَلَى الكَسرِ تَشبِيهاً لَهُ بِ دَرَاكِ، وَتَرَاكِ)).[١٩]

وَنَسعَى مِن خِلالِ إيرَادِ هذهِ النُّصُوصِ أنْ نَصِلَ إلَى أَمرَينِ هُمَا: إثبَاتُ الأصَالَةِ لاستِعمَالِ المُشَابَهَةِ فِي تَحلِيلِ المَسَائِلِ النَّحوِيَّةِ فِي كَونِهَا تَرِدُ فِي جُزئِيّاتٍ كَثِيرةٍ ، وَتَعمَلُ عَلَى تَقرِيبِ المَسَائِلِ الّتِي تَتَشابهُ فِي جَوانِبِهَا اللَّفظِيَّةِ والمَعنَوِيَّةِ ، وَالأمرُ الثّانِي: تَوظِيفُ المُشَابَهَةِ فِي جَمعِ المَسَائِلِ المُشتَرَكَةِ الأمرُ الّذِي يُساعِدُ عَلَى بِنَاءِ المَنَاهِجِ فِي التّأليفِ النَّحوِيّ.

وَلكِنْ قَد تَكُونُ المُشَابَهَةُ فِي بَعضِ الأحيَانِ سَبِيلاً إلَى اللّبسِ ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ كَثِيراً مِنَ النُّحَاةِ يَذهَبُونَ إلَى نَفي الشَّبَهِ فِي بَعضِ المَسائِلِ ، أو ذِكرِهَا حتَّى يَكُونَ هُنَاكَ تَجنُّبٌ مِنَ الخَلطِ أو الخَطأِ مِن ذَلكَ مَا أورَدَهُ سِيبَوَيهِ فِي مَسَائِلِ المَمنُوعِ مِن الصَّرفِ ، إذ قَالَ: ((فإنْ سَمَّيتَ رَجُلاً ضَرَّبَ أو ضُرِّب أو ضُورب لَمْ تَصرِفْ،فأما فَعَّلَ فهو مَصرُوف،وَدَحرَجَ ،ودُحْرِج لا تَصرِفهُ لأنَّهُ **لا يَشبَهُ** الأسماءَ ، وَلا يَصرِفُونَ خضّم،وَهُوَ اسمٌ للعَنبرِ بنِ عمرو بن تَمِيمَ، فإنْ حَقَّرتَ هذِهِ الأسمَاءَ صَرفتَهَا؛لأنَّهَا تَشبَهُ الأسمَاءَ)).[٢٠]وإنّمَا نُفِي الشَّبهُ مِن دَحرجَ لاختصاصِ هذا الوَزنِ بالأفعَالِ،فَيلزَمُ مَنعُ الصَّرفِ خِشيَةَ الالتِبَاسِ بَينَ وَزنِ الفِعلِ وَوَزنِ الاسمِ.

وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابنُ هِشَامٍ إذ قَالَ:((الظَّرفُ نَوعَانِ:مُتَصَرِّفٌ،وَهُوَ مَا يُفَارِقُ الظّرفِيَّةَ إلَى حَالَةٍ لا تَشبَهُهَا كأنْ يُستَعمَلُ مُبتَدَأً أو خَبَراً أو فَاعِلاً أو مُضَافاً إليه،كاليَومِ تَقُولُ:اليَومُ يَومٌ مُبَارَكٌ)).[٢١]وَالمُرَادُ بِالمُتَصرِّفِ هُنَا هُوَ مَا يَجُوزُ تَقَلُّبُهُ فِي المُبتَدأِ وَالفَاعِلِ وَالمَفعُولِ وَالمَجرُورِ فَإذَا كَانَ الحَالُ هكَذا ابتَعَدَ فِي الشّبَهِ عَن الظَّرفِ الّذِي لا يَكُونُ إلاّ مَنصُوباً عَلَى الظَّرفِيَّةِ.

وقَد تَكُونُ المُشَابَهةُ مَصدَرَ قَلَقٍ وَصُعُوبَةٍ فِي الدَّرسِ النَّحوِيّ ، وَلاسِيِّمَا فِي أثنَاءِ وَصفِ اللُّغَةِ ، قَبلَ الإحَاطَةِ بِجُزئِيّاتِهَا ، وَذلك نَحو "المَنصُوبَاتِ" ، عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ ، فَفِي الوَقتِ الّذِي كَانتْ "المُشَابَهَةُ" بَينَها هِيَ السَّبَبُ فِي جَمعِ هذِهِ المَعمُولاتِ فِي بَابٍ واحدٍ

، هِي نَفسُهَا رُبَّمَا تَكُونُ سَبَباً للاشتِرَاكِ والتَّدَاخُلِ وَالصُعُوبَةِ وَالالتِبَاسِ فِي الوُصُولِ إلَى أَنوَاعِهَا ؛ لأنَّ أغلَبَهَا يَكُونُ إعرَابُهَا بِالفَتحِ إذَا كَانَ مُفرَداً ، أو مَا فِي حُكمِ المُفرَدِ ، فَتَتَدَاخُلُ ، وَتَختَلِطُ ، وَلِهذا نَجِدُ كَثِيراً مِنَ النُّحَاةِ يَقِفُونَ أمَامَ بَعضِ الكَلِمَاتِ ، وَهُم مُختَلِفُونَ فِيهَا ، أَهِيَ أحوَالٌ ؟ أم مَصادِرُ ؟ ، أو وُقُوعُ أحَدِ المَفَاعِيلِ بِمَوقِعِ الآخَر [٢٢] ، وَهِيَ مَسائِلُ مَوجُودَةٌ فِي الكُتُبِ النَّحوِيَّةِ .

وَالحَدِيثُ عَن المُشَابَهَةِ فِي النّحوِ العَرَبِيّ يَأتِي فِي المَراحِلِ المُتَقَدِّمَةِ للنَّحوِ ، أَي فِي صُورَتِهِ المُرَكّبَةِ بَعدَ التّأسِيسِ وَالتّقعِيدِ ؛ لأنّنَا سَنَجِدُ مِن النَّحاة مَن يَعقِدُ مُشَابَهَةً بَينَ الاسمِ وَالفِعلِ ، أو بَينَ الاسمِ وَالحَرفِ ، وَالدَّرسُ النَّحوِيّ ابتداءً يُبَيِّنُ أنَّ هُنَاكَ خُصُوصِيَّةً فِي هذِهِ الأقسَامِ ، وَالجَمعُ بَينَهُمَا بَعدَ الفَصلِ يُلبِسُ مَا حَاوَلَ النُّحَاةُ التَّمييزَ بَينَهُمَا ، فَهِيَ تَشبَهُ إلَى حَدٍّ كَبِيرٍ مَسائِلَ التّعلِيلِ ، أو العَوَامِلِ ، وَهِيَ أُمورٌ تَتَجَلِي بَعدَ الانتِهاءِ مِن المَراحِلِ الأُولَى لِدِرَاسةِ النَّحوِ بِمعنَى آخَرَ هِيَ: نَتِيجَةٌ مُهِمَّةٌ مِن نَتَائِجِ التَّفكِيرِ النَّحوِيّ .

المبحثُ الأوّلُ

المُشَابهَةُ فِي أُصُولِ النَّحوِ

وَضَعَ عُلَمَاءُ أُصُولِ النَّحوِ أَدِلَّةً رَصِينةً يَستَندونَ إلِيهَا فِي تَحقِيقِ صِحَّةِ النُّصُوصِ الّتِي تُبنَى عَلِيهَا التّراكِيبُ النَّحويَّةُ ، وَفِي هذا العَملِ فَإنَّ جَمِيعَ المَسائِلِ النَّحويّةِ لا بُدَّ أنْ تُصْفَى ، وَتُعرَفُ أُصُولُهَا وفُروعُهَا ثُمَّ تُدخَلُ عَلَى المِحَكِّ حتَّى تُصقَلَ ، بِمعنَى آخرَ إنَّ النَّحوَ العَرَبِيِّ كَانَ يَنتَقِلُ مَرحَلةً بَعدَ مَرحَلَةٍ وَزَمَناً بَعدَ زَمَنٍ نَحوَ التَّحدِيدِ وَالتَّدقِيقِ وَالرُّؤيةِ النَّاصِعَةِ سواءٌ أكانَ ذلكَ فِي المَسائِلِ ، أم فِي المَناهِجِ أم فِي المَصطلحَاتِ ، اعتِماداً عَلَى أَصَحِّ آرَاءِ النُّحَاةِ ، وَأقرَبِهَا إلَى طَبِيعةِ اللُّغَةِ العَرَبِيّةِ الّتِي كَانَتْ نِتَاجَ عُقُولٍ نَيّرَةٍ ، وَفِكرٍ نَحوِيٍّ وَاضِحٍ.

وَمِن أهمِّ هذهِ الأدَلّةِ القِيَاسُ الّذِي رَكَنَ إليهِ كَثِيرٌ مِنَ النُّحاةِ لِتَأسِيسِ القَواعِدِ النَّحويَّةِ ، وَنَحنُ نُورِدُ هذا الكَلامَ ؛ لأنَّ المُشَابَهَةَ أخَذَ سَهماً وافِراً ، وطَرَفاً كَبِيراً فِي هذا البَابِ ، بَيدَ أنَّهُ لابُدَّ مِن الفَصلِ فِي هذا المَوضِعِ بَينَ المُشَابَهَةِ الّتِي نَحنُ عَلَيهَا ، وَبَينَ

القِياسِ مِن جِهةٍ ، وَبَينَ المُشَابَهَةِ ، وَقياسِ الشَّبهِ مِن جِهةٍ أخرَى ، ولمْ يَتَطرَّقْ البَحثُ إلَى أثَرِ المُشَابَهَةِ فِي مُتَعلِّقَاتِ السَّماعِ ، ذلكَ لأنَّهُ لا يُوجَدُ قِياسٌ عَلَى الأغلَبِ فِي النَّحوِ إلاّ وَقد استَندَ إلَى السَّماعِ بنَحوٍ مُبَاشِرٍ أو غَيرِ مُبَاشِرٍ ، ولِذلكَ فإنَّ عَمَلِيَّةَ المُشَابَهَةِ تَقُومُ عَلَى الاستِدلالِ بِالسَّماعِ ، ولكِنّ التّطبيقَ يَقعُ فِي القِياسِ ، ولِأجلِ هذا تَمّ تَناوُلُهَا فِي بَابِه.ولا نُرِيدُ أنْ نَتَعمَّقَ فِي تَفاصِيلِ القِياسِ الكَثِيرةِ مِن جِهَةِ الأقسَامِ أو الأصُولِ والفُروعِ ، وَلكِنْ نُرِيدُ أنْ نُقَرِّبَ مِن أشياءِ القِياسِ ما يَتَعلَّقُ بِموضُوعِنَا ألاَ وَهِيَ المُشَابَهَةُ.

وَنُشِيرُ هُنَا أنَّ هُنَاكَ بَعضاً مِن النُّحَاةِ مَن يَمنعُ القِياسَ المُتدَاخِلَ مَعَ المُشَابَهَةِ ، وَلا غَرَابَةَ أنْ يَكُونَ ابنُ مَضاءَ القرطبي (ت ٥٩٢هـ) [٢٣] عَلَى رَأسِهِم ، إذْ وَافقَ الدُّكتُورُ مُحَمّدٌ عِيدٍ إلَى مَا ذَهبَ إلِيهِ ابنُ مَضاءَ ، فقَالَ: ((...وَذلكَ أنَّهُم لا يَقِيسُونَ الشَّيءَ وَيَحكُمونَ عَليهِ بِحكمِهِ إلاّ إذَا كَانَت عِلّةُ حُكمِ الأصلِ مَوجُودَةً فِي الفَرعِ ، وَكَذلِكَ فَعلوا فِي تَشبِيهِ الاسمِ بالفِعلِ فِي العَملِ،وَتشبِيهُهم " إنّ وأخواتِها " بِالأفعَالِ المُتَعَدِّيةِ فِي العَملِ ، فإنَّ ابنَ مضاءَ يَرفُضُ هذا النَّوع مِن القِياسِ مُعتَمِداً فِي رَفضِهِ عَلَى أسَاسَينِ:

أحدُهُما: عَقلِيٌّ يُلَخِّصُهُ أنَّ المُشابهَةَ غِيرُ كَامِلةٍ بَينَ المَقيسِ ، والمَقيسِ عَلَيهِ.

والآخرُ: لُغَويٌّ ، وهوَ إنكارُ أنَّ العَربَ أرادتْ ذلكَ ، أو بِعبارةٍ أُخرَى إنكارُ أنْ يَكُونَ هذا مِمّا لَهُ صِلةٌ بِنُطقِ العَرَبِ واستِعمَالاتِهم اللُّغويّةِ)).[٢٤]

وَهذا الكَلامُ ، وإنْ كانَ بَعضُهُ مَقبولاً إلاّ أنَّهُ يُخالِفُ مَا ذَهبَ إلَيهِ جُمهُورُ النُّحَاةِ ، واستِدلالاتِهم بِهذِهِ المَسَائِلِ ، ومُوافَقَتِهِم ، واستِعمَالِهم لهَا بِحيثُ يَفُوقُ هذا البَعضَ المَقبولَ الّذِي نَتَحَدّثُ عَنهُ ، كَمَا سَيأتِي.

القِيَاسُ وَالمُشَابَهَةُ:

المُـرادُ بِالقِيـاسِ عِنـدَ النُّحَـاةِ ((حَمـلُ غَيـرِ المَنقُـولِ عَلَـى المَنقُـولِ إذَا كَـانَ فِـي مَعنَاهُ)).[٢٥] وَهذِهِ عَمَلِيَّةُ جَمعٍ بَينَ أمرَينِ أحَدُهُمَا ثَابِتٌ فِي السَّماعِ، أو عنِ السَّماعِ أيْ "أصلٌ" وَهُوَ المَنقُولُ ، وَالآخَرُ مُتَحَرّكٌ وَهُوَ الفَرعُ ، وَهوَ غَيرُ المَنقُولِ.

وَقد تقدَّمَ المُرادُ بِالمشَـابَهَةِ ، وَلكِـنَّ الّـذِي يَجمـعُ المَوضُـوعَينِ كَمَـا هُـوَ وَاضِـحٌ الاشتراكُ والعلاقةُ بينَ شيئينِ جُمِعَا لِسببٍ مُعيَّنٍ وَيُسمَّى عِندَ النُّحاةِ بـ" الجَامِعِ[٢٦]، ((وَلا يُمكِنُ ذلكَ فِي كلِّ شيئينِ بلْ إذَا كانَ بَينهُمَا أمرٌ مُشتركٌ يُوجِبُ الاشتراكُ فِي الحُكمِ ، وَيُسمَّى عِلّةَ الحُكمِ ، وَلا بُدَّ مِن ثُبوتِ مِثلِها فِي الفَرعِ ، إذْ ثبوتُ عَينِهَا فيهِ محالٌ ، لأنَّ المَعنَى الشّخصِي لا يَقومُ بِمحَلَّينِ)).[٢٧] ، فَإنْ لَمْ يَكنْ كَذلكَ كَانَ ذِكرُهُمَا زِيادةً وضرباً مِن الكَلامِ الّذِي لا قِيمةَ لَهُ .

وَمِنَ الأدلّةِ عَلَى التّدَاخُلِ والاشتراكِ بَينَ القِياسِ والمُشَابَهةِ مَا ذَكرَهُ السّيوطيُّ فِي بَابِ القِياسِ ، إذْ قالَ: ((مِن حَملِ الأصلِ عَلَى الفَرعِ تَشبِيهاً لَهُ فِي المَعنَى الّذِي أفادَه ذَلكَ الفرعُ مِن ذلكَ الأصلِ ، تجويزُ سِيبويهِ فِي قولِكَ: هذا الحَسنُ الوَجهِ " أنْ يَكونَ الجَرُّ فِي الوَجهِ تَشبيهاً بِالضّاربِ الرَّجلِ " ، الّذِي إنّما جَازَ فيهِ الجَرُّ تَشبيهاً بالحسنِ الوَجهِ .

فإنْ قِيلَ: ومَا الّذِي سَوّغَ لِسِيبويهِ هذا ، وَلَيسَ مِمَّا رَواهُ عَن العَربِ ، وإنّمَا هُو شَـيءٌ رآهُ وعَلّلَ بـهِ ؟ قِيلَ: يَدلُّ عَلَـى صِـحَّتِهِ مَـا عُرِفَ مِن أنَّ العَربَ إذا شَبَّهتْ شَيئاً بِشَـيءٍ مَكّنتْ ذلكَ الشّبهَ الّذِي لَهُمَا وَعَمرتْ بهِ الحَالُ بينهمَا ألاَ تَراهُم لمَا شَبَّهُوا المُضَارعَ بالاسمِ فأعرَبُوهُ ، تَمَّموا ذَلكَ المَعنَى بينهُمَا بأنّ شَبّهُوا اسمَ الفاعِلِ بِالفِعلِ فأعمَلُوهُ)).[٢٨]

وَيَتَبَيَّنُ مِن هذا أنَّ وَظيفَةَ المُشابهةِ فِي القِياسِ هوَ رَبطُ الفَرعِ بالأصلِ ، لِكونِها العِلّةَ الّتِي تَربِطُ بَينهُمَا بِغَضّ النّظَرِ عَن نَوعِيَّةِ العِلّةِ ، كَمَا يَدلُّ فِي ذَاتِ الوَقتِ عَلَى عُمقِ التَّداخُلِ الّذِي قَد يَصلُ بينهُما إلَى دَرجَةِ التّرادُفِ ، وعَمَلُنَا هُنَا أنْ نُدَقّقَ النَّظر فِيهِمَا ، وَنُحقِّقَ التّمييزَ بينهُمَا ، إذ إنَّ بَينَهُمَا عُمُوماً وخُصوصاً ، فَنقُولُ: القِياسُ بَابٌ خَاصٌ لِموضوعٍ معيَّنٍ يَرِدُ فِي أصولِ النَّحوِ وتطبيقاتِهِ ، وَلَهُ أركَانُهُ وعِلَلُهُ ، بَينَمَا المُشابَهَةُ تَرِدُ فِي القِياسِ وفِي غَيرِهِ كاستصحَابِ الحَالِ ، والعَوامِلِ، وَعُمُومِ المشَابَهةِ.وَلَيسَ المُرادُ أنْ أثرَ

المُشَابَهةِ أكثرُ مِن القِياسِ فِي الدّرسِ النّحوِيّ فالنُّحاةُ يعلمونَ جيّداً مَكانةَ القِياسِ فيهِ ، وَأثرُهُ فِي بِنَاءِ الأحكَامِ النَّحويَّةِ ، وَرُبّمَا نَسمعُ مِن يَقُولُ: " إنَّمَا النَّحو قِياسٌ يُتّبعُ " عَلَى سَبيلِ المَجازِ ، وَلكِنَّ يَبقَى أنَّ للمُشَابَهَة مكاناً محفوظاً فِي استعمالِ النُّحاةِ ، لِتقريبِ بعضِ المَسائِل النّحويَّةِ ، وَمَا جمعنَاهُ مِن النُّصُوصِ فِي هذا البَحثِ خيرُ دَليلٍ عَلَى ذَلكَ .

قِياسُ الشَّبهِ بَينَ النُّحاةِ ، وَعُلمَاءِ أصولِ الفِقهِ:

سَارَ عِلمُ أُصولِ النَّحوِ ، وَعِلمُ أصولِ الفِقهِ جَنباً إلَى جَنبٍ مُنذُ أنْ نَشَأ هذانِ العِلمَانِ، وإنْ كانَ أُصولُ الفِقهِ أسبَقُ فِي الاكتِمَالِ والتّصنِيفِ إلاَّ أنَّ ، بَينَهُمَا اشتراكاً كَبيراً وَعلاقاتٍ مُتَرابِطَةً،ولاسِيَّما فِي المُصطَلَحَاتِ الأصِيلةِ والفَرعِيّةِ الّتِي اتَّفَقَت وَتَدَاخَلتْ ، وَهذا لَيسَ بِالغَرِيبِ نَظَراً لِلتَّقَارُبِ الكَبِيرِ بَينَ العِلمَينِ والاتفاقِ الوَاضِحِ بَينَهُمَا فِي هَيكَلِيّةِ التَّعامُل فِي اللّغةِ ؛ لأنَّ المَنبعَ والانطِلاقَ مِن نَفْسِ اللُّغَةِ ، والتّشابُهُ الكبيرُ بَينَهُمَا فِي الفُرُوعِ والأُصول "كالكِتابِ ، والسُّنَّةِ" ، واللّذانِ يُقَابِلانِ فِي أُصولِ النَّحوِ السَّماعَ ، وكذلك " القياسُ ، والإجماعُ " بِنَفْسِ المُسمَّى ، وَمسائِلُ كثيرةٌ فِي دَلالاتِ الألفَاظِ.[٢٩]

وَلِتَقسِيمِ القِياسِ عِدَّةُ اعتِبَارَاتٍ ، فَمِن جِهَةٍ لِلقِياسِ أَربَعَةُ أركَانٍ هِيَ: الأصلُ ، والفَرعُ والعِلَّةُ والحُكمُ [٣٠] ، وَمِن جِهةٍ أُخرَى أنوَاعُ القِياسِ ثَلاثَةٌ: قِياسُ شَبَهٍ ، وَقِياسُ عِلَّةٍ ، وَقِياسُ طَردٍ [٣١] كَمَا سَيأتِي ، وَمَا يَخصُّ مَوضُوعَنَا هُوَ قِياسُ الشَّبهِ فِي الاعتِبَارِ الثّانِي مِن القِياسِ.

وَقِياسُ الشَّبهِ: مِنَ المَسائِلِ المُتَداخِلَةِ وَالمُشتَرَكَةِ بَينَ هذين العِلمَينِ الجَلِيلِينِ ، إذْ إنَّ النُّحاةَ يُقَسِّمونَ القِياسَ عَلَى: قِياسِ عِلّةٍ ، وَقِياسِ شَبهٍ ، قِياسِ طَردٍ وَهوَ نَفسُ التَّقسِيمِ المَوجُودِ لَدَى عُلَمَاءِ أصولِ الفِقهِ ، نَحُو قَولِ أبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ): ((إن القياس على ثلاثة أضرب: قِياسِ عِلّةٍ ، وقياس دلالة [وعند غيره طرد].[٣٢] ، وَقِياسِ شَبهٍ)).[٣٣]

وكذلك قول الخوارزمي ((وَالقِياسُ نَوعَانِ: قِياسُ عِلَّةٍ ، وَقِياسُ شَبَهٍ ، فَقِياسُ العِلّةِ: أنْ تَجمَعَ المَقِيسَ وَالمَقِيسَ بِهِ عِلّةٌ ، وَقياسُ الشّبهِ أنْ لا تَجمَعَ المَقيسَ ، والمَقيسَ

بِـه عِلّـةٌ ، وَلكِـنْ يُقَـاسُ بِـهِ عَـلَىٰ طَرِيـقِ التَّشـبِيهِ ، وَكَثِيـرٌ مِـن الفُقهَـاءِ لا يُفَرِّقُـونَ بَينَهُمَـا)).[٣٤] وَاقتِصَـارُهُ فِـي ذِكرِهِ لِلقِياسِ عَلَـى هَـذَينِ القِسمِين لاَ يَعنِـي أنّهَـا اثنَـانِ فَقَـطْ بِدليلِ مَا تَقَدّمَ عِندَ العُلمَاءِ السّابقينَ.

وَيَأتِي هذا الجَمعُ وَالرّبطُ فِي هذينِ العِلْمَينِ لِتَوضِيحِ المَعنَى المُرَادِ مِنَ قِياسِ الشَّبهِ بِنحوٍ أدَقَّ لأنَّهُ سَيؤخَذُ مِن مَنبَعَينِ وَعِلمَينِ كَانَ مِن أهَمِّ مَا اختَصَّا بِهِ هِيَ مَسائلُ القِياسِ ودَقَائِقِهِ.

فَقَد قَسَّمَ ابنُ الأنباري (ت ٥٧٧هـ) القِياسَ عَلَى ثَلاثَةِ أَقسَامٍ ، إذْ قالَ: ((اعلَم أنّ القِياسَ يَنقَسِمُ إلَى ثَلاثَةِ أقسَامٍ: قِياسِ عِلَّةٍ ، وَقِياسِ شَبَهٍ ، وَقِياسِ طَردٍ .أمّا قِياسُ العِلَّةِ: أنْ يُحمَلَ الفَرعُ عَلَى الأصلِ بِالعِلَّةِ الّتِي عُلِقَ عَلَيهَا الحُكمُ فِي الأصلِ نَحُو: حَملُ مَا لمْ يُسمَّ فَاعِلُـهُ علَـى الفَاعِـلِ بِعِلّـةِ الاسـنَادِ ...وَأمَّـا قِيـاسُ الشَّـبهِ فَهـوَ: أنْ يُحمـلَ الفَـرعُ عَلَـى الأصلِ بِضَربٍ مِن الشَّبهِ غِيرِ العِلّةِ الّتِي عُلِقَ عَليهَا الحُكمُ فِي الأصلِ ، وَذلكَ مِثلَ أنْ يَدُلّ عَلَى إعرابِ الفِعلِ المُضارِعِ بِأنّهُ يَتخَصَّصُ بَعدَ شَياعِهِ كَمَا أنَّ الاسمَ يَتَخصَّصُ بَعدَ شَـياعِهِ ، فَكـانَ مُعرَبَـاً كالاسـمِ...وأمّـا قِيـاسُ الطَّـردِ فَهُـوَ الّـذِي يُوجَـدُ مَعَـهُ الحُكْـمُ ، وَتفقِدُ الإخَالـةَ [المُنَاسَـبةَ] فِـي العِلّـةِ ، وَمِثالُـه: بِنـاءُ "لـيسَ" لاطِّـرادِ البِنَـاءِ فِـي كُـلِّ فِعـلٍ غِيـرِ مُتَصّرِفٍ)).[٣٥]

فَيَظهَرُ مِن خِلالِ الأمثِلَةِ الّتِي سَاقَها ابنُ الأنبارِي أنَّ هذِهِ الأقسَامَ الثّلاثَةَ ، وإنْ اختَلَفتْ مُسَمَّياتُها إلاّ أنَّها اشتَرَكتْ فِي وِجودِ مُشَابَهَةٍ بَينَ الطَّرفِينِ ، مِمَّا يَدُلُ عَلَى عُمُومِ المُشَابَهَةِ عَلَى العِلّةِ ، والطّردِ ، وَإن اختَصَّ وَاحدٌ مِنهَا بـ قِياسِ الشَّبهِ.

وَقَد ذَكَرَ تَمَّامٌ حسّانَ التَّفصِيلَ الّذي قَدَّمَهُ ابنُ الأنبَارِي ، وَلكِنْ بإسلوبٍ آخرَ ، إذْ قَالَ: ((وَالقِياسُ النَّحوِيّ عَلَى ثَلاثةِ أنواعٍ: قِياسِ عِلّةٍ ، وقِياسِ طَردٍ ، وَقِياسِ شَبَهٍ ، ذَلكَ أنَّ القِياسَ إمّا أنْ تُراعَى فِيهِ العِلّةُ ، وإمّا ألاّ تُرَاعَى ، فإنْ لَمْ تُراعَ فِيهِ العِلَّةُ سُمِّيَ " قِياسَ شَبَهٍ " وَذلكَ كَإعرابِ المُضَارِعِ لشَبهِهِ باسمِ الفَاعِلِ دُونَ عِلّةٍ تُذكَرُ إلاّ مُجَرَّدَ هذا الشَّبهِ ...، أمّا إذَا رُوعِيَتْ العِلّـةُ ، فإمَّـا أنْ تَكـونَ مُنَاسَـبةً أو غَيـرَ مُناسَـبةٍ ، فـإذَا كَانَـت العِلّـةُ مُنَاسَبةً سُمِّيَ القِياسُ " قِياسَ العِلّةِ" كـ قِياسِ رَفعِ نائبِ الفاعلِ عَلَى الفَاعِل بِعلّةِ الإسنادِ

فِي كُلٍّ مِنهُمَا ، وَهِيَ عِلّةُ مُنَاسَبةٍ لإجراءِ هذا القِياسِ ، وإذَا كَانَتِ العِلّةُ غَيرَ مُناسَبةٍ سُمَّيَ القِياسُ " قِياسَ الطّردِ" كَقولِ النُّحاةِ: إنّ "ليسَ " مَبنِيةٌ لاطِّرادِ البِنَاءِ فِي كُلِّ فِعلٍ غِيرِ مُتَصّرفٍ)).[٣٦]

وقد تشترك قياس العلة مع قياس الشبه ، في مسألة واحدة وما تقدم يؤيد ذلك فالعِلّةُ مَوجودةٌ فِي قَولِ ابنِ الأنبارِي ، وإنْ لَم يَذكرْ ذلكَ صَراحةً ، وكذلك كلامُ تمامٍ حسّانَ واضِحٌ فِيهِ التَّعليلُ ، فِي نَفْسِ المَسألَةِ بِدليلِ قولِهِ: لَشَبهٍ باسمِ الفَاعِلِ ، فَهذا الكَلامُ فِيهِ رائِحةُ التَّعليلِ ، وَلكنْ رُبَّما العِلّةُ الأولَى لا تُعَوّلُ عَليهَا فِي قِياسِ الشّبهِ لأنَّ الغَرضَ مِن ذِكرِهِ هُوَ مُجَرّدُ بَيانِ الحُكمِ فِي المَسألَةِ المُعيّنةِ ، بِمعنَى أنَّ قِياسَ الشَّبهِ هُوَ الخُطوَةُ الأولَى لِبَيانِ الحُكمِ فِي مَسألَةٍ مُعيّنةٍ مِن خِلالِ مَسألةٍ أخرَى اشترَكتْ مَعهَا فِي المُشَابَهَةِ.

أمّا عِندَ عُلمَاءِ أصُولِ الفِقهِ فإنَّهم يُعَرِّفونَ قِياسِ الشَّبهِ بأنَّهُ ((مَا أُخِذَ حُكمُ فَرعِهِ مِن شُبهِ أصلِهِ)).[٣٧] ، مِثَالُهُ عِندَهُم ((كَالعَبدِ يَشبَهُ الحُرَّ فِي أَنّهُ آدميٌّ مُخَاطَبٌ مُثابٌ مُعَاقَبٌ ، وَيشبهُ البَهِيمَةَ فِي أنّهُ مَملُوكٌ مُقَوّمٌ فَيَلحَقُ بِمَا هُوَ أشبَهُ بِهِ)).[٣٨] ، ولِقيَاسِ الشّبَهِ مَكانَةٌ كَبِيرةٌ لَدَى عُلَمَاءِ الأصولِ ، إذ لا تجد كتابا في أصول الفقه إلا وقد تناوله في كتابه ، وَقد خَصّهُ أحدُ البَاحِثِينَ بالدَّرسِ والتّقصِيلِ ، وانتَهى إلَى ((أنَّ أكثرَ أقيَسةِ الفُقَهاءِ مِن قَبيلِ قِياسِ الشّبهِ)).[٣٩]

وَذِكرُ لَفظِ الشّبهِ مَعَ قِياسِ الشّبهِ لا يَعنِي أنّهُ لا تُوجَدُ مُشابَهةٌ فِي قِياسِ العِلّةِ والطّردِ ، إذْ إنَّها مَوجُودةٌ ، كَمَا تَقَدّمَ ، وَلَكِنْ إمّا بِطَلَبِ العِلّةِ ، أو بِطلَبِ الطَّردِ ، وإنّمَا ذُكِرَ لَفظُ الشّبهِ صراحةً ؛ لأنّهُ لا يَطلُبُ عِلَّةً أو طَرداً ، وَلهَذَا يُوافِقُ البَحثُ مَا ذَهَبَ إليهِ الدّكتورُ عَلِيٌّ أبو المَكَارِمِ مِن أنّ العِلّةَ بِمعنَاهُ الاصطِلاحِيّ ، نَوعٌ مِن الشَّبهِ وَليسَ العَكسُ ، وَهذا يُؤيدُ مَا ذَهبنَا إليهِ مِن أنَّ جَميعَ أنواعِ القِياسِ لهُ مَردٌّ إلَى الشّبَهِ.

وقَد وَضّحَ الغَزَالِي (ت ٥٠٥هـ) مَكَانةَ الشّبهِ فِي القِياسِ إذْ قَالَ: ((فِي حَقِيقةِ الشّبهِ ...أمّا حَقِيقتُهُ فاعلَمْ أنَّ اسمَ "الشّبهِ" يُطلَقُ عَلَى كُلِّ قِياسٍ ، فإنَّ الفَرعَ يَلحَقُ بالأصلَ بِجَامعٍ يَشبَهُهُ فِيهِ ، فَهوَ إذاً تَشبِيهٌ ، وَكذَلِكَ اسمُ الطّردِ ، لأنَّ الاطّرادَ شَرطُ كُلِّ عِلّةٍ جُمِعَ بِها بَينَ والفَرعِ الأصلِ،... وَمِثَالُ قِياسِ الشَّبهِ ، قولُ أبِي حَنِيفَةَ: مَسحُ الرَّأسِ لا يَتَكَرّرُ ،

تَشبِيهاً لَهُ بِمسحِ الخُفِّ ، والتَّيمُّمِ ، والجَامِعُ أنَّه مَسحٌ فَلا يُستَحَبُّ فِيهِ التّكرَارُ ، قِياساً عَلَى التّيَمُّمِ وُمسحِ الخُفِّ)).[٤٠] ، وَفِي مِثلِ هذهِ المَسائِلِ العُلمَاءُ يَقُولونَ: بِعدمِ وُجودِ عِلّةٍ ، وإنّمَا هُوَ مُجَرّدُ وُجُودِ جَامِعِ الشّبهِ بَينَهُمَا.

وَلِهذا فَعِندَ عُلَمَاءِ الأُصُولِ يَقُولُونَ: إنَّ ((المُعتَبَرَ فِي قِياسِ الشّبهِ لِيَكُونَ صَحِيحاً حُصُولُ المُشَابَهَةِ بَينَ الشَّيئَينِ)).[٤١]

وَيَتَبَيّنُ مِمَّا تَقَدَّمَ أنَّ أَهَمَّ مَا امتَازَ بِهِ قِياسُ الشَّبهِ هُوَ إيرَادُ أَمرَينِ وَقَعَتْ مَشَابَهةٌ بَينَهُمَا مِن دُونِ تَعليلٍ مُختَصٍّ ، وَهُوَ قِسمٌ مِن أقسَامِ القِياسِ ، وَهذا يَعنِي أنَّ المُشَابَهَةَ تَتَدَاخَلُ مَعَ القِياسِ مِن جَانِبَينِ: جَانبِ أَصلِ القِياسِ بِأنَّهُ لا يَأتِي فِي مَوضِعٍ إلاّ وَهُنَاكَ عَلاقَةُ مُشابَهةٍ بَينَ المَقِيسِ ، والمَقيسِ عَلَيهِ ، وقَد يَعودُ هذَا إلَى التَّوافُقِ فِي الدّلالةِ ؛ لأَنَّهُ لا يُقَاسُ شَيءٌ بِشَيءٍ إلاّ لِوجُودِ رَابِطٍ أي مُشَابَهَةٍ بَينَ الشّيئَينِ ، وأَمّا الجَانِبُ الثّانِي مِن خِلالِ إطلاقِ الشّبَهِ بِنَحوٍ صَريحٍ ، عَلَى أَحدِ أقسَامِهِ لِيُدَلِّلَ عَلَى الأثَرِ الفَاعِلِ لِلمُشَابَهَةِ عَلَى القِياسِ ، فَالأصلُ إذاً أنَّ جَمِيعَ النُّصُوصِ الّتِي وَقَعتْ المُشَابَهَةُ فِيهَا تَدخُلُ فِي قِياسِ المُشَابَهَةِ.

وَمِنَ النُّحَاةِ المُحدَثِينَ مَن تَوقَّفَ بِنَحوٍ جَلَيٍّ عِندَ قِياسِ الشّبهِ لَدَى عُلَمَاءِ أُصولِ النَّحوِ ومن هولاءِ الدّكتورُ مُحَمَّدٌ سَالِمٍ صَالحٍ إذْ تَوصَّلَ إلَى ((أنَّ الشّيءَ إذَا أشبَهَ الشَّيءَ مِن جِهَةٍ ، وأَخذَ حُكمَهُ ، فإنَّ ذَلِكَ لاَ يُخرِجُهُ عَن أَصلِهِ ، فَأفعُلُ التّعجّبِ يَشبَهُ الاسمَ فَيدخُلُهُ التّصغِيرُ ، والفَعلُ المُضَارِعُ مَحمُولٌ عَلَى الاسمِ فِي الإعرَابِ ، وَلكِنَّ ذَلِكَ لا يُخرِجُهُمَا عَن أَصلَيْهِمَا فِي كَونِهِمَا فِعلَيْنِ)).[٤٢] ، وَهذَا كَلامٌ دَقيقٌ ، وَنَتِيجةٌ نَتَّفِقُ مَعَهَا ، وَلكِنْ يُزَادُ عَلَيهِ بَأنَّ أَغلَبَ مَا ذَهَبَ إلِيهِ النُّحَاةُ فِي الجَمعِ بَينَ هذِهِ المَسائِلِ المُختَلِفَةِ فِي الجِنْسِ، أَنَّهُ مَا جَاءَ إلاّ لِبِنَاءِ حُكمٍ نَحويّ ، كَانَ ثَمرةَ جُهدٍ كَبيرٍ ، وَسعيٍ حَثيثٍ نَظراً لِلأُمورِ المُتَدَاخِلَةِ والمَشاكِلِ الكَثيرةِ فِي مَسائِلِ النّحوِ ، وهذَا يَشبَه إلَى حَدٍّ كَبِيرٍ بِرابِطِ السِلسِلةِ الّذِي يَكتَمِلُ بِهِ العِقدُ .

المُشَابَهَةُ فِي استِصحَابِ الحَالِ:

عَرّفَ النّحَاةُ استِصحَابَ الحَالِ بِأنّهُ: ((إبقَاءُ حَالِ اللّفظِ عَلَى مَا يَستَحِقُّهُ فِي الأصلِ عِندَ عَدَمِ دَلِيلِ النَّقلِ عَن الأصلِ)).[٤٣] ، وَهُوَ يُعَد مِنَ الأدِلّةِ المُعتَبَرَةِ لَدَى النُّحَاةِ، وَهذا يَعنِي أنَّ المَسأَلَةَ الّتِي تَحتَاجُ إلَى استِدلالٍ تَبقَى عَلَى حَالِها ، وَلكْن بِالرُّجُوعِ إلَى الأصلِ الّذِي تَكُونُ عَلَيهِ .

وَقَد وَرَدتْ المُشَابَهَةُ عِندَ النُّحاةِ أثنَاءَ إيرَادِهِم لِهذا الدّلِيلِ ، مِن ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ سِيبويه ، إذْ قَالَ: ((وَتَقُولُ: لا غُلامَ وَجَارِيةً فِيهَا ، لأنَّ " لا " إنَّما تُجعلُ ، ومَا تَعملُ فِيهِ اسماً واحداً ، إذا كانَتْ إلَى جَنبِ الاسمِ ، فَكَمَا لا يَجُوزُ أنْ تَفصِلَ خَمسَةَ مِن عشَرَ كَذلِكَ لَم يَستقِمْ هذا ؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ بِهِ ، فَإذا فَارَقَهُ جرَى عَلَى الأصلِ)).[٤٤] فَقَد شَبّهَ سِيبويهِ بَينَ " لا " النّافِيةِ لِلجِنسِ ، وبَينَ " خَمسةَ عَشَر " ، فَما يُريدُ إثباته أنَّ المُسلَّماتِ كالبِناءِ لا تَتَغَيَّرُ جَرياً عَلَى الأصلِ ، وإذَا خَرَجَ عَن الأصلِ بأنْ فَارَقَهُ . مَثَلاً . ذَهَبَ إلَى الأصلِ الّذِي يَنتَمِي إليهِ المُفَارِقُ ، فَكَمَا أنَّ خَمسَةَ عَشَرَ لا تَتَغيرُ فإنّ لا النافيةِ كَذلِكَ، وَلِهذا يَرَى النُّحاةُ أنَّ سَبَبَ البِنَاءِ فِي اسمِ لا النّافيةِ المُشَابَهَةُ بـ" خَمسَةَ عَشَرَ".[٤٥]

وَكَذلِكَ مَا أَورَدَهُ ابنُ الأنبَارِي فِي بَابِ استِصحَابِ الحَالِ ، إذْ قَالَ: ((وَمِثالُ التّمَسُّكِ باستِصحَابِ الحَالِ فِي الاسمِ المُتَمكِّنِ أنْ تَقولَ: الأصلُ فِي الأسمَاءِ الإعرَابِ ، وإنَّمَا يَنبَنِي مِنهَا مَا أشبَهَ الحَرفَ أو تَضَمَّنَ مَعنَاهُ ، وَهذا الاسمُ لَمْ يُشبهِ الحَرفَ ، ولا تَضَمَّنَ مَعنَاهُ ، فَكَانَ بَاقِياً عَلَى أَصلِهِ فِي الإعرَابِ ، وَمِثَالُ التَّمَسّكِ باستِصحَابِ الحَالِ فِي الفِعلِ أنْ تَقُولَ: الأصلُ فِي الأَفعَالِ البِنَاءُ ، وإنَّمَا يُعرَبُ مِنهَا مَا شَابَهَ الاسمَ ، وَهذا الفِعلُ لَمْ يُشَابِهِ الاسمَ ، فَكَانَ بَاقِيا عَلَى أصلِهِ فِي البِنَاءِ)).[٤٦]

عَلَى أنَّنَا سَنقِفُ عِندَ هذِهِ المَسألَةِ بِشيءٍ مِن التّفصِيلِ فِي المَبحَثِ الثّانِي إلاّ أنّ ذِكرَها فِي هذا المَقَامِ ، لِتوضِيحِ تَوظِيفِ المُشَابَهَةِ فِي دَلِيلِ استصحَابِ الحَالِ، وإنْ كانَ الاستِدلالُ بِهِ هُنَا لا يَخلُو مِن اعتِراضٍ أو تَوجِيهٍ ؛ لأنَّ القَولَ: بأنَّ بناءَ الأسمَاءَ ، لِمُشَابَهَتِهَا بِالحُروفِ فِيهِ طَرفٌ مِن الصّوابِ ، وإنْ كانَ فِي إرجَاعِ الاسمِ إلَى الحَرفِ نَظَرٌ ، وَلكِنّ مَا يُؤيّدُ ذلكَ هُوَ أنَّ الحُروفَ كُلَّهَا مَبنِيَّةٌ ، فَكانَ فِي هذِهِ المُشَابَهةِ تَوافقٌ إلَى حَدٍّ كَبِيرٍ ، بَيدَ أنّ الّذِي فِيهِ تَعَارُضٌ هُوَ قَولُهُم: إنّ الأفعَالَ إنّمَا أُعرِبَتْ ، لِمُشَابَهَتِهَا الأسمَاءَ ،

وَهُم يَقُولُونَ: الاسمُ مُعرَبٌ وَمبنِي بِمعَنى أنَّ الاستِدلالَ الثانِي لَمْ يَكنْ مُوفّقاً ، لِكَونِ الأسماءِ قِسمَينِ: مُعرَبةً ، وَمَبنَيّةً ، وُرجُوعُ الأفعَالِ لَنْ يَكونَ إلَى أصلٍ واحدٍ بلْ إلَى الطّرفِ المُعرِبِ فَقَط .

أَثَرُ المُشَابَهَةِ فِي التّعلِيلِ:

عِلّةُ المُشَابَهَةِ مِن العِلَلِ الأَصِيلَةِ المُستَعمَلَةِ فِي النّحوِ العَرَبِيِّ ، وَقَد عَنوَنَ السّيوطِيُّ (ت ٩١١هـ) لَهَا ، إذْ قَالَ: ((وَعِلّةُ التّشبيهِ: مِثلُ إعرَابِ المُضَارِعِ لِمُشَابَهَتِهِ الاسمَ ، وَبِنَاءِ بَعضِ الأسمَاءِ لِمُشَابَهَتِهَا الحُروفِ)).[٤٧]

وَالاستِنَادُ إلَى المُشَابَهَةِ فِي التّعلِيلِ يَمتَدُّ إلَى الخَلِيلِ (ت ١٧٠هـ) فَقَد وَقَفَ عِندَ المُشَابَهَةِ الّتِي بَينَ " إنَّ وأخوَاتِها " وَ "الفِعلِ المُتعدّي" ، إذْ قَالَ: ((وَالنّصبُ بـ " إنَّ وأَخوَاتِها " قَولُهُم: إنَّ زَيداً فِي الدّارِ ، شَبَّهُوهُ بِالفِعلِ الّذِي يَتعدّى إلَى مَفعولٍ بِه مقدَّمٍ على الفَاعلِ، كـ قَولِهم: ضَربَ زَيداً عَمْرٌو ، وأَخرَجَ عَمْراً صَالِحٌ)) [٤٨] ، فالعِلّةُ فِي نَصبِ إنَّ وأخوَاتِها لِلمُبتَدَأِ ورَفعِ الخَبَرِ عِندَ الخَلِيلِ: هِيَ المُشَابَهَةُ بِالفِعلِ الّذي يَرفَعُ فَاعِلاً ، وَينصِبُ مَفعولاً .

وَفِي ذَاتِ البَابِ تَتطوّرُ أَوجُهُ التّعلِيلِ بِالمُشابَهَةِ فَتتدَاخَلُ مَعَ تَعليلاتٍ أُخرَى ، كَـ عِلّةِ التّخفِيفِ فِي تَركِ العَمَلِ فِي " إنَّ وأَخَواتِهَا " ، فَقَدْ ذَكَر السّيوطيُّ ذَلكَ إذْ قَالَ: ((كأَنْ يُستَدلَّ مَنْ أَبطَلَ عَمَلَ (إنَّ) المُخَفَّفةِ مِن الثّقِيلةِ فَيَقُولَ: إنّما عَمِلَتْ (إنَّ) الثّقِيلَةُ ؛ لِشَبَهِهَا بِالفِعلِ ، وَقَد عُدِمَ بِالتّخفِيفِ فَوجَبَ أنْ لا تَعمَلْ)).[٤٩]

وَنَجِدُ ابنَ جِنّي (ت ٣٩٢هـ) يَجعَلُ مِن المُشَابَهَةِ مَدخَلا فِي بَابِ الحَذفِ الّذِي عَدَّهُ مِن شَجَاعَةِ العَرَبيّةِ ، إذ قَالَ: ((قَد حَذَفَتِ العَربُ الجُملَةَ ...، فَأَمَّا [حَذفَ] الجُملَةِ فَنحُو قَولِهِم فِي القَسَم: واللهِ لا فَعلَتُ ، وتَاللهِ لَقَد فَعَلتَ ، وَأَصلُهُ: أُقسِم بِاللهِ ، فَحذَفَ الفِعلَ والفَاعِلَ ، وَبقَيتِ الحَالُ مِنَ الجَارِّ والجَوابِ دَلَيلاً عَلَى الجُملَةِ المَحذُوفَةِ ...وإنَّمَا تُحذَفُ الجُملَةُ مِنَ الفِعلِ والفَاعِلِ ؛ لِمُشَابَهَتِها المُفرَدَ بِكَونِ الفَاعِلِ فِي كَثِيرِ مِنَ الأَمرِ بِمنزِلَةِ

الجُـزءِ مِـن الفِعـلِ نَحُـو: ضَـربتُ ، وَيضْـرِبَانِ ، وَقَامَـتْ هِنـدُ ، و﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾[٥٠] وَحَبَّذَا زَيدٌ ، وَمَا أشبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَدلُّ عَلَى شِدّةِ اتصَالِ الفِعلِ بِالفَاعِلِ ، وَكونُهُ مَعَهُ كَالجُزءِ الوَاحِدِ ، وَلَيسَ كَذلِكَ المُبتَدأُ وَالخَبرُ)).[٥١]

فَعِلّـةُ الحَـذفِ فِـي الجُملَـةِ الفِعليّـةِ لِمُشَـابَهتِهَا بـالمُفرَدِ ، والمُـرَادُ بِـالمُفرَدِ هُنَـا: إفرادُ البِنيَـةِ والتّلازُمِ بَينَ الفِعلِ والفَاعِلِ ،وصَـيرُورَتِهِمَا شَـيئًا وَاحِداً، وإنْ كَـانَ المَعنَـى والتَّركِيـبُ جُملَةً فِعليّةً.

وَيَنتَهِي الدّكتُورُ عَبدُ الفَتّاحِ الحَمُّوزُ إِلَى أَنَّ حَذفَ الفِعلِ مَعَ فَاعِلِهِ كَثِيرٌ إِذْ قَالَ: ((وَبَعدُ فَلَقَد انتَهَيتُ إِلَى أَنَّ حَذفَ الفِعلِ وَفاعِلِهِ يَكثُر فِي التّنزِيلِ كَثرَةً مُفرطةً وَيكفِي دَلِيلاً عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي سُورَةِ البَقَرَةِ)).[٥٢]

وَكَذَلِكَ فَعَلَ الرَّضِـيُّ (ت ٦٨٦هـ) إِذْ عَلَّلَ بِالمُشَابَهَةِ فِي سَبَبِ إِلحَاقِ نُونِ الوِقَايَةِ بـ "إِنَّ وأَخوَاتِهَا" ، إِذْ قَالَ: ((وإِنَّما جَازَ إِلحَاقُ نُونِ الوِقَايَةِ بَأَنَّ وأَخَواتِهَا لِمُشَابَهَتِهَا الفِعلَ ، وأَمَّا الجَوازُ حَذفُها ، فَلِأنّ الإِلحَاقَ ؛ لِلمُشَابَهةِ ، لاَ بِالأَصَالَةِ)).[٥٣] ، وَهذِهِ المُشَابَهَةُ لَيسَتْ عَلَى إِطلاقِهَا ، إِذْ وَقَفَ الخُضرِيُّ(ت ١٢٨٨هـ) عِندَ هذِهِ المَسألةِ مُبيّنَاً أَنَّ هُنَاكَ تَفاوتَاً بَينَ لَيتَ وَلعَلَّ فِي مَجِيءِ نُونِ الوِقَايَةِ مَعَهَا ، إِذْ قَالَ: ((وَالكَثِيرُ ثُبوتُها [فِي لَيْتَ] أَيْ لِشَبَهِهَا الفِعلَ مَعنًى وَعَمَلًا بِلا مُعَارِضٍ بِخِلافِ لَعَلَّ ، فَإِنّ عَمَلَهَا الجَرَّ فِي بِعضِ الأَحيَانِ ، وَتَوالِي الأمثَالِ فِي بَعضِ لُغَاتِهَا ، وَهُوَ "لَعَنَ" بِالنُّونِ عَارَضَ شَبَهَهَا ، فَنَدَرَتْ مَعَهَا النُّونُ)).[٥٤]

وَمِنَ التَّعلِيلِ أَيضاً مَا ذَكَرهُ ابنُ هِشَامٍ(ت ٧٦١هـ) بِأَنَّ العِلَّةَ فِي بِنَاءِ "حَاشَا" الاسمِيَّة لِلشَبَهِ بـ"حاَشَا" الحَرفِيَّة إِذْ قَالَ: ((بِنَاءُ حَاشَا فِي﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [٥٥] لِشبَهِهَا فِي اللّفظِ بِـ حَاشَا الحَرفِيَّة، وَالدَّليلُ عَلَى اسمِيَّتِهَا قِرَاءَةُ بَعضِهم (حَاشاً) بِالتّنوينِ[٥٦] عَلَى إِعرَابِهَا ...وَمَنْ نَوَّنَهَا أَعرَبَها عَلَى إِلغَاءِ هذَا الشَّبهِ)).[٥٧]

كَمَا وَقَفَ ابنُ عَقيلٍ (ت ٧٦٩هـ) مُعَلِّلاً فِي بِنَاءِ أَسمَاءِ الأَفعَالِ إِذْ قَالَ: ((وَأَسمَاءُ الأَفعَالِ غَيرُ مُتأَثِّرَةٍ بِالعَامِلِ ، فَبُنِيَتْ ؛ لِمُشَابَهَتِهَا الحَرفَ فِي أَنَّها نَائِبَةٌ عَنِ الفِعلِ ، وَغَيرُ

مُتَأثِّرَةٍ بِهِ)).[٥٨] ، وإلى هذا أَشَارَ المَكُودِي (ت ٨٠١هـ) أيضا إذ قال: ((...أَسمَاءُ الأفعَالِ فَلأنَّهَا أَشبَهَتْ إنَّ فِي كَونِهَا عَامِلةً غَيرَ مَعمُولَةٍ)).[٥٩]

وَكَذَلكَ ذَهَبَ النّحَاةُ إلَى أنَّ هُنَاكَ مَنِ الأَسمَاءِ المَمنُوعَةِ مِنَ الصَّرفِ لِعِلّةِ الشَّبهِ بِالفِعلِ وَقَد وَقفَ أَحدُ المُحدَثِينَ عِندَ هذِهِ المَسأَلةِ ، إذْ قَالَ: ((وَكَذَلِكَ رَأوا فِي الأَسمَاءِ ضَرباً ثَالثاً لا

يَتَصرّفُ تَصرُّفاً إعرَابِيّاً كَامِلاً ، وَيمتَنِعُ مِن بَعضِ الخَصائِصِ الّتِي يَتَمتَّعُ بِهِ جُمهُورُ الأَسمَاءِ ، وَهُوَ التّنوينُ والجَرُّ فَأشبَهَتْ بِذَلِكَ الفِعلَ .وَهذا القَبِيلُ مِنَ الأَسمَاءِ هُوَ مَا سَمّوهُ " المَمنُوعُ مِنَ الصَّرفِ " وَجَعَلوا العِلّةَ فِيهِ شَبهَ الأفعَالِ ، وَهذا الشَّبهُ هُوَ الّذِي جَعَلَهَا تَمتَنِعُ مِمَّا يَمتَنِعُ مِنهُ الفِعلُ ، وَحقَّقَ ذَلكَ عِندَهُم أَنَّهُم رَأَوا هذِهِ الأَسمَاءَ عَينَهَا إِذَا مَا دَخلَتْ عَليهَا أَدَاةُ التَّعرِيفِ " أَلْ " أَو أُضِيفَتْ إِلَى اسمٍ آخرَ عَاوَدَتْ الجَرَّ ، وَذلكَ أَنَّ دُخُولَ " أَلْ " التَّعرِيفِ وَالإِضَافَةِ يُبَاعِدَانِهَا مِن شَبهِ الفِعلِ ؛ لأَنَّ الفِعلَ لا يُعرَّفُ ولا يُضَافُ ، فَزَالَ الحُكمُ المَبنِيُّ عَلَى ذَلكَ الشّبهِ)).[٦٠]

وَهذِهِ رُؤَيةٌ وَصفِيَّةٌ لِلمُشَابَهةِ بَينَ الفِعلِ والاسمِ مِن جِهةِ الاقتِرَابِ والابتِعَادِ ، فَكُلمَا كَانَتْ هُنَاكَ أَشيَاءُ مُشتَرَكةٌ بَينَ شَيئَينِ كَانَ هُنَاكَ اقتِرَابٌ كَـ اشتِرَاكِ عَدَمِ التَّنوِينِ بَينَ الاسمِ وَالفِعلِ ، وَإِذَا انتَفَتْ تِلكَ المُشتَرَكَاتُ أَدَّتْ إِلَى الابتِعَادِ والفَصلِ ، كَـ الإِضَافَةِ والتَّعرِيفِ اللّتَينِ تُبعِدَانِ الفِعلَ عَنِ حدود الاسمِ ، فبقيت "المُشَابَهَةُ" العِلَّةَ الجَامِعَةَ بَينَ الفِعلِ والاسمِ هُنَا وَهِيَ عَدمُ الصّرفِ" التّنوِينِ ".

أَثَرُ المُشَابَهَةِ فِي العَوامِلِ:

الخُيوطُ الّتِي تَجمَعُ التّعليلَ بِالعَوامِلِ كَثِيرَةٌ ، إذْ لا نَكَادُ نَرَى عَامِلاً فِي النَّحوِ مِن دُونِ تَعليلٍ أَو تَعلِيلاً مِن دُونِ عَامِلٍ مِن جِهةِ العَمَلِ ، فَالصِّلةُ بَينَهُمَا وَثِيقَةٌ ، وَلا يُمكِنُ فَصلُهُمَا فَصلاً مُطلقاً ، وَذَلكَ نَحُو قَولِ المُرَادِي (ت ٧٤٩هـ): ((أَسمَاءُ الأفعَالِ نَحُو دَرَاكِ ونَزَالِ فَإنَّها تَلزَمُ النَّيابَةَ عَنْ أَفعَالِهَا ، فَتَعمَلُ عَمَلَهَا وَلا تَتَأثّرُ بِالعَوامِلِ ، فَبُنِيَتْ لِشبَهِهَا بِالحُروفِ العَامِلةِ عَمَلَ الفِعلِ أعنِي:إنَّ وأَخوَاتِهَا)).[٦١]

وَتَقتَربُ المُشَابَهَةُ مِن العَوامِلِ كَمَا اقتَرَبَتْ مِن التّعلِيلِ ، فَقد وَجدْنَا نُحَاةً كَثِيرِينَ يَجمَعُونَ بَينَ المُشَابَهَةِ وَالعَمَلِ .

وَلابُدَّ أَنْ نُشِيرَ فِي هذا الجُزءِ مِنَ المَبحَثِ أنَّ المُشَابَهَةَ فِي العَوامِلِ كَانَتْ السَّبَبَ فِي تَقسِيمِ النُّحَاةِ لكَثيرٍ مِنَ أَبوَابِ النَّحوِ كَالمَرفُوعَاتِ وَالمَنصُوبَاتِ ... ، وَكَذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ السَّببَ فِي جَمعِ الأَشيَاءِ الّتِي اشتَرَكَتْ فِي نَفسِ العَمَلِ نَحُو" كَانَ وأَخوَاتِهَا" وإنَّ وأَخواتِهَا...

فَقَد ذَكَرَ ابنُ الأَنبَارِي (ت ٥٧٧هـ) أَنَّهُ ((لا خِلافَ أَنّ الجَمعَ فِي بَابِ العَمَلِ أَضعَفُ مِنْ وَاحِدَةٍ ؛ لأَنَّ الجَمعَ يُبَاعِدُهُ عَنْ مُشَابَهَةِ الفعلِ ؛ لأَنَّ الفِعلَ لا يُجمَعُ ، وإذَا بَعُدَ عَنْ مُشَابَهَةِ الفِعلِ بَعُدَ عَنِ العَمَلِ ، وَإذَا عَمِلَ جَمْعُ أَفْعُلْ مَعَ بُعْدِهِ عَن العَمَل ، فَالوَاحِد أَولَى أنْ يَعمَلَ)).[٦٢] ،وَكَذلِكَ قَالَ ابنُ هِشَامٍ فِي إعرَابِ اسمِ "لاَ النَّافِيةِ لِلجِنسِ" ((... وَعَلَى اليَاءِ فِي نَحوِ:لا رَجُلَيْنِ ، وَلا قَائِمِيْنَ ، وَعنْ المُبَرّدِ أنَّ هذا مُعرَبٌ لِبُعدِهِ بِالتّثنِيَةِ وَالجَمعِ عَن مُشَابَهَةِ الحَرفِ)).[٦٣] ، مع نص آخر في خمسة عشر ،فَتَوجِيهُ المُبَرِّدِ هُنَا مُتَحَقِّقٌ فِيهِ مَسألةُ الاقتِرَابِ والابتِعَادِ التي تؤدّي أَثَراً كَبِيراً فِي تَحقِيقِ مَاهِيَّةِ المُشَابَهَةِ فِي المَسائِلِ النَّحويّةِ الّتِي اشتَرَكَتْ وَتَشَابَهَتْ فِي بَعضِ الصِّفَاتِ اللّفظِيَّةِ أَوْ المَعنَوِيَّةِ.

وَاختَلَفَ النُّحَاةُ فِي عَامِلِ الرَّفعِ لِلفِعلِ المُضَارِعِ ، إذْ يَرَى النُّحَاةُ أنَّ عَامِلَ الرَّفعِ هُوَ عَامِلٌ مَعنَويّ لِمشَابَهَةِ الفِعلِ المُضَارِعِ بِالمُبتَدَأِ ، وفِي هذا قَالَ ابنُ الأَنبَارِيّ: ((مِنْ هذِهِ الأَوجُهِ استَحَقَّ جُملةَ الإعرَابِ الّذِي هُوَ الرّفعُ والنَّصبُ والجَزمُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِن هذِهِ الأنوَاعِ

عَامِلٌ يَختَصُّ بِهِ أَمّا عَامُلُ الرّفعِ ، فَاختَلَفَ النَّحوِيُّونَ فِيهِ فَذَهبَ البَصريُّونَ إِلَى أَنَّه يَرتَفعُ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الاسمِ وَهُوَ عَامِلُ مَعنَويٌّ لا لَفظِيٌّ فَأشبَهَ الابتِدَاءَ وَكَمَا أَنَّ الابتِدَاءَ يُوجِبُ الرَّفعَ فَكَذَلكَ مَا أشبَهَهُ فإِنْ قِيلَ: هذا يَنتَقِضُ بِالفِعلِ المَاضِي فإِنّهُ يقُومُ مَقَامَ الاسمِ ولاَ يَرتَفعُ قِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يَرتَفِعُ لأَنَّهُ لَمْ يَثبُتْ لَهُ استِحقَاقُ جُملَةِ الإِعرَابِ فَلَمْ يَكُنْ هذا العَامِلُ مُوجِباً لَهُ الرّفعَ ؛ لأَنَّهُ نَوعٌ مِنهُ بِخِلافِ الفِعلِ المُضَارِعِ فَإِنَّهُ يَستَحِقُّ جُملَةَ الإِعرَابِ لِلمُشَابَهَةِ الّتِي ذَكرنَاهَا قَبل فَبَانَ الفَرقُ بَينَهُمَا وأَمَّا الكُوفيُّونَ فَذَهبُوا إِلَى أَنَّه يَرتَفِعُ بِالزّوائِدِ فِي أَوَّلِهِ وَهو قَولُ الكِسائِي وَذَهَبَ الفَرّاءُ إِلَى أَنَّهُ يَرتَفِعُ لِسَلامَتِهِ مِنَ العَوامِلِ النَّاصِبَةِ وَالجَازِمَةِ)).[٦٤]

وَلِلنُّحَاةِ تَعمُّقٌ فِي المُشَابَهَةِ فِي عَمَلِ المَصدَرِ، وَمِنْ هؤُلاءِ النُّمَانِينِيُّ (ت ٤٤٢هـ)، إِذْ قَالَ: ((وَاعلَم أَنَّ المَصدَرَ يَجُوزُ أَنْ يُستَعمَلَ عَلَى ثَلاثَةِ أَضرُبٍ: أَحدُهَا أَنْ يُستَعمَلَ بِالتّنوِينِ وَهُوَ الأَصلُ ، لأَنَّ التّنوِينَ يَدلُّ عَلَى التَّكثِيرِ ، وَكُلّمَا تَكَرَّرَ المَصدَرُ وانبَهَمَ كَانَ أَعقَدَ فِي شَبهِ الفِعلِ وأَبلَغَ فِي العَمَلِ ...)).[٦٥] ، فَهذَا مِن بَابِ الاشتِرَاكِ فِي الوَظِيفَةِ وَهُوَ الّذِي وَضَعَ هذِهِ المُشَابَهَةَ ، وَلَكِنْ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مَا يُدَلِّلُ عَلَى هذَا العَمَلِ ، لِذَا يُقَدِّرُ النُّحَاةُ فِي مَوضِعِ المَصدَرِ أَحيانَاً "أَنْ والفِعلَ "، قالَ العُكبرُيُّ(ت ٦١٦هـ): ((كُلُّ مَصدَرٍ صَحَّ تَقدِيرهُ بـ (أَنْ وَالفعلِ) عَمِلَ عَمَلَ فِعلِهِ المُشتَقِّ مِنهُ وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لأَنَّهُ يَشبَهُ الفِعلَ فِي أَنَّ حُروفَهُ فِيهِ وأَنَّهُ يُشارِكُهُ فِي الدَّلالَةِ عَلَى الحَدَثِ وأَنَّهُ يَكُونُ لِلأزمِنَةِ الثّلاثَةِ فَأَنْ لَمْ يَحسُنْ تَقدِيرُهُ بأَنْ وَالفِعلِ لَمْ يعْمل لأَنَّ الأَصلَ فِي العَمَلِ لِلفِعلِ وإِذَا لَمْ يَصُحَّ تَقدِيرُ الاسمِ بِالفِعلِ بَطُلَ شَبَهُهُ بِهِ وَالّذِي لا يُقدَّر بأَنْ والفِعلِ ،المَصدَرُ المؤكَدُ نَحُو: ضَرَبتُ ضَرباً فَأَمَّا قَولُكَ: ضَرباً زَيداً فَالعَمَلُ لِلفِعلِ المُقَدّرِ النّاصبِ لِلمَصدَرِ)).[٦٦] ، ثُمَّ إِنَّ هذا المَصدَرَ الشَبِيهَ بِالفِعلِ قَد يَتَّجهُ إِلَى الضَّعف فِي العَملِ بَعدَمَا كَانَ قَرِيباً مِنهُ إِنْ جَاءَتْ مَعهُ صِفَةٌ تُبعِدُهُ عَنْ المُشَابَهَةِ بِالفِعلِ ، قَال ابنُ القَوّاسِ(ت ٦٩٦هـ): ((...المَصدَرُ المُعرّفُ بِالّلامِ فَهُوَ أَضعَفُهَا ، إِمَا لأَنَّهُ بِدخُولِ اللامِ عَلِيهِ يُقَوِّي فِيهِ مَعنَى الاسمِيَّةِ ، فَيَبْعُدُ عَنْ شَبهِ الفِعلِ الّذِي لا يَكُونُ إِلاّ مُنكَرَاً ، أَو يَضعفُ تَقدِيرُهُ بِأَنْ والفِعلِ ، لِذَلِكَ لَمْ يَأتِ عَامِلاً فِي المَفعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ إِلاّ فِي الشّعر)).[٦٧] ،فَبِدُخُولِ "أَلْ" عَلَى المَصدَرِ تَجعَلُهُ يَتَخلّصُ مِن الشَّبهِ بِالفِعلِ ، وَيَتَفَرّدُ فِيهِ مَعنَى الاسمِيَّةِ.

وَنُريدُ أنْ نَصِلَ مِن خِلالِ هذِهِ النُّصوصِ إلَى أَثَرِ الاقتِرَابِ والابتِعَادِ فِي المُشَابَهَةِ، وَجعلِ ذَلكَ مِن أَهمّ مِيزَاتِها فِي تَحقِيقِ أسبابِ الاشتِرَاكِ والاختِلافِ ، فِي المَسَائِلِ الّتِي فِيهَا هَاتَانِ الصِّفتَانِ ، فَلِكُلِّ مَسأَلَةٍ حُدُودُها فَإِذَا دَخَلَتْ مَسأَلَةٌ أُخرَى فِي هذِهِ الحُدُودِ أَخَذَتْ وَظِيفَتَها ، وإِذَا خَرَجَتْ عَن هذِهِ الحُدودِ فَقَدتْ هذِهِ الوَظِيفَةَ ، وَيَكُونُ ذَلكَ بِرجُوعِ المَسأَلَةِ إلَى الحُدودِ الطَّبِيعيَّةِ الّتِي تَكُونُ عَلَيهَا.وَقَد تَقَدّمَ مِثلُ هذا الكَلامِ فِي بَابِ " التّعليلِ " فِي الاسمِ المَمنوعِ مِن الصّرفِ وَلنَا مَقصَدٌ مِن إعَادَتِهِ .

وَالاكتِفَاءُ بِهذهِ النّصوصِ فِي هذا البَابِ لا يَعنِي أنَّهُ لا تُوجَدُ مَسائلُ أُخرَى فِيهَا أَثرٌ للمُشَابَهَةِ فِي العَوامِل ، إذْ إنَّها مَوجودةٌ ، وَلكِنْ سَيتُمُّ تَنَاوُلُها فِي المَبحثِ الثّانِي حيثُ الدِّراسةُ التّطبِيقِيّةُ ، وَقَد ذَكرنَا قِسماً مِنها هُنَا حَتّى تَكونَ هذِهِ المَسائِلُ تِبياناً لِذَلِكَ

المبحث الثاني

المُشَابَهَةُ فِي التّطبِيقِ النَّحوِيّ

قَبْلَ الخَوضِ فِي الدِّرَاسَةِ التَّطبِيقِيَّةِ نَودُّ أنْ نُشِيرَ إلَى مَسأَلَةٍ مُهِمَّةٍ تقدمت الإشارة إليها في التوطئة ، ألاَ وَهِيَ التّمييزُ عِندَ النُّحَاةِ بَينَ الشَّبهِ والمِثلِ، إذْ وَجدنَا مُعظَمَ النُّحاةِ لا يُفَرِّقُونَ بَينَهُمَا عِندَ تَنَاوِلِ المَسائِلِ ، فَالمِثلُ قد يَستَعمِلونَهُ بَينَ الشّيئينِ المُتَطابِقَينِ فِي كُلِّ الصِّفاتِ ، والعَلامَاتِ ، ولا سيِّما العَمَلُ ، وَقد يُبدِلونَ مَكانَ المِثلِ " كافَ" التّشبيهِ، مِن ذلكَ ما ذكره المبرد في أثناء الحديث عن حروف العطف إذ قال: ((وَمِنهَا الفَاءُ، وَهِي تُوجِبُ أَنَّ الثَّانِي بَعدَ الأوّلِ، وأَنَّ الأَمرَ بَينَهُمَا قَرِيبٌ ؛ نَحُو قَولِكَ: رَأَيتُ زَيداً، فَعَمرَاً، وَدَخلْتُ مَكَّةَ فَالمَدِينَةَ، وثُمّ مِثلُ الفَاءِ ؛ إلاّ أَنَّهَا أَشدُّ تَرَاخِياً، تَقُولُ: ضَربتُ زَيداً ثُمَّ عَمراً، وَأَتَيتُ البَيتَ ثُمَّ المَسجِدَ)).[٦٨]

وَكَذلكَ قَولُ ابنِ الخَبَّازِ(ت ٦٣٩هـ): ((وإِنَّمَا ذَكَرَ الاستِثنَاءَ ؛ لأَنَّهُ كَالمَفعُولِ مَعَهُ إذْ عَمَلُ الفِعلِ فِيهِ بِتَوَسّطِ حَرفٍ)).[٦٩]، فاستَعمَلَ حَرفَ الكَافِ ، وَأَرَادَ أَنّهُ مِثلُهُ.

وَقالَ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) [٧٠]:

وَمِثْلُ كَانَ ، ظَلَّ، بَاتَ ، أَضْحَى أَصْبَحَ أَمْسَى ، صَارَ بِشْرٌ سَمْحَا

أمَّا الشَّبهُ فَإنَّهُم يَستَعمِلُونَهُ إذَا وَجَدُوا أَنَّ هُنَاكَ تَشَابُهاً لَيسَ مُطلَقاً بَينَ الشَّيئَينِ غالبا، وَهذا الأَمرُ قَدْ عُرِفَ مُتَقَدِّماً، وَمُتَأَخِّراً مِن ذلكَ قَولُ المُبَرِّدِ (ت ٢٨٥هـ): ((الشَّيءُ لا يَشْبَهُ الشَّيءَ فِي جَميعِ حَالاتِهِ، وإنَّمَا يَشبَهُهُ مِن حَيثُ تَشَبُّهِهِ بِهِ)).[٧١]، وَكَذَلكَ مَا قَالَهُ ابنُ الانبَارِيّ (ت٥٧٧هـ): ((مَا مِنْ مُشَابَهَةٍ إلاَّ وَفِيهِ اختِلافٌ)).[٧٢]

ثُمَّ المُشَابَهَةُ نَفْسُهَا لا تَخْرُجُ عَنْ ثَلاثِ حَالاتٍ: المُشَابَهَةِ اللّفظِيَّةِ ، وَالمُشَابَهَةِ المَعنَوِيّةِ ، واشتِرَاكِ اللّفظِيّةِ ، وَالمَعنَويّةِ فِي شَيءٍ وَاحِدٍ ، وَلا يَصرِفُ هذا الاشتِراكُ أنْ يَندَرِجَ النّوعُ الأخيرُ فِي أحَدِ الطَّرفِينِ ، نَظَراً لِتَضمُّنِهِ جُزءاً مِنَ القِسمينِ يُسَوِّغُ دُخولُهُ تَحتَهُمَا ، ولأنَّ النُّحاةَ فِي بَعضِ الأَحيانِ يَجمَعُونَ المُشابَهَةَ اللّفظيّةَ وَالمَعنَويّةَ فِي مَسأَلةٍ واحِدَةٍ كَونُهمَا اجتَمَعتَا فِيهَا مِمَّا لا يَترُكُ سَبِيلاً إلَى فَصلِهِمَا.

وَيَرى بَعضُ النُّحاةِ المُحدَثِينَ أَنَّ الاعتِمَادَ عَلَى المُشَابَهتِينِ اللّفظِيَّةِ والمَعنَوِيَّةِ فِي الدَّرسِ النَّحويّ الحَدَيثِ . كَمَا وَرَدَتَا بِإشَارَاتٍ عِندَ القُدمَاءِ . يُضفِي إلى النَّحوِ العَرَبِيِّ سَبيلَ التَّيسِيرِ ، وَالتَّجدِيدِ مِنَ خِلالِ تَقرِيبِ المَسائِلِ المُطَّرَدَةِ ، وإبعَادِ المَسائِلِ الّتِي تَتَّصِفُ بِالشُّذُوذِ . وَيوافِقُ البَحثُ هذا التَّوجهَ ، وَلكِن بِشرطِ أنْ يَكُونَ التّناوُلُ فِي أَوضَحِ صُورِهِ ، وَتَحدِيدِ الأقسَامِ المُتشَابَهَةِ عَلَى طَرَفِي المِيزَانِ ، بِحيثُ تُدرَكُ جَميعُ المُتشَابِهَاتِ فِي المَسائِلِ النَّحويَّةِ حَتَّى يَتَحقَّقَ الهَدفُ المَطلُوبُ مِن التَّيسِيرِ.[٧٣]

المشابهة اللفظية:

وَقَدْ بَدَأنَا بِالمُشَابَهَةِ اللَّفظِيَّةِ لأنَّ العُلمَاءَ يَقُولُونَ: ((اللَّفظُ وَسِيلَةٌ إلَى المَعنَى ، وَحَقُّ الوَسِيلَةِ أنْ تَكونَ مُتَقَدِّمةً)).[٧٤]، وَقَدْ تُقصَدُ بِالمُشَابَهَةِ اللَّفظِيَّةِ: المُشَابَهَةُ الوَضْعِيّةُ ، وَالمُرَادُ بِهَا الوَضعُ العَرَبِيِّ لِلُّغَةِ ، وَقَدْ أَشَارَ ابنُ آجَرّومُ (ت ٧٢٣هـ) إلَى مَسأَلةِ الوَضْعِ، إذْ قَالَ:((اللَّفْظُ المُركّبُ المُفِيدُ بِالوَضعِ)).[٧٥]

أَيْ الوَضْعُ العَرَبِيُّ، وَهذا الكَلامُ فِي مُطْلَقِ الوَضعِ الّذِي تَكُونُ المُشَابَهَةُ الوَضعِيَّةُ جُزءاً مِنهُ ، وَهُنَاكَ فَرقٌ بَينَ المُشَابَهَتِينِ اللَّفظِيّةِ والوَضعِيَّةِ ، إِذْ اللَّفظِيّةُ أَعَمُّ مِنَ الوَضعِيّةِ ، لِأَنَّ الثّانِيَةَ لا تَكُونُ إِلَّا لِنَضِيرٍ مُمَاثِلٍ ،كَمَا سَيأتِي.

المُشَابَهَةُ اللَّفظِيَّةُ فِي الأَسمَاءِ:

يَشْمُلُ هذَا القِسمُ المُشَابَهَةَ اللَّفظِيَّةَ فِي الأَسمَاءِ ، وَذَلكَ نَحُو مُشَابَهةِ الاسْمِ لِلْحَرفِ،أو مُشَابَهَتُهُ لِلفِعلِ ، ولا يُرَادُ بِالمُشَابَهَةِ فِي الأَسمَاءِ هُنَا حَصرُهَا فِيهَا فَقَط ، أَي تَشبِيهُ الاسمِ بالِاسمِ ؛ لأَنَّ النُّحَاةَ قَد يُشَبِّهُونَ الاسمَ بِالحَرفِ ، وَكَذا الاسمَ بِالفِعلِ ، وَلِمُعَالَجَةِ هذَا الأَمرِ سَيَتَعَامَلُ البَحثُ مَعَ مَا كَانَتِ المُشَابَهَةُ تَعُودُ بِالفَائِدَةِ لِلاسمِ ، بِمعنَى أنّ الغَرضَ مِنَ المُشَابَهَةِ لأَجلِ الاسمِ ، وَمِثلُ هذَا التَّنَاوُلِ سَيكوُن فِي مُشابَهةِ الأَفعَالِ ، وَمشَابَهَةِ الحُروفِ .وَقد وَقفَ الرَّضيُّ عِندَ مُشَابَهَةِ هذِهِ الأقسَامِ الثَّلاثَةِ بَعضِها بِبعضٍ ، إِذْ قَالَ: ((فَظَهرَ أنَّ الاسمَ قَد يُشَابِهُ الفِعلَ والحَرفَ، وَكَذَا الفِعلُ، قَد يُشَابِهُ الاسمَ والحَرفَ، وأمَّا الحَرفُ فَيُشَابِهُ الفِعلَ فَقَطْ)).[٧٦]،

وَكَلامُ الرَّضيِّ جَاءَ مُطلَقَاً ، وَيجِبُ تَقييدُهُ بِأنَّ الحَرفَ قَد يَشبَهُ الاسمَ كَمَا فِي مُشَابَهَةِ "عَلَى " الحَرفِيّةِ بـ"عَلَى" الاسمِيَّةِ ، ذَكرَهُ المُرَادِيُّ (ت ٧٤٩هـ)، إِذْ قَالَ ((الأصلُ أنْ تَكُونَ حَرفَاً، وَإِنَّمَا كَثُرَ استِعمَالُهَا، فَشُبِّهَتْ فِي بَعضِ الأَحوَالِ بالاسمِ، فَأُجرِيَتْ مَجرَاهُ، وأُدخِلَ عَلَيهَا حَرفُ الجَرِّ، كَمَا يُشبهُ الاسمُ بالحَرفِ، وَيجرِي مَجرَاهُ، نَحُو مَنْ وَكَمْ)).[٧٧]

وَسَنَتنَاولُ المَسائِلَ المُتَعلِّقَةِ لِهذَا البَابِ عَلَى أَسَاسٍ مَنهَجِيٍّ يَقُومُ عَلَى ذِكرِ المُشَابهَةِ فِي المَرفُوعَاتِ ، ثُمَّ فِي المَنصُوبَاتِ فَالمَجرُورَاتِ ثُمّ فِي مَسائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ بَعدَ أَنْ نَقِفَ عِندَ المُشَابَهَةِ فِي المُعرَبِ والمَبنِيّ؛ لأنَّ المُشَابَهَةَ أَخَذَ فِيهِمَا حَظّاً كَبِيراً.

فَفِي بَابِ المُعربِ والمَبنِيّ الَذِي يُقَدِّمُهُ مُعظَمُ النُّحَاةُ عَلَى جَمِيعِ المَسائِلِ النَّحوِيّةِ يُبَيِّنُ النّحوِيّونَ أنَّ قِسماً مِن الضَمائِرِ إِنَّما بُنِيَتْ،لِمُشَابَهَتِهَا الحُرُوفَ فِي الوَضعِ،قَالَ ابنُ مَالِكٍ:[٧٨]

وَالاسمُ مِنهُ مُعرَبٌ وَمَبنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي
كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَي جِئتَنَا وَالمَعنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعلِ بِلا تَأَثُّرٍ وَكَافتِقَارٍ أُصِّلا

فَقَدْ ذَكَرَ ابنُ مَالِكٍ أَنوَاعَاً مُختَلِفَةً مِن الشَّبه ، وَهِيَ الشَّبهُ الوَضعِيُّ فِي الضّمَائِرِ، والشَّبَهُ المَعنَوِيُّ، وَسَيَتِمُّ تَنَاوُلُهُ فِي القِسمِ الثَّانِي ، وَالشَّبهُ فِي النِّيَابَةِ ، وَالشَّبَهُ فِي الافتِقَارِ.

أَمَّا الشَّبَهُ الوَضعِيُّ، فَقَد ذَكَرَهُ ابنُ النَّاظِمُ(ت ٦٨٦هـ)، إِذْ قَالَ: ((يُبنَى الاسمُ لِشَبَهِهِ بِالحَرفِ فِي الوَضعِ ، أو فِي المَعنَى ، أَو فِي الاستِعمَالِ أو فِي الافتِقَارِ ، أمَّا بِناؤُهُ لِشَبَهِهِ بِالحَرفِ فِي الوَضعِ ، فَإِذَا كَانَ الاسمُ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ ، أو حَرفَينِ فَإِنَّ الأَصلَ فِي الأَسمَاءِ أَنْ تَكُونَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحرُفٍ فَصاعِداً والأَصلُ فِي الحُروفِ أَنْ تَكُونَ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ كَ بَاءِ الجَرِّ أَو لامِهِ ، أو حَرفَينِ كَ مِنْ وعَنْ ، فَإِذَا وُضِعَ الاسمُ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ أو حَرفَينِ بُنِيَ حَملاً عَلَى الحَرفِ فَالتَّاءُ فِي قَولِهِ: جِئْتَنَا ، اسمٌ لأَنَّه مُسنَدٌ إِليهِ وَهُوَ مَبنِيٌّ لِشَبَهِهِ بِالحَرفِ فِي الوَضعِ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ وَ"نَا" أيضاً مِن: جِئتَنَا، اسمٌ لأَنَّه يَصحُّ أَنْ يُسنَدَ إِليهِ كَ قَولِكَ: جِئتَنَا ، وَيدْخُلُهُ حَرفُ الجَرِّ نَحُو: مَرَرتَ بِنَا ، وَهوَ مَبنِيّ لِشَبَهِهِ بِالحَرفِ فِي الوَضعِ عَلَى حَرفَينِ)).[٧٩] ، وَهذَا يَعنِي أَنَّ هُنَاكَ تَوافُقَاً فِي الوَضعِ كَانَ سَبَباً فِي اتِّحَادِ الحُكمِ وَهوَ البِنَاءُ ، وَقَد ذَهَبَ الصّبَانُ(ت١٢٠٦هـ) مُؤَيِّدَاً مَا اصطَلَحَهُ ابنُ مَالِكٍ ، أَذْ قَالَ:((وَلَمَّا كَانَ التَّعبِيرُ بِالوَضعِيَّ مُنَبِّهاً عَلَى شَرطِ تَأثِيرِ هذَا الشَّبهِ اختَارَهُ عَلَى التَّعبِيرِ بِاللّفظِيِّ الأَنسَبِ فِي مُقَابَلَةِ المَعنَوِيِّ)).[٨٠] ، وَيبدُو أَنَّ هذِهِ التَّسمِيَةَ لَمْ تَكُنْ مَوجُودَةً قَبلَ ابنِ مَالِكٍ،إِذْ وَقَفَ الخُضَرِيُّ (ت ١٢٨٨هـ)مُدَافِعَاً عَنهُ أَمَامَ مَا أَنْكَرَهُ أَبُو حَيّانَ(ت٧٤٥هـ)،إِذْ قَالَ: ((قَولُهُ: كَ الشّبهِ الوَضعِيِّ ، قَالَ أَبُو حَيّانَ لَمْ أَقِفْ عَلَى هذَا الشَّبهِ إلاّ لِهذَا الرَّجُلِ يَعنِي النَّاظِم،وَرُدَّ بِأَنَّهُ ثِقَةٌ،وَمَن حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَن لَمْ يَحفَظْ)).[٨١]

وَأَمَّا الشَّبهُ فِي النِّيابَةِ فَقَد فَصَّلَ فِيهِ المَكُّودِيُّ، وَسمَّاهُ الشَّبَهُ الاستِعمَالِي،إِذْ قَالَ:((الثَّالِثُ: الشَّبَهُ الاستِعمَالِي ، وَالمُرَادُ بِهِ أَنَّ الاسمَ يُبنَى إِذَا أَشبَهَ بَعضَ الحُرُوفِ،كأَسمَاءِ الأَفعَالِ ، فلأَنَّها أَشبَهَتْ إِنَّ فِي كَونِهَا عَامِلةً غَيرَ مَعمُولَةٍ)).[٨٢]

أَمَّا الشَّبهُ الافتِقَارِي فَهُوَ ((الشَّبهُ فِي الافتِقَارِ إِلَى جُملَةٍ عَلَى سَبِيلِ اللُّزُومِ كافتِقَارِ " إِذَا " وَ" الّذِي " إِلَيهَا فَإِنَّهُ افتِقارٌ لازِمٌ كَافتِقَارِ الحَرفِ إِليهَا ، فَلِذَلكَ بُنِيَا)).[٨٣]

وَلَيسَ بَعيدَاً عَنِ الضّمائِرِ إِذْ بَيَّن الشَّيخُ مُحَمَّدٌ مُحيِيِّ الدّينِ عَبدِ الحَميدِ أَنَّهُ قَد يَجتَمِعُ فِي الشّيءِ الوَاحِدِ أَكثَرُ مِن شَبهٍ ، إِذْ قَالَ: ((واعلَم أَنَّهُ قَد يَجتَمِعُ فِي اسمٍ وَاحِدٍ مَبنِيٍّ شَبَهَانِ فَأَكثَرُ ، وَمِن ذَلِكَ " المُضمَراتُ " فَإِنَّ فِيهَا الشّبهُ المَعنَوِيُّ ، إِذْ التَّكَلُّمُ والخِطَابُ والغَيبَةُ مِن المَعانِي الّتِي تَتَأَدَّى بِالحُرُوفِ ، وَفِيهَا الشَّبهُ الافتِقَارِي ، لأَنَّ كُلَّ ضَمِيرٍ يَفتَقِرُ افتِقَارَاً مُتَأَصِّلاً إِلَى مَا يُفَسِّرهُ ، وَفِيهَا الشّبَهُ الوَضعِيُّ ، فإِنَّ أَغلَبَ الضّمائِرِ وُضِعَ عَلَى حَرفٍ،أو حَرفَينِ ، وَمَا زَادَ وَضعُهُ عَلَى ذَلِكَ فَمَحمُولٌ عَلَيهِ طَرداً لِلبَابِ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ)).[٨٤]،

وَهذَا مِن قَبِيلِ تَزاحُمِ التّشَابُهَاتِ لِشَيءٍ وَاحدٍ، وَهُوَ الّذِي لا يُخَالِفُ النِّظَامَ اللُّغَوِيَّ نَظَراً لِوجودِ الدّلائِلِ عَلَيهِ،وَوُجُودِ عَلاقَاتٍ تَجمَعُ هذِهِ الأَشيَاءَ بِميزَاتٍ مُشتَرَكَةٍ.

وَيُضِيفُ ابنُ مَالِكٍ نَوعَينِ آخرَينِ مِن الشَّبهِ، أَحَدُهما: الشَّبهِ الإهمَالِيِّ ، إِذْ قَالَ: ((وَأَمَّا شَبَهُ الحَرفِ فِي الإهمَالِ . وَالإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى مَا يُورَدُ مِنَ الأَسمَاءِ دُونَ تَركِيبٍ كَـ حُرُوفِ الهِجَاءِ المُفتَتَحِ بِهَا السُّورُ. فَإِنَّهَا مَبنِيّةٌ لِشَبَهِهِا بِالحُرُوفِ المُهمَلَةِ فِي أَنّهَا لا عَامِلَةٌ ، وَلا مَعمُولَةٌ)).[٨٥]

وَهذَا يُوافِقُ إِلَى حَدٍّ كَبِيرٍ كَلامَ السَّجَاعِيِّ (ت ١١٩٧هـ) مِن أَنَّ هذِهِ الحُرُوفِ الأُولَى فِيهَا عَدَم رَبطِهَا إِلَى جَانِبٍ فِي الإعرَابِ ، إِذْ قَالَ: ((الفَواتِحُ عَلَى القَولِ الأَرجَحِ: مِن أَنَّهَا مِن المُتَشَابِهِ ...،وَلِهذَا لا يَجُوزُ إِعرَابُ فَواتِحِ السُّورِ إِذَا قلنَا: بِأَنَّها مِنَ المُتَشَابِهِ الَّذِي استَأَثَرَ اللهُ بِعِلمِهِ)).[٨٦]

وَالشَّبهُ الآخَرُ هُوَ الشَّبهُ اللَّفظِيُّ، قَالَ مُحمّدٌ مُحِيي الدِّين: ((وَزَادَ ابنُ مَالِكٍ نَوعَاً سَادساً سَمّاهُ: الشّبَهَ اللَّفظِيَّ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَفظُ الاسمِ كَ لَفظِ حَرفٍ مِنْ حُرُوفِ المَعانِي ، وذَلِكَ مِثلُ "حَاشَا" الاسمِيَّة ، فَإِنَّهَا أَشبَهَتْ "حَاشَا" الحَرفِيَّة فِي اللَّفظِ)).[٨٧]

وَهذَا النُّوعُ يَعُودُ إِلَى الشّبَهِ الوَضعِيّ المُعتَمِدِ عَلَى القَرائِنِ ؛ لأَنَّ فِيهِ تَوافُقاً تَاماً مِثلَ الضّمائِرِ، ورُبَّمَا غَيَّرَ ابنُ مَالِكٍ التَّسمِيَةَ حَتَّى يُخَالِفَ الضّمائِرَ ؛ لأَنَّ حَاشَا الاسمِيّةَ لَيسَ بِضَمِيرٍ كَمَا هُوَ مَعلُومٌ.

وَإِذَا تَوغَّلنَا فِي المُشَابَهَةِ فِي **المَرفُوعَاتِ** نَجِدُ النُّحاةَ يَعقِدُونَ شَبَهاً بَينَ الفَاعِلِ والمُبتَدَأِ ، قَالَ ابنُ الأنبَارِي: ((إِنَّ الفَاعِلَ يَشبَهُ المُبتَدَأَ ، وَالمُبتَدَأُ مَرفُوعٌ ، فَكَذَلِكَ مَا أَشبَهَهُ ، وَوَجهُ الشَّبهِ بَينَهُمَا أَنَّ الفَاعِلَ يَكُونُ هُو وَالفِعلُ جُملَةً كَمَا يَكُونُ المُبتَدأُ مَعَ الخَبَرِ جُملَةً ، فَلَمَّا ثَبَتَ لِلمُبتَدأِ الرَّفعُ حُمِلَ الفَاعِلُ عَلَيهِ)).[٨٨]، وَلكِنَّ هذِهِ المُشَابَهَةَ لَيسَتْ مُطلَقَةً ، فَهُنَاكَ مِنَ النُّحَاةِ المُحقِّقِينَ مَنْ يَجعَلُ بَينَ المُبتَدأِ وَالفَاعِلِ أَصلاً وفَرعَاً ، إِذْ يَرَى ابنُ الحَاجِبِ أَنَّ الفَاعِلَ أَصلٌ عَلَى المُبتَدَأِ ، وَفِي هذَا الأَمرِ قَالَ الرَّضِيُّ: ((اعلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَذهَبُهُ[يَعنِي ابنَ الحَاجِبِ] أَنَّ الأَصلَ فِي رَفعِ الأَسمَاءِ الفَاعِلُ، وَفِي نَصبِهَا المَفعُولُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ مِنَ أَنَّ يَدَّعِي أَنَّ كُلَّ مَرفُوعٍ أَو مَنصُوبٍ غَيرَهمَا، فَهُمَا مُشَبَّهانِ بِهِمَا مِن وَجهٍ، كَمَا يُقَالُ إِنَّ المُبتَدأَ يَشبَهُ الفَاعِلَ لِكَونِهِ مُسنَدَاً إِليهِ، وَالخَبرُ يَشبَهُهُ لِكَونِهِ ثَانِي جُزأَي الجُملَةِ)).[٨٩]

وَقَد سَبَقَ مَذهبَ ابنِ الحَاجِبِ(ت ٦٢٦هـ) الزَّمخشريُّ (ت ٥٣٨هـ) إِذْ قَالَ: ((وُجوهُ الإعرَابِ هِيَ الرَّفعُ والنَّصبُ والجَرُّ وَكلٌّ واحِدٍ مِنهَا عَلَمٌ عَلَى مَعنَى، فَالرّفعُ عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ والفَاعِلُ واحدٌ لَيسَ إلا وَأَمَّا المُبتَدَأُ وَخَبَرهُ وخَبرُ إِنَّ وأَخواتِها ولا الّتِي لِنَفي الجِنسِ واسمِ كَانَ وأَخواتِهَا واسمِ مَا وَلا المُشَبّهَتَينِ بِليسَ فَمُلحقَاتٌ بِالفَاعِلِ عَلَى سَبيلِ التَّشبِيهِ)).[٩٠] وَهذَا مَذهبُ العُكبُريِّ (ت ٦١٦هـ)أيضاً، فَبعدَ أَنْ جَزَّءَ أَسبَابَ الرَّفعِ فِي المُبتَدأِ ، قَالَ: ((وإِنَّمَا عَمِلَ الابتِدَاءُ الرّفعَ لِوَجهَينِ أَحدِهِمَا: أَنَّهُ قَوِيٌّ بِأَوَّلِيَتِهِ ، وَالرَّفعُ أَقوَى الحَركَاتِ فَكَانَ مُلائِمَاً لَهُ والثَّانِي: أَنَّ المُبتَدَأ يَشبَهُ الفَاعِلَ فِي أَنَّهُ لا يَكُونُ إلاَّ اسماً مُخبَراً عَنهُ سَابِقَاً فِي الوُجُودِ عَلَى الخَبَرِ)).[٩١]

وَهُنَاكَ مِنَ النُّحَاةِ مَن لا يُوافِقُ عَلَى هذا التّوجِيهِ فِي أَصَالَةِ الفَاعِلِ ، قَالَ ابنُ جَمَاعَةٍ (ت ٧٣٣هـ): ((...العِبَارةُ مُؤذِنَةٌ بِأَنَّ الفَاعِلَ هُوَ الأَصلُ فِي الرّفعِ ، ومَا عَدَاهُ تَابِعٌ لَهُ ، وَلَيسَ كَذَلِكَ مَذهَبُ سِيبَوَيهِ ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ المُبتَدَأَ فِي كِتَابِهِ)).[٩٢]

وأَمَّا المُشَابَهَةُ فِي الخَبَرِ ، فَقَد وَقَفَ العُكبُرِيّ عِندَهُ مُبِيّنَاً أَنّ هُنَاكَ تَشَابُهَاً بَينَهُ وَبَينَ الفِعلِ ، وَبَينَهُ وَبَينَ المَفعُولِ إذْ قَالَ: ((تَمِيميٌّ أَنَا ، وَمَشنُوءٌ مَن يُشنِؤُكَ ، وأَمَّا القِيَاسُ فَمِنْ وَجهَينِ:

أَحدُهمَا: أَنَّ الخَبرَ يَشبَهُ الفِعلَ ، وَالفِعلَ يَتَقَدّمُ وَيَتَأَخَّرُ.

والثَّانِي: أَنَّ الخَبرَ يَشبَهُ المَفعُولَ ؛ لأَنَّهُ قَد يَصِيرُ مَفعُولاً فِي قَولِكَ: ظَنَنتُ زَيداً قَائِمَاً ، وَالمَفعُولُ يَجُوزُ تَقدِيمُهُ ، وُكُذُلِكَ خَبرُ (كَانَ) يَتَقَدَّمُ عَلَى اسمِهَا ، وَخَبرُ (إِنَّ) يَتَقَدَّمُ عَلَى اسمها إذا كان ظرفاً)).[٩٣]، فَلِكَي يَكُونَ هُناكَ وُصُولٌ إِلَى جَوازِ التَّقدِيمِ لِلخَبرِ عَلَى المُبتَدأِ يُذكَرُ جَوازُ تَقدِيمِ الفِعلِ عَلَى الفَاعِلِ ، والمَفعُولِ عَلَى الفِعلِ ، وَخبرِ كَانَ ، وَخَبرِ إنَّ ، نَظَراً لِتَشَابُهِ هذِهِ المَوضُوعَاتِ فِي هذِهِ الأَحكَامِ ، وَفِي هذَا زِيَادَةُ مَعرِفَةٍ بِجُزئِيَّاتِ المَسائِلِ الّتِي اشتَرَكَتْ بِصِفَاتٍ وأَحكَامٍ مُشتَرَكةٍ كَانَتْ سَبَبَا مُلزِمَاً فِي الجَمعِ بَينَها.

وَهذِهِ مِن النُّصوصِ الكَثِيرةِ الّتِي بَيَّنَتْ جَمَالِيَّةَ انتِقَالِ المُشَابَهَةِ فِي المَسائِلِ النّحوِيّةِ ، فَمَرَّةً الخَبرُ يَشبَهُ الفِعلَ ، وَمَرّةً يَشبَهُ المَفعُولَ بِحسَبِ الاشتِرَاكَاتِ الجَامِعَةِ بَينَ الشَّيئَينِ ، وَكُلٌّ

هذَا الرَّبط إِنَّمَا يَأتِي لِتَوظِيفِ الفُروعِ الّتِي تَتَدَاخَلُ فِي هذِهِ المَسائِلِ . وَكذَلِكَ مَا قَالَهُ الرَّضِيُّ عِندَمَا جَمَعَ بَينَ الخَبرِ وَالفَاعِلِ ، إذْ قَالَ: ((وَجهُ مُشَابَهَتِهِ لِلفَاعِلِ: مُشَابَهَتُهُ لِخَبرِ " إِنَّ " المُشَابِهِ لِلفَاعِلِ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالمُشَبَّهِ)).[٩٤]

وَيذهَبُ النُّحَاةُ إِلَى مُشَابَهَةِ كُلِّ مَرفُوعٍ بِالفَاعِلِ ، وَكُلِّ مَنصُوبٍ بِالمَفعُولِ كَمَا سَيأَتِي فَمثَالُ المشابهة في المرفوع كَلامُ الرَّضِيِّ الّذِي جَمَعَ مَسائِلَ كَثيرةً مُتَشَابِهَةً فِي مَوضِعٍ وَاحِدٍ،إذْ قَالَ: ((وَخَبَرُ "لا" التَّبرِئَةِ مُشَبَّهٌ بِـ خَبَرِ "إن"، المُشَبَّهِ لِلفَاعِلِ، واسمُ "مَا" الحِجَازِيّةِ مُشَبَّهٌ لاسمِ لَيسَ الّذِي هُوَ فَاعِلٌ، وَقَد تَبَيّنَ بِهذَا وَجهُ مُشَابَهَةِ اسمِ "إِنَّ"، واسمِ "لا" التّبرِئَةِ، وَخَبَرُ "مَا" الحِجَازِيّةِ لِلمَفعُولِ ، وَكَذَا نَقُولُ: إِنَّ الحَالَ والتّمييزَ والمُستَثنَى المَنصُوبَ مُشَابِهَةٌ لِلمَفعُولِ بِكَونِهَا فَضْلاتٌ ، وأَمَّا مَنْ قَالَ، وَهُوَ الحَقُّ: إِنَّ الرَّفعَ عَلامَةُ العُمَدِ، فَاعِلَةٌ كَانَتْ أَو، لا، والنَّصبُ عَلامَةُ الفَضْلاتِ، مَفعُولَةً كَانَتْ أَو، لا، فَلا يَحتَاجُ إِلَى تَشبيهِ هذِهِ المَرفُوعَاتِ بِالفَاعِلِ)).[٩٥]

وَأَمَّا المُشَابَهةُ فِي المَنصُوبَاتِ الّتِي تَقَدَّمَ شَيءٌ مِنهَا فَإِنَّ النُّحَاةَ يُرجِعُونَ أَكثَرَ الأَسمَاءِ الّتِي نُصِبَتْ إِلَى المَفعُولِ بَعدَ أَنْ جَعَلُوهُ أَصلاً عَلَيهَا، مِن ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ العُكبُرِيّ فِي تَشبِيهِ خَبرِ كَانَ بِالمَفعُولِ ((وأَمَّا الخَبرُ فَمنصُوبٌ بِـ (كَانَ) عِندَ البَصرِيِّينَ،وقَالَ الكُوفِيُّونَ: يَنتَصِبُ عَلَى القَطعِ، يَعنُونَ الحَالَ وَالدَّلِيلُ عَلَى انتِصَابِهِ بِـ (كَانَ) أَنَّهُ اسمٌ بَعدَ الفِعلِ والفَاعلِ ولَيسَ بِتَابِعٍ لَهُ **فَأَشبَهَ المَفعول**َ بِهِ ولا يَصِحُّ جَعلُهُ حَالاً؛ لأَنَّ الحَالَ لا يَكُونُ مَعرِفَةً ولا مُضمَراً ولايَصِحُّ حَذفُهُ، وَلَيسَ كَذَلِكَ خَبرُ كَانَ،لأَنَّهُ مَقصُودُ الجُملَةِ ألا تَرَى أَنَّهُ لَو قَالَ: كَانَ زَيدٌ قَائِماً فَقَالَ قَائِلٌ: لا، كَانَ النَّفيُ عَائداً إِلَى القِيامِ لا إِلَى كَانَ)).[٩٦] ومجيء الاسم مرفوعا بعد الفعل هو الذي جعله مشابها بالفاعل ، وأما نصب الخبر فتشبيها بالمفعول .[٩٧]

وَمَا ذَكَرهُ ابنُ السَّراجِ(ت٣١٦هـ) إِذْ قَالَ: ((اعلَمْ: أَنَّ المَفعُولَ لَهُ لا يَكُونُ إِلَّا مَصدَرَاً وَلَكِنَّ العَامِلَ فِيهِ فِعلٌ غَيرُ مُشتَقٍّ مِنهُ وإِنَّما يُذكَرُ لأَنَّهُ عُذِرَ لِوقوعِ الأَمرِ نَحُو قَولِكَ: فَعلتُ ذَاكَ حَذارَ الشَّرِّ، وَجِئتُكَ مَخَافَةَ فُلانٍ فـ(جِئتُكَ) غَيرُ مُشتَقٍّ مِن (مَخافَةً) فَلَيسَ انتِصَابُهُ هُنَا انتِصَابَ المَصدَرِ بِفعلِهِ الَّذِي هُوَ مُشتَقٌّ مِنهُ نَحُو (خِفتُكَ) مَأخُوذَةٌ مِن مَخَافَةَ وجِئتُكَ لَيستْ مَأخوذةً مِن مَخَافَةَ فَلَمَّا كَانَ لَيسَ مِنهُ أَشبَهَ المَفعُولَ بِهِ الّذِي لَيسَ بَينَهُ وبَينَ الفِعلِ نَسبٌ)).[٩٨]

وَكَذَلِكَ المُشَابَهَةُ فِي بَابِ الاستِثنَاءِ نَحُو قَولِهِم: ((المُستَثنَى يَشبَهُ المَفعُولَ إِذَا أَتَى بِه بَعدَ استِغنَاءِ الفِعلِ بِالفَاعِلِ وَبعدَ تَمامِ الكَلامِ تَقُولُ: جَاءَنِي القَومُ إِلَّا زَيداً فَجَاءَنِي القَومُ: كَلامٌ تَامٌ وَهُوَ فِعلٌ وَفَاعِلٌ فَلَو جَازَ أَنْ تَذكُرَ (زَيداً) بَعدَ هذَا الكَلامِ بِغيرِ حَرفِ الاستِثنَاءِ مَا كَانَ إِلَّا نَصباً لَكِنَّ لا مَعنَى لِذلِكَ إِلَّا بِتَوسُّطِ شَيءٍ آخَرَ فَلَمَّا تَوسَّطتْ (إِلَّا) حَدَثَ مَعنَى الاستِثنَاءِ وَوَصلَ الفِعلُ إِلَى مَا بَعدَ إِلَّا فَالمُستَثنَى بَعضُ المُستَثنَى مِنهُم أَلَا تَرَى أَنَّ زَيداً مِنَ القَومِ فَهوَ بَعضُهم فَتَقُولُ عَلَى ذَلكَ: ضَربتُ القَومَ إِلَّا زَيداً،وَمَررتُ بِالقَومِ إِلَّا زَيداً،فَكَأَنَّكَ قُلتَ فِي جَمِيعِ ذَلكَ: أَستَثنِي زَيداً فَكُلُّ مَا أَستَثنِيهِ (بِإِلّا) بَعدَ كَلامٍ مُوجَبٍ فَهُوَ مَنصُوبٌ وأَلّا تَخرُجَ الثّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الأَوّلُ فَهِيَ تَشبَه حَرفَ النَّفِي فَإِذَا قُلتَ: قَامَ القَومُ إِلّا زَيدَاً فَالمَعنَى: قَامَ القَومُ لا زَيدٌ)).[٩٩]، فقد شبه المستثنى بشيئين المفعول ، وحرف

النفي،وكلام ابن السراج في مطلق الاستثناء ولكن هذا التشبيه قد توغل حتى في الجزئيات من ذلك قول ابنُ الخَبّازِ: ((فَإنْ كَانَ مِن كَلامٍ مُوجَبٍ ، وَجَبَ نَصبُهُ كَقَولِكَ: قَامَ القَومُ إلَّا جَعفَراً ، إنّمَا نُصِبَ المُستَثنَى ؛ لأَنّهُ أَشبَهَ المَفعُولَ بِوقُوعِهِ فَضلَةً)).[١٠٠]، إذ ربط المشابهة بالإيجاب في وجوب النصب في المستثنى.

وَأَمَّا الحَالُ فَإِنَّ لَهَا مِنَ الشَّبهِ الكَثيرِ فَقَد شَبَّهُوا الحَالَ بِالمَفعولِ بِهِ مِن ذَلِكَ مَا أَورَدَهُ الزّمخشَرِيُّ إذْ قَالَ: ((شَبَهُ المَفعُولِ والظَّرفِ شَبهُ الحَال بِالمَفعُولِ مِنْ حَيثُ إنَّها فَضلَةٌ مِثْلُهُ جَاءَتْ بَعدَ مُضِيِّ الجُملَةِ وَلهَا بِالظَّرفِ شَبَهٌ خَاصٌ مِنْ حَيثُ إنَّهَا مَفعولٌ فِيهَا وَمَجِيئِها لِبَيانِ هَيأَةِ الفَاعِلِ أو المَفعُولِ وَذَلِكَ قَولُكَ: ضَربْتُ زَيداً قَائِمَاً، تَجعَلُهُ حَالاً مِن أَيِّهِمَا شِئتَ وَقَدتَكُونُ مِنهُمَا ضَربَةً عَلَى الجَمعِ وَالتَّفرِيقِ كَقولِكَ: لَقِيتُهُ رَاكِبِينَ)).[١٠١]

وَذَكَرَ مِثلَ هذَا الكَلامِ السُّيوطِيُّ، إذْ قَالَ:((الحَالُ تَشبهُ المَفعولَ مِن حيثُ إنَّها تَجيءُ بَعدَ تَمَامِ الكَلامِ، واستِغنَاءِ الفِعلِ بِفَاعلِهِ، وأَنَّ فِي الفِعلِ دَليلاً عَليهِ كَمَا أَنَّ فِيهِ دَليلاً عَلَى المَفعُولِ، وَلِهذَا الشَّبهِ استَحَقَّتْ أَنْ تَكُونَ مَنصُوبَةً مِثلَهُ)).[١٠٢]

وَقَالَ أَيضاً ((الحَالُ لَهَا شَبهٌ خَاصٌ بِالمَفعُولِ فِيهِ ، وَخُصُوصاً ظَرفَ الزَّمانِ، وَذَلكَ لأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِفِي كَمَا يُقَدَّرُ الظَّرفُ بـ فِي فَإِذَا قُلتَ: جَاءَ زَيدٌ رَاكِباً ، فَـ تَقدِيرُهُ فِي حَالِ الرُّكوبِ كَمَا أَنَّ جَاءَ زَيدٌ اليُومَ ، وَخُصَّ الشَّبهُ بِظَرفِ الزّمَانِ ، لأَن الحَالَ لا تَبقَى بَل تَنتَقِلُ إِلَى حَالٍ أُخرَى ، كَمَا أَنَّ الزَّمَانِ مُنقَضٍ لا يَبقَى ، وَيخلِفُهُ غَيرُهُ)).[١٠٣]

وَتَقتَرِبُ الحَالُ مِنَ التَّمييزِ كَثِيرَاً ، قَالَ عَبدُ القَاهِرِ الجُرجَانِي(ت ٤٧١): ((اعلَمْ أَنَّ الحَالَ يَشبَهُ التَّمييزِ مِن وَجهَينِ: أَحدُهُمَا أَنَّهُ نَكِرَةٌ، كَمَا أَنَّ التَّمييزَ كَذَلِكَ، لا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيدٌ الرَّاكِبُ، كَمَا لا تَقُولُ: عِشرُونَ الدِّرهَمَ، والوَجهُ الثَّانِي: أَنَّ فِيهِ بَيانَاً وَكشفَاً للإبهَامِ ، كَمَا أَنَّ التَّمييزَ كَذَلِكَ)).[١٠٤]

وَكَذَلكَ تَشبَهُ الحَالُ خَبَرَ كَانَ وَهوَ بَعيدٌ عَن صِنفهِ مِن المَفاعِيلِ قَالَ ابنُ جِنِّي: ((إنَّمَا استجازوا زِيادَتَها هُنَا لِمشَابَهةِ خَبرِ كَانَ لِلحَالِ أَلا تَرَى أَنَّ قَولَكَ كَانَ زَيدٌ قَائِمَاً مُشَبّهٌ مِن طَرِيقِ اللَّفظِ بِقَولِهم: جَاءَ زَيدٌ رَاكِباً وَكَمَا جَازَ أَنْ يَشبهَ خَبرُ كَانَ بِالمَفعُولِ فَينصبُ فَغيرُ مُنكَرٍ أَيضاً أَنْ يَشبهَ بِالحَالِ فِي نَحوِ قَولِهم: جَاءَ زَيدٌ وَعَلَى يَدِهِ بَازٌ)).[١٠٥]

وَقَد تَجتَمِعُ عِدَّةُ مَنصُوبَاتٍ فِي اسمٍ وَاحِدٍ لِضَربٍ مِنَ التَّشَابُهِ قَالَ ابنُ هِشَامٍ: ((بَابُ المَنصُوبَاتِ المُتشَابِهَةِ ...مَا يَحتَمِلُ المَصدَرِيَّةَ والحَالِيَّةَ والمَفعُولَ لأَجلِهِ، مِن ذَلِكَ [يُرِيْكُمُ البَرْقَ خَوْفَاً وَطَمَعَاً].(١٠٦)، أَي فَتَخَافُونَ خَوفَاً وَتطْمَعُونَ طَمَعَاً ...أَو خَائِفِينَ وطَامِعِينَ، أَو لأَجلِ الخَوفِ والطَّمَعِ)).(١٠٧)، فَهذَا مِن قَبيلِ المُتشَابِهِ اللّفظِيِّ الّذِي اتَّفَقَ فِي الحُكمِ الوَاحِدِ مِمَّا سَوَّغَ جَوازَ إِطلاقِ هذِهِ المَفَاعِيلِ عَلَيهَا.

كَمَا أَنَّ المُشَابَهَةَ كَانَتْ الفَيصلَ بَينَ المَدرَستينِ البَصرِيَّةِ وَالكُوفِيّةِ فِي اختِلافِهِم فِي جَوازِ تَعرِيفِ التّمييزِ، ((فَذَهب الكُوفِيونَ فِي أَنَّ مِثلَ قَولِهِم: قَومُكَ الحِسَان الأَعبدَ: الأعبدَ، تَمييزٌ وَاحتَجُّوا بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾.(١٠٨) ، وبقول الشاعر(١٠٩):

رَأَيتُكَ لَمّا أَنْ عَرفتَ جِلادَنَا رَضِيتَ وَطِبتَ النَّفسَ يا بكر عن عمرو

وَالآيةُ مَحمُولَةٌ عَلَى حَذفِ "فِي" أَي:فِي نَفسِهِ ، وَالبَيتُ مَحمُولٌ عَلَى زِيادةِ الأَلفِ واللَّلامِ، وَمذهَبُ البَصرِيِّينَ أَنَّه انتَصَبَ بِالحِسَانِ عَلَى أَنَّه مُشبَهٌ بِالمَفعُولِ بِهِ؛ لأَنَّهُ اسمٌ مُعرَّفٌ بِالأَلفِ واللَّلامِ جَاءَ بَعدَ صِفةٍ مُعَرَّفَةٍ بِاللَّلامِ فَهوَ كَقَولِكَ: هُنَّ الضَّوارِبُ الرِّجالَ .

فَإِنْ قُلتَ: قَومُكَ الحِسَان عَبدَاً، جَازَ نَصبُهُ عَلَى التَّمييزِ ، وَالتَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِهِ وَكَذلِكَ إِنْ قُلتَ: هُمُ الحِسَان أَعبُدَاً ، فَإِنْ قُلتَ: هُمُ الحِسَان العَبدَ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ بِالمَفعُولِ لا تَمييزٌ)).(١١٠)

وَقَالَ ابنُ جَمَاعَةٍ (٧٣٣هـ): ((وَشُبِّه التّمييزُ بِالمَفعُولِ ، فَكَمَا جَازَ تَقدِيمُ المَفعُولِ، فَكَذلِكَ التّمييزُ)).(١١١)، فظهر أن التمييز له شبه بالمفعول وشبه بالحال، بيد أن شبهه بالحال أكثر، كما أوضحه الجرجاني.

أَمَّا فِي المَجرُورَاتِ فَقَد وَقَفَ النُّحاةُ عِندَ المُشَابَهَةِ بَينَ "إذ،وحَيثُ" وَلأَجلِ هذَا عَدَّ ابنُ الوَرَّاقِ (ت ٣٨١هـ) المَضارَعَةَ بَينَ "حَيثُ" ، و"إِذْ" سَبباً فِي وُجوبِ الإِضافة، إِذ قال: " وأَمَّا "حَيثُ" فَوجَبَ إِضافَتُها إِلَى الجُمَلِ ؛ لأَنَّها ضَارَعَتْ "إِذ" بِسببِ أَنّها مبهمةٌ فِي المَكانِ كإبهامِ "إِذ" فِي الزّمانِ المَاضِي ، فَكَما وَجبَ أَنْ تُضافَ " إِذْ" إِلَى الجُمَلِ أوجَبُوا إِضافةَ " حَيثُ" إِليها لِلشَبهِ الّذِي بَينَهما والمضارعةِ".(١١٢) فَالمُشَارَكَةُ فِي وَظِيفَةِ الإِضَافَةِ

إِلَى الجُمَل كَانَتِ السَّبَبَ فِي المُشَابَهَةِ بَينَهَمَا ، وَقَد جَمَعَ ابنُ مَالكٍ بَينَ"إذ،وحَيثُ" لِبيانِ هذِهِ المُشَابَهَةِ فِي نَظمِهِ إذ قَالَ (١١٣):

وَألْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ حَيثُ وإِذْ،وإِنْ يُنَوَّنْ يُحتمَلْ

وَنَظَرَ بِعْضِ النُّحَاةِ لِهذِهِ الأَسمَاءِ مِن طَرفٍ آخَرَ، وَشَبَّهُوهُمَا بِـ قَبلُ وَبعدُ قَالَ ابنُ يَعيشَ: ((وَمِنهم مَن شَبَّهَهَا بِالغَايَاتِ فَضَمَّها كَـ قَبْلُ وَبَعْدُ ، وَوَجهُ الشَّبهِ بَينَهمَا أَنَّ حَقَّ "حَيثُ" مِن جَهةِ أَنَّهَا ظَرفٌ أَنْ تُضَافَ إِلَى المُفرَدِ كَـ غَيرِهَا مِنْ ظُرُوفِ الأَمكِنةِ نَحُو: أَمَامَكَ وقِدَّامَكَ ، وَنحوهُمَا فَلَّما أُضِيفَ إِلَى الجُملَةِ صَارَتْ إِضَافَتُهَا كَـ لا إِضَافَةَ فَأَشبَهَتْ "قَبلُ،وَبعدُ" فِي قَطعِهِمَا عَنِ الإِضَافَةِ إِلَّا أَنَّ الحَرَكَةَ فِي حَيثُ لالتِقَاء السَّاكِنَينِ ، وفِي قَبلُ وبعدُ لِلبِنَاءِ)).(١١٤)

فَالمُشَابَهَةُ بَينَ هذِهِ الأَسمَاءِ قَائِمَةٌ عَلَى جَوانِبَ عِدَّةٍ مِنْ جِهَةِ البِنَاءِ ومِن جِهةِ الإِبهَامِ ، ومِنْ جِهةِ الإِضَافَةِ إِلَى الجُمَلِ، وَقَد جَمَعَ النُّحَاةُ هذِهِ المُشَابَهَاتِ،إذ قَالَ المَكُودِيُّ: ((وأَمَّا حَيثُ فَاسمٌ، وبُنِيَتْ لِشَبَهِهَا بِالحَرفِ فِي الافتِقَارِ إِلَى الجُملَةِ افتِقَاراً لازِمَاً وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكةٍ لِتَعَذُّرِ السُّكونِ، وَكَانَتْ ضَمَّةً لِشَبَهِهَا بـ قَبلُ وبَعدُ)).(١١٥)

وَكَذَلِكَ قَالَ السُّيوطِيُّ: ((مِنَ الظُّرُوفِ المَبنِيَّةِ "حَيثُ"، وَعِلَّةُ بِنَائِهَا، شَبَهُهَا بِالحَرفِ فِي الافتِقَارِ، إِذْ لا تُستَعمَلُ إِلّا مُضَافَةً إِلَى جُملَةٍ، وَبُنِيَتْ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهاً بِقَبلُ وَبَعدُ، لأَنَّ الإِضَافَةَ لِلجُملَةِ كَـ لا إِضَافَةَ، لأَنَّ أَثَرَهَا، وَهُوَ الجَرُّ لا يَظهَرُ)).(١١٦)

أَمَّا فِي التَّوابِعِ فَإِنَّ هُنَاكَ مِنَ الأَشيَاءِ المُشتَرَكَةِ الَّتِي كَانَتِ السَّبَبَ فِي جَمعِهَا تَحتَ هذَا البابِ، وَهِيَ سَبيلُ المُشَابَهَةِ فِيهَا مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابنُ جَمَاعَةَ ((فَعَطفُ البَيانِ مُشابِهٌ البَدَلَ لَفظاً فِي صِحَّةِ جَعلِهِ بَدَلاً ، وَيُشَابِهُ الصِّفَةَ مَعنًى فِي كَونِهِ لِلتَّوضِيحِ)).(١١٧)

وَلِهذَا لَمَّا كَانَ عَطفُ البَيانِ مُشبَّهاً لِلصِفَةِ لَزِمَ فِيهِ مُوافَقَةُ المَتبُوعِ كَالنَّعتِ فَيوافِقُهُ فِي إِعرَابِهِ وتَعرِيفِهِ أَو تَنكِيرِهِ وتَذكِيرِهِ أَو تَأنِيثِهِ وإِفرادِهِ أو تثنِيتِهِ أَو جَمعِهِ.(١١٨)

كَمَا أَتَتْ المُشَابَهَةُ فِي مَسائِلَ لا تَدخُلُ تَحتَ مَا تَقدَّمَ مِنْ ذَلِكَ بَابُ المَمنُوعِ مِنَ الصَّرفِ إِذْ ذَهَبَ النُّحَاةَ إِلَى تَشبِيهِ الاسمِ بِالفِعلِ فِي الامتِنَاعِ مِنَ الصَّرفِ،قَال ابنُ السَّرَّاجِ:

((فَالأَسمَاءُ تَنقَسِمُ عَلَى قِسمَيْنِ: أَحدُهُمَا مُعرَبٌ والآخَرُ مَبنِيٌّ فَالمُعرَبُ يُقَالُ لَهُ: مُتَمَكِّنٌ وَهُوَ يَنقَسِمُ أَيضَاً عَلَى ضَربَينِ: فَقِسمٌ: لا يَشبَهُ الفِعلَ وقِسمٌ: يَشبَهُ الفِعلَ، فَالَّذِي لا يَشبَهُ الفِعلَ هُوَ مَتَمَكِّنٌ مُنصَرِفٌ يُرفَعُ فِي مَوضِعِ الرَّفعِ وَيُجَرُّ فِي مَوضِعِ الجَرِّ وَيُنصَبُ فِي مَوضِعِ النَّصبِ ويُنَوَّنُ، وَقِسمٌ يُضَارِعُ الفِعلَ غَيرَ مُتَصَرِّفٍ لا يَدخُلُهُ الجَرُّ ولا التَّنوِينُ)).[١١٩]، ونَجِدُ كَثِيراً مِن نُحَاتِنَا. رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى . يَذهَبُونَ إِلَى هذِهِ المُشَابَهَةِ بَينَ الاسمِ والفِعلِ وَالأَمرِ المُشتَرَكِ الَّذِي كَانَ سَبَباً لِلجَمعِ بَينَهُمَا هُوَ عَدَمُ التَّنوِينِ وقَدْ أَصبَحتْ هذِهِ المَسأَلَةُ مِنَ المُسلَّمَاتِ عِندَهُم مِن ذَلكَ مَا ذَكَرَهُ ابنُ عَقِيلٍ إِذْ قَالَ: ((ثُمَّ المُعرَبُ عَلَى قِسمَينِ: أَحَدُهُمَا مَا أَشبَهَ الفِعلَ ، وَيُسمَّى غَيرُ مُتَصرِّفٍ ، وَمتمَكِّنَاً غَيرَ أَمكَنَ ، والثَّانِي: مَا لَمْ يَشبَهِ الفِعلَ ، وَيُسمَّى مُتَصرِّفَاً ،

وَمُتَمَكِّنَاً أَمْكَنَ)).[١٢٠] وإِطلاقُ لَفظِ الفِعلِ يَدلُّ عَلَى أَنَّ هذِهِ المُشَابَهَةُ تَشمُلُ الفِعلَ المُضَارِعَ والمَاضِي، وإِنْ كَانَتِ المُشَابَهَةُ بَينَ الاسمِ والفِعلِ المُضَارِعِ أَكثَرُ مِن جِهَةِ الإِعرَابِ ، وَحَقُّ المُشَابَهَةِ أَنْ تَقتَصِرَ عَليهِ، وَلكِنْ لَمَّا اشتَرَكَ المُضَارِعُ والمَاضِي بِعَلامَةٍ واحِدَةٍ وَهِيَ الفَتحَةُ عَلَى الرُّغمِ مِن اختِلافِ وظَيفَتِهَا فِيهِمَا جَاءَ الاسمُ مَمنُوعاً مِنَ الصَّرفِ لِهذِهِ المُشَابَهَةِ لَكَونِ الاسمِ مُعرَباً بِالفَتحَةِ دُونَ التَّنوِينِ. وَكَذلِكَ يُشِيرُ النُّحَاةُ فِي هذَا البَابِ إِلَى المُشَابَهَةِ فِي وَزنِ مُنتَهَى الجُمُوعِ لِيكُونَ مَمنُوعاً مِنَ الصَّرفِ نَحُو: مَفَاعِلَ ومَفَاعِيلَ، ومَا جَاءَ عَلَى هذَا الوَزنِ وإِنْ كَانَ مُفرَداً ، وَلِهذَا قَالَ الخُضَرِيُّ مُعَقِّباً عَلَى ابنِ مَالِكٍ: ((وَقَولُهُ: وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبَهٍ مُفَاعِلا...،خَصَّهُ لِغَلَبَتِهِ، وَلَيسَ بِقَيدٍ بِدَلِيلِ قَولِهِ الآتِي: وَلِـ سَرَاوِيلَ، فَكُلُّ لَفظٍ أَشبَهَ هذَينِ الوَزنَينِ بِالشُّرُوطِ الآتِيَةِ مُنِعَ، وإِنْ كَانَ مُفرَداً)).[١٢١]

كَمَا وَرَدَتْ المُشَابَهَةُ فِي عَمَلِ المُشتَقَّاتِ عِندَمَا شَابَهَتِ الفِعلَ، وَفِي هذَا قَالَ الرَّضِيُّ: ((فَكَانَ حَقُّ هذِهِ الأَشيَاءِ أَلَّا تَعمَلَ لا فِي الفَاعِلِ ولا فِي المَفعُولِ، لَكَنَّهَا شَابَهَتْ الفِعلَ فَعَمِلَتْ عَمَلَهُ، وَمُشَابَهَةُ اسمِ الفَاعِلِ والمَفعُولِ أَقوَى مِن مُشَابَهَةِ المَصدَرِ، لَفظاً وَمَعنًى، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الإِضَافَةِ، فَلَزِمَ عَمَلَهُمَا فِي جَمِيعِ المَوَاضِعِ عَمَلَ الفِعلِ)).[١٢٢]

وَقَد يَظهَرُ لَفظُ المُشَابَهَةِ إِطلاقاً مُبَاشِراً مَعَ بَعضِ المُصطَلَحَاتِ ، مِن ذَلِكَ "الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ"،إِذْ قَالَ ابنُ هِشَامٍ: ((مِنَ الأَسمَاءِ العَامِلَةِ عَمَلَ الفِعلِ الصِّفةُ المُشبَّهةُ، وَمِثَالُ ذَلِكَ

قَولُكَ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ،بِالنَّصبِ أَو بِالجَرِّ والأَصلُ:وَجْهُهُ بِالرَّفعِ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي المَعنَى إِذْ الحَسنُ فِي الحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لِلوَجهِ وَلَكِنَّكَ أَردْتَ المُبَالَغَةَ فَحوَّلْتَ الإِسنَادَ إِلَى ضَمِيرِ زَيدٍ فَجَعَلْتَ زَيداً نَفسَهُ حَسَناً،وأَخرَتَ الوَجهَ فَضْلَةً ونَصَبتَه عَلَى التَّشبِيهِ بِالمَفعُولِ بِهِ ؛لأَنَّ العَامِلَ وَهُوَ حَسَنٌ طَالِبٌ لَهُ مِن حَيثُ المَعنَى ؛لأَنَّهُ مَعمُولُهُ الأَصلِيُّ ولا يَصِحُّ أَنْ تَرفَعَهُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ وَالحَالَةُ هذِهِ لاستِيفَائِهِ فَاعِلَهُ وَهُوَ الضّمِيرُ فَأَشبَهَ المَفعُولَ فِي قَولِكَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً لِأَنَّ ضَارِباً طَالِبٌ لَهُ وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَرفَعَهُ عَلَى الفَاعِلِيَّةِ فَنُصِبَ لِذَلِكَ، فَالصِّفَةُ مُشَبَّهَةٌ باسمِ الفَاعِلِ المُتَعدِّي لِوَاحِدٍ وَمَنصُوبُهَا يَشبَهُ مَفعُولَ اسمِ الفَاعِلِ)).[١٢٣]

وَمِمَّا يَتَعلّقُ بِالمُشَابَهةِ فِي المُشتَقَّاتِ أَيضَاً، وَلا سيَّما اسمُ الفَاعِلِ فَإِنَّ هُنَاكَ مُشَابَهَةً لَطِيفَةً بِينَ اسمِ الفَاعِلِ والفِعلِ المُضَارِعِ فِي جَوازِ دُخُولِ نُونَي التَّوكِيدِ فِيهِمَا عَلَى الرُّغمِ مِن أَنَّ النُّونَينِ لا يَدخُلانِ إِلّا عَلَى الفِعلِ وَلكن ذَلكَ وَرَدَ فِي الشِّعرِ تَشبِيهاً لاسمِ الفَاعِلِ بالمُضَارِعِ وَهُوَ قَولُهُم [١٢٤]:

أَقائلنَّ أَحضِرُوا الشُّهودَا .....

إِذ يَرَى النُّحَاةُ أَنَّ سَبَبَ مَجِيءِ اسمِ الفَاعِلِ فِي مَوضِعِ الفِعلِ المُضَارِعِ هُوَ شَبهُ الوَصفِ بِالفِعلِ [١٢٥]، وَقَالَ خالدٌ الأَزهَرِيُّ (ت ٩٠٥هـ)عَن البَيتِ أَنّهُ: ((ضَرُورَةٌ نَادِرَةٌ أَي دُخُولُ نُونِ التَّوكِيدِ عَلَى قَائِلَنَ مَعَ أَنَّهُ اسمٌ، والَّذِي سَوَّغَ ذَلِكَ شَبهُ الوَصفِ الوَاقِعِ بَعدَ الاستِفهَامِ بالفِعلِ المُضَارِعِ نَحُو: أَتقُولَنَّ)).[١٢٦]

وَيُفرِّقُ الدّكتُورٌ تَمّامٌ حَسَّانٍ بَينَ الاسمِ والصِّفةِ [وَيقصِدُ:الوَصفَ، المُشتَقَّاتِ]، وَالفِعلِ وَيجعَلُ الوَصفَ قَسِيمَاً مُغَايِرَاً عَنهُمَا بِسَبَبِ المُشَابَهَةِ المُشتَرَكَةِ لِلوَصفِ فِي الاسمِ وَالفِعلِ، إِذْ قَالَ:((فَمُشَابَهَتُها للأَسمَاءِ تَنفِي عَنهَا أَنْ تَكُونَ فِعلاً، وَمُشابَهَتُهَا للأَفعَالِ تَنفِي عَنهَا أَنْ تَكُونَ اسمَاً، وَإِذَا لَم تَكُنْ الصِّفةُ اسمَاً مِن الأَسمَاءِ، وَلا فِعلاً مِنَ الأَفعَالِ فَلا بُدَّ أَنْ تَكُونَ قِسمَاً قَائِمَاً بِذَاتِهِ مِن أَقسَامِ الكَلِمِ)).[١٢٧]

وَكَذَلِكَ مِنَ الإِطلاقِ المُبَاشِرِ بِلَفظِ المُشَابَهَةِ "شُبْهُ الجُملَةِ"، أَو "الشَّبيهِ بِالمُضَافِ" فَأَمَّا الأَوّلُ: فَالمُرَادُ بِهِ مَا أَشَارَ إِليهِ ابنُ هِشَامٍ إِذ قَالَ: ((فِي ذِكرِ أَحكَامِ مَا **يَشبَهُ** الجُملَةِ، وَهُوَ الظَّرفُ ، وَالجَارُ والمَجرُورُ)).[١٢٨]، وَمِثَالُ الثّانِي فِي مَا جَاءَ فِي بَابِ لا النَّافِيَةِ

لِلجِنسِ فِي كَونِ أَحَدِ أَنوَاعِهِ شَبِيهاً بِالمُضَافِ نَحُو قَولِهِم: ((وَإِذَا استَوفَتِ الشُّرُوطَ فَلا يَخلُوا اسمُهَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافاً، أَو شَبِيهاً بِهِ أَو مُفرَداً فَإِنْ كَانَ مُضَافاً أَو شَبِيهاً بِهِ ظَهَرَ النَّصبُ فِيهِ فَالمُضَافُ كَقَولِكَ:لا صَاحِبَ عِلمٍ مَمقُوتٌ و لا صَاحِبَ جُودٍ مَذمُومٌ، **والشَّبِيهُ بِالمُضَافِ:** مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيءٌ مِن تَمَامِ مَعنَاهُ إِمَّا مَرفُوعٌ بِهِ نَحُو: لا قَبِيحاً فِعلُهُ مَمدُوحٌ أَو مَنصُوبٌ بِهِ نَحُو لا طَالِعاً جَبَلاً حَاضِرٌ أَو مَخفُوضٌ بِخَافِضٍ يَتَعلّقُ بِهِ نَحُو: لا خَيراً مِنْ زَيدٍ عِندَنَا)).[١٢٩] وَهذِهِ المُصطَلَحَاتِ أَخَذَتْ مِنَ المُشَابَهَةِ التَّوظِيفَ المُصَاحِبَ لِلمُشبَّه بِهِ بِوجُودِ تَركِيبٍ يَقتَرِبُ مِن خِلالِهِ إِلَى الجُملَةِ، أَو وُجُودِ إِسنَادٍ يُقَرِّبُهُ إِلَى المُضَافِ مِمَّا يَجعَلُهُ مَحمُولاً، أَو يَجرِى مَجرَاهُ، أَو فِي مَنزِلَةِ المُشبَّهِ بِهِ وَبِذَلكَ سَاغَ إِطلاقُ هاتَينِ التَّسمِيَتَينِ عَلِيهِمَا.

المُشَابَهَةُ اللَّفظِيَّةُ في الأفعال:

قَبلَ ذِكرِ بَعضِ المَسائِلِ المُتَعلِّقَةِ فِي هذَا البَابِ نَتَوقَّفُ عِندَ مُشَابَهَةِ الفِعلِ المُضَارِعِ لِـ "اسمِ الفَاعِلِ" مِن جِهَةِ الإِعرَابِ، لأَنَّ النُّحَاةَ يَقُولُونَ: إِنَّ العِلَّةَ فِي إِعرَابِ هذَا الفِعلِ هِيَ مُشَابَهَتُهُ بِـ اسمِ الفَاعِلِ، مِن ذَلكَ مَا ذَكَرَهُ ابنُ الأَنبَارِي عِندَمَا عَقَدَ مقارنةً فِي التّشابهِ المَوجُودِ بَينَ الفِعلِ المُضَارِعِ والاسمِ، إِذْ قَالَ: " وَمِنهَا سُمِّيَ الضَّرعُ ضَرعاً، لأَنَّهُ يُشابِهُ أَخَاهُ، وَوَجهُ المُشَابَهَةِ بَينَ هذَا الفِعلِ والاسمِ ...أَنْ يَكُونَ شَائِعاً فَيَتَخصَّصُ، كَمَا أَنَّ الاسمَ يَكُونُ شائعاً فيتخصّصُ ،ألاَ تَرى أَنّكَ تقولُ:يقومُ ،فيصلحُ للحالِ والاستقبالِ فإذا أُدخِلَتْ عَليهِ السّينُ أو سوفَ اختصَّ بالاستِقبَالِ، كَمَا أَنّكَ تَقُولُ: رَجُلٌ فَيصلَحُ لِجَمِيعِ الرِّجالِ، فَإِذَا أُدخِلَتْ عَلَيهِ الألفُ واللامُ أختصَّ بِرَجلٍ بِعينهِ فَلمَّا اختصَّ هذا الفِعلُ بَعدَ شِياعِهِ كَمَا أنّ الاسمَ اختصّ بعدَ شياعِهِ فقدْ شابهَهُ من هذا الوجهِ"[١٣٠]، وَلَيسَ مَقصَدُ النُّحَاةِ مِنَ المُشَابَهَةِ هُنَا هُوَ إِقحَامُ الفِعلِ المُضَارِعِ إِلَى صِفَةٍ مِن صِفَاتِ الأَسمَاءِ وَهِيَ الإِعرَابُ ، وَلكِنْ بَيانُ أَنَّ الفِعلَ المُضَارِعَ لَهُ تَميُّزٌ بِأَنْ جَاءَ مُعرَباً فَلمْ يَبقَ لَهُ إِلا أَنْ يُشَابِهَ الاسمَ لأَنَّ الأَفعَالَ بَعِيدَةٌ عَنِ الإِعرَابِ.

وَكَذَلِكَ قَولُ العُكبُرِيّ: إنَّ ((المُضَارِعَ أُعرِبَ لِمُشَابَهةِ اسمِ الفَاعِلِ، فَينبَغِي ألاَّ يَعمَلَ اسمُ الفَاعِلِ إلاَّ مَا أشبَهَ مِنهُ المُضَارِعَ فِي الحَالِ والاستِقبَالِ)).(١٣١)

وَهذَا جَمعٌ بَينَ شَيئينِ يَختَلِفَانِ فِي الأَصلِ ؛ لأَنَّ الأَصلَ فِي الأَفعَالِ الإعمَالُ ، والأَصلَ فِي الأَسمَاءِ الإعرَابُ، وهذَا يُدَلِّلُ عَلَى أَنَّ الكَلامَ إذَا كَانَ مِن جِهَةِ الإعمَالِ فَالفِعلُ أَصلٌ عَلَى الاسمِ فِي هذِهِ المَسأَلَةِ، وإذَا كَانَ الكَلامُ مِن جِهَةِ الإعرَابِ فَالاسمُ أَصلٌ عَلَى الفِعلِ، والبَحثُ عَنِ الأَصالَةِ هُنَا لِمَعرِفَةِ رُجُوعِ الشَّيءِ إلَى أَصلِهِ فِي الشَّبهِ.وَيذكُرُ ابنُ هِشَامٍ أَنَّ الفِعلَ المُضَارِعَ لَهُ شَرفُ التَّقدُّمِ عَلَى المَاضِي والأَمرِ لِكَونِهِ مُشَابِهاً لِلاسمِ، إذْ قَالَ: ((وإنَّمَا سُمِّيَ مُضَارِعَا لِمُشَابَهَتِهِ لِلاسمِ وَلِهذَا أُعرِبَ واستَحَقَّ التَّقدِيمَ فِي الذِّكرِ عَلَى أَخَوَيْهِ)).(١٣٢)

وَالحَدِيثُ عَنِ المُشَابَهَةِ اللّفظِيَّةِ فِي الأَفعَالِ يَعنِي الحَديثَ عَن: كَانَ وَأَخوَاتِهَا، وَأَفعَالِ المُقَارَبَةِ ، وَظَنَّ وَأَخَوَاتِها ؛ لأَنَّ هذِهِ الأَفعَالَ لَم تُجمَعْ فِي هذِهِ الأَبوابِ إلاّ لِوجُودِ قَاسمٍ مُشتَرَكٍ، وَتَداخُلٍ فِي المِيزَاتِ والصِّفَاتِ، الّتِي مِن أَهمِّهَا الإعمَالُ، وَبَعضُ الأُمورِ المُشتَرَكةِ الّتِي يَتمُّ التَّفصِيلُ بِهَا فِي أَثنَاءِ تَنَاوُلِ فُرُوعِهَا لَدَى النُّحَاةِ، قَالَ عَبَّاسُ حَسَنٍ: ((المُرَادُ بِأَخَوَاتِهَا: نَظَائِرَهَا مِنَ الكَلِمَاتِ الّتِي تُشَابِهُهَا فِي العَمَلِ وَتُخَالِفُهَا فِي اللّفظِ وَالمَعنَى ...)).(١٣٣)

فَالمُشَابَهَةُ كَانَتِ السّبَبَ فِي تَكْوِينِ هذِهِ الأَقسَامِ عَن طَرِيقِ الاستِقرَاءِ عِندَ النُّحَاةِ، وَهِيَ فِي هذِهِ الأَفعَالِ عَلَى نَوعَينِ: مُشَابَهةٌ تَخصُّ جَمِيعَ هذِهِ الأَفعَالِ فِي أَنَّهَا كُلَّهَا تَعُودُ إلَى وَظِيفَةِ النَّسخِ لِلمُبتَدَأِ وَالخَبَرِ، وَمُشَابَهَةٌ تَخَصُّ كُلَّ قِسمٍ عَلَى حِدَةٍ فِي كَيفِيّةِ الإعمَالِ.

وَفِي بَابِ كَانَ وأَخوَاتِهَا يَرَى النُّحَاةُ أَنَّ هذِهِ الأَفعَالِ إنَّمَا نَصَبَتِ الخَبَرَ وَرَفَعَتِ المُبتَدَأَ لِمُشَابَهَتِهَا بِالفِعلِ التَّامِّ المُتَعَدِّي ، قَالَ خالد الأَزهَرِيُّ: ((فَتَرفَعُ المُبتَدَأَ تَشبِيهاً بِالفَاعِلِ ، وَيُسمَّى اسمُهَا حَقِيقَةً، وَفاعِلُهَا مَجَازاً وتَنصِبُ خَبَرهُ تَشبِيهاً بِالمَفعُولِ، وَيُسمَّى خَبَرَهَا حَقِيقَةً، وَفَاعِلُهَا مَجَازَاً ؛ لأَنَّهَا أَشبَهَتِ الفِعلَ التَّامَّ المُتَعدِّي لِواحِدٍ كَـ ضَرَبَ زَيدٌ عَمراً ...)).(١٣٤)

وَنُشِيرُ هُنَا إِلَى نَصٍّ أَورَدَهُ العُكبُريُّ فِي هذَا البَابِ، وَهُوَ بِمثَابِةِ إِحدَى أَعمَدَةِ البَحثِ عَلَى الرُّغمِ مِن كَونِهِ مُختَصَراً،إِذْ قَالَ: ((... وَاحتَجَّ الآخرُونَ بِأَنَّ خَبرَ كَانَ مَنصُوبٌ وَلا بُدَّ لَهُ مِن وَصفٍ يَنتَصبُ عَلَيهِ ...)).[١٣٥] ؛ وَذَلكَ لأَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى السَّبَبِ الّذِي يَذهَبُ إِلَيهِ النُّحَاةُ فِي عَقدِ المُشَابَهَةِ بَينَ شَيئينِ بِقَولِهِ: وَلا بُدَّ لَهُ مِن وَصفٍ يَنتَصبُ عَلَيهِ.

وَكَذلِكَ أَشَارَ ابنُ الأَنبَارِي بِنَحوٍ طَيّبٍ إِلَى حَرَكةِ المُشَابَهَةِ وانتِقَالِهَا بَينَ "عَسَى وَكَادَ" إِذْ قَالَ: ((فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ حَذَفُوا "أَنْ" مِنْ خَبَرِهِ فِي بَعضِ أَشعَارِهِم قِيلَ: إِنَّمَا يَحذُفُونَهَا فِي بَعضِ أَشعَارِهِم لأَجلِ الاضطِرَارِ تَشبِيهاً لَهَا بِـ كَادَ فَإِنَّ كَادَ مِن أَفعَالِ المُقَارَبَةِ كَمَا أَنَّ عَسَى مِن أَفعَالِ المُقَارَبَةِ فَلِهذَا الشَّبهِ بَينَهُمَا جَازَ أَنْ تُحمَلَ عَلَيهَا فِي حَذفِ أَنْ مِن خَبرِهَا ...

وَكَمَا أَنَّ عَسَى تَشبَهُ بِـ كَادَ فِي حَذفِ أَن مَعهَا، فَكَذَلِكَ كَادَ تَشبهُ بِـ عَسَى فِي إِثبَاتِهَا مَعَهَا ...فَدَلَّ عَلَى وُجُودِ المُشَابَهَةِ بَينَهُمَا فَإِنْ قِيلَ، وَلِمَ كَانَ الاختِيارُ مَعَ كَادَ حَذفُ أَنْ وَهِيَ كَـ عَسَى فِي المُقَارَبَةِ قِيلَ: هُمَا وإِنْ اشتَرَكَا فِي الدَّلالَةِ عَلَى المُقَارَبَةِ إِلا أَنَّ كَادَ أَبلَغُ فِي تَقرِيبِ الشَّيءِ مِن الحَالِ)).[١٣٦]، فَالمُشَابَهَةُ فِي الأَفعَالِ لَفظاً مِن جَانِبَينِ: جَانبِ الإِعمَالِ، وَجَانِبِ مَجِيءِ أَنْ وَالفِعلِ، وَمعنَى فِي الدَّلالَةِ عَلَى المُقَارَبَةِ .

وَيَشبَّهُ ابنُ مَالِكٍ كَادَ بـ كَانَ وَهوَ لَيسَ مِن نَفسِ الصِّنفِ وَلكِن لِلاشتِرَاكِ فِي النَّسخِ وَالتَّشَابُهِ فِي الإِعمَالِ، إِذْ قَالَ[١٣٧]:

ككَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ غُيرُ مُضَارِعٍ لِهذَينِ خَبَرْ

وَيَرَى الخُضَرِيّ أَنَّ الّذِي جَمَعَ هذِهِ الأَفعَالَ هُوَ المُشَابَهَةُ فِي العَمَلِ وَعَدَمِ الاستِغنَاءِ بِالمَرفُوعِ .[١٣٨]

وَيَقِفُ العُكبُرِي عِندَ الأَفعَالِ الّتِي تَنصِبُ ثَلاثَةَ مَفاعِيلَ، وَقَد بَيَّنَ أَنَّ هذِهِ الأَفعَالِ إِنَّمَا تَذهَبُ إِلَى نَصبِ هذِهِ المَفَاعِيلِ نَظَراً لِلتَّشَابُهِ الّتِي بَينَها، إِذْ قَالَ: ((وَالفَرقُ بَينَ (نَبَّأتُ وأَنبَأتُ) وَبَينَ (أَعلَمتُ) أَنَّ (أَعلَمتُ) استُعمِلَتْ بِغيرِ هَمزَةِ التّعدِّي ثُّم عُدِّيت و (نَّبأتُ وأنبأتُ) وُضِعَتَا عَلَى التَّعدِّي وَلَم يُستَعمَلْ مِنهُمَا (نَبَأ الرَّجُلُ) . و (خَبَّرتُ وأَخبَرتُ وحَدَّثتُ) مِثلُ (نبَّأتُ) وإِنَّما سَاغَ التَّعدِّي إِلَى ثَلاثَةٍ لِشَبَهِهَا بـ (أَعلَمتُ) لِأَنَّكَ إِذَا أَخبَرَتَ إِنسَاناً بِأمرٍ

فَقَد أَعلَمتُهُ بِهِ)).[١٣٩]، فَهذِهِ الأَفعَالُ تَشَابَهَتْ فِي التَّعدِيَةِ إِلَى ثَلاثَةِ مَفَاعِيلَ، وَيدخُلُ مِن جَانِبِ الإِعمَالِ أَي المُشابَهَةُ اللّفظِيَّةُ، وَرُبَّمَا لَم نَجدْ مُشَابَهَةَ الفِعلِ لِلحرفِ مُشَابَهَةً لَفظِيَّةً فَقَط ؛ لأَنَّهُم يَقُولُونَ: ((وَمَعلُومٌ أَنَّ المُشَابَهَةَ بِينَ الفِعلِ وبَينَ الحَرفِ ضَعِيفَةٌ)).[١٤٠].

المُشَابَهَةُ اللَّفظِيَّةُ في الحروف:

تَأتِي المُشَابَهةُ اللَّفظِيّةُ فِي الحُروفِ بِنحوٍ واضِحٍ فِي مَوضُوعِ "إِنَّ وَأَخَواتِهَا " ذَلِكَ؛ لأَنَّ النُّحَاةَ يُشَبِّهُونَهَا بِالأَفعَالِ، فِي اللّفظِ ، وَفِي المَعنَى، قَال ابنُ الأنبَارِي: ((وَأَمَّا قَولُهُم: إِنَّ هذِهِ الأَحرُفَ إِنَّمَا عَمِلَتْ لِشَبَهِ الفِعلِ فِي لَفظِهِ قُلنَا: لا نُسَلِّمُ أَنَّها عَمِلَتْ لِشَبَهِ الفِعلِ فِي لَفظِهِ فَقَط، وإِنّمَا عَمِلَتْ لأَنَّها أَشبَهَتهُ فِي اللَّفظِ وَالمَعنَى وَذَلِكَ مِن عِدَّةِ وُجُوهٍ:أَحدُهَا أَنَّهَا تَقتَضِي الاسمَ كَمَا أَنَّ الفِعلَ يَقتَضِي الاسمَ والثّانِي أَنَّ فِيهَا مَعنَى الفِعلِ لأَنَّ " أَنَّ وإِنَّ بِمَعنَى: أَكَّدتُ وَكَأَنَّ بِمعنَى شَبَّهتُ وَلكِنَّ بِمعنَى استَدرَكتُ وَلَيتَ بِمَعنَى تَمَنَّيتُ وَلَعلَّ بِمعنَى تَرَجَّيتُ والثَّالِثُ أَنَّها مَبنِيَّةٌ عَلَى الفَتحِ كَمَا أَنَّ الفِعلَ المَاضِي مَبنِيٌّ عَلَى الفَتحِ)).[١٤١]

وَنَظرَ ابنُ عُصفُورٍ(ت ٦٦٩هـ) مِن جَانِبٍ آخرَ لِهذِهِ المُشَابَهَةِ إِذْ قَالَ: ((اعلَمْ أَنَّ هذِهِ الحُروفَ لَمَّا كَانَتْ مُختَصَّةً بِالأسمَاءِ ، وَلَم تَكُنْ كَالجُزءِ مِنهَا ، أَشبَهتِ الأَفعَالَ فَعَمِلَتْ ، وَرَفَعتْ أَحدَ الاسمَينِ ونَصَبتِ الآخرَ لأَنَّها أَشبَهتْ مِنهَا مَا يَطلُبُ اسمَينِ ، ومَا يَطلُبُ مِن الأَفعَالِ اسمَينِ يَرفَعُ أَحدَهُمَا وَينصِبُ الآخرَ ، وَلَمَّا كَانَتْ مَعَانِي هذِهِ الحُروف فِي أَخبَارِهَا أَشبَهَتِ الأَخبَارُ العُمَدَ فرُفِعتْ ، وأَشبَهتِ الأسماءُ الفَضْلاتِ فَنَصَبتْ)).[١٤٢]

وَلِهذَا أَصبَحَ لِهذِهِ الحُرُوفِ اصطِلاحٌ مَعرُوفٌ، نَحُو قَولِهِم: ((أَطلَقَ النُّحَاةُ اسمَ (الأَحرُفِ المُشَبَّهَةِ بِالفِعلِ)عَلَى بِضعَةِ أَحرُفٍ يَنتَصِبُ بَعدَهَا المُبتَدأُ وَيَرتَفِعُ الخَبَرُ...)).[١٤٣]

كَمَا اجتَمَعَتِ المُشَابَهَةُ اللّفظِيَّةُ وَالمَعنَوِيَّةُ بَينَ إِنَّ، وَلا النَّافِيَةِ لِلجِنسِ"، قَالَ الرَّازِيُّ (ت ٦٠٦هـ): ((لا استَحَقَّتْ عَمَلَ إِنَّ لِمُشَابَهَتِهَا لَهَا مِن وَجهَينِ، أَحَدُهُمَا: مُلازَمَةُ الأَسمَاءِ، والآخَرُ تَنَاقُضُهُمَا فَإِنَّ أَحدَهُمَا لِتَأكِيدِ الثُّبوتِ والآخرُ لِتَأكِيدِ النَّفِي، وَمِن عَادَتِهم

تَشبِيهُ أَحَدِ الضِّدِّينِ بِالآخَرِ فِي الحُكمِ، إِذَا ثَبَتَ هذا فَنَقُولُ: لَمَّا قَالُوا: إِنَّ زَيداً ذَاهِبٌ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولُوا لا رَجُلاً ذَاهِبٌ)).(١٤٤) ، وكَذَلِكَ قَالَ الفَاكِهِيُّ (ت٩٧٢هـ): ((وَمِثْلُ "إِنَّ" المُشَدَّدَةِ فِي نَصبِ الاسمِ ورَفعِ الخَبَرِ " لا النَّافِيَةِ لِلجِنسِ " لِمُشَابَهَتِها لَهَا فِي التّوكِيدِ ، وَلُزُومِ الصَّدرِ، والدُّخُولَ عَلَى الجُملَةِ الاسمِيَّةِ)).(١٤٥)

قَد ذَكَرَ هذِهِ المُشَابَهَةَ الرَّضِيُّ، وَلَكِنَّهُ نَظَر إِلَى الجَانِبِ المَعنَويِّ الّذِي اعتَمَدَ عَلَى الشَّبهِ المُتَأَتِي عَلَى سَبِيلِ التَّنَاقُضِ بِأَنَّ أَحدَهُمَا لِلإِثبَاتِ والآخَرَ لِلنَّفِي، إِذْ قَالَ: ((**وَوَجهُ** مُشَابَهَةِ " لا " التّبرِئَةِ، لأَنَّ " لا " لِلمُبَالَغَةِ فِي النَّفِي، لِكَونِهَا لِنفِي الجِنسِ، كَمَا أَنَّ " إِنَّ " لِلمُبَالَغَةِ فِي الإِثبَاتِ)).(١٤٦)

وَهذَا الكَلامُ يَقُومُ عَلَى جَمعِ المَسائِلِ الَتِي لا تَنفَصِلُ، وإِنْ كَانَا فِي المَعنَى مُتَنَاقِضَينِ، وَهُوَ مِن قَبِيلِ الجَمعِ بَينَ اللَيلِ وَالنَّهارِ وَالحَياةِ وَالمَوتِ ؛ لأَنَّ الاشتراكَ بَينَهُمَا قَائِمٌ عَلَى التَّواصُلِ والارتِبَاطِ الاستمرَارِيِّ رَغمَ التَّنَاقُضِ.

وَمِنَ المُشَابَهَةِ اللّفظِيّةِ فِي الحُرُوفِ حُروفُ المُضَارَعَةِ وَحُروفُ العَطفِ، قَالَ ابنُ جِنِّيٍّ: ((فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ حُرُوفَ المُضَارَعَةِ بَعضُهَا قَويُّ الشَّبهِ بِبعضٍ أَشَدُّ مِن قُوَّةِ شَبهِ حُروفِ العَطفِ بَعضِهَا بِبَعضٍ وَيُؤَكِّدُ عِندَكَ قُوَّةَ اشتِبَاهِ حُروفِ المُضارَعَةِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنهَا عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ وَحُروفُ العَطفِ تَجِدُهَا مُختَلِفَةً فِي أَعدَادِ الحُرُوفِ مِنهَا مَا هُوَ عَلَى حَرفٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الوَاوُ وَالفَاءُ ومِنهَا مَا هُوَ عَلَى حَرفَينِ وَهِيَ:أَو وَلا وَأَم وبَلْ)).(١٤٧)

وَمَسأَلَةُ قُوَّةُ الشَّبهِ وَضِعفُهَا تَتَكَرَّرُ كَثِيراً عِندَ النُّحَاةِ فَهُم يَنظُرُونَ إِلَى المَسائِلِ وَيَبنُونَ الأَحكَامَ فِيهَا اعتِمَاداً عَلَى قُوَّةِ الشَّبهِ وَضِعفِهَا، فَكُلَّمَا كَانَتِ المُشَابَهَةُ قَوِيَّةً تَسَاوَتْ فِي الحُكمِ وَكُلَّمَا كَانَتِ المُشَابَهَةُ ضَعِيفَةً فَقَدتِ المُشَابَهَةُ قُوَّتَهَا، وَرُبَّمَا يُعبِّرُونَ عَن قُوَّةِ المُشَابَهَةِ وَضِعفِهَا بِالقُربِ وَالبُعدِ مِنَ الأَصلِ الّذِي لأَجلِهِ تُعقَدُ المُشَابَهَةُ .

المُشَابَهَةُ المَعنَوِيّةُ:

لَـمْ تَكُـنْ المُشَـابَهَةُ المَعنَوِيَّـةُ بِقَـدَرِ المُشَـابَهَةِ اللَّفظِيَّـة فِـي المَسـائِلِ النَّحويَّـةِ، كَمَـا أَنَّ المُشَابَهَةَ اللّفظِيّةَ فِي الأَسمَاءِ كَانَتْ أَكثرَ مِنَ المُشَابَهَةِ فِي الأَفعَالِ وَالحُروفِ ؛ ذَلِكَ لأَنَّ الأَسمَاءَ أَكثَرُ [١٤٨] مِنَ الأَفعَالِ والحُروفِ، وَحَرَكَاتُ الأَسمَاءِ وانتِقَالاتُهَا فِي أَنوَاعِ الإعرَابِ فَتَحَتِ البَابَ لَهَا لِلمُشَابَهَةِ بِنَحوٍ أَوسَعَ، وَرُبَّمَا القَولُ:بِالمُشَابَهَةِ المَعنَوِيِّةِ بِتَفَرُّدٍ رَغمَ مَجِيئَهَا عِندَ النُّحـاةِ لَيسَ بِالدِّقـةِ المُتنَاهِيـةِ ؛ لأَنَّ الجَمـعَ بَينَ المَسـائِلَ بِسَبَبِ المُشَـابَهَةِ المَعنَوِيَّـةِ لا يَنتَهِي الكَلامُ مِنهَا حتَّى نَجِدَ فِي نِهايَةِ النَّظرِ إِليهِمَا مُشابَهَةً لَفظِيَّةً وَسنُثبِتُ ذَلِكَ بِالأَدِلَّةِ .

المُشَابَهَةُ المَعنَوِيَّةُ فِي الأَسمَاءِ:

بَدَأنَا فِي المُشَابَهَةِ اللَّفظِيَّةِ مِن بَابِ الإعرَابِ والبِنَاءِ، وَسَيَكُونُ الكَلامُ هُنَا أَيضَاً مِن نَفسِ البَـابِ، فَقَـد أَثبَـتَ النُّحَـاةُ بِوجُـودِ مُشَـابَهَةٍ مَعنَوِيَّـةٍ بَـينَ الاسـمِ والحَـرفِ، قَـالَ ابـنُ مَالِكٍ[١٤٩]:

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِي اسْمَي جِئتَنَا وَالمَعنَويِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

فَقَد ذَكَرَ المُشَابَهَةَ المَعنَوِيَّةَ بِقَولِهِ: وَالمَعنَويِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا، وَالمُرَادُ هُنا ((بِالشَّبهِ المَعنَـوِيّ أَنْ يَتَضَـمَّنَ الاسـمُ مَعنًـى مِـنَ مَعـانِي الحُـرُوفِ، فَيَصـيرُ مُؤدِّيـا لِمَعنًـى الحَـرفِ، أَحدُهُمَا: أَنْ يَتَضمَّنَ مَعنَى حَرفٍ مُستَعمَلٍ، نَحُو: مَتَى، فَإِنَّـهُ مُضَمَّنٌ مَعنَى الاستِفَهامِ إِذَا وَقَعَ استِفَهاماً، وَمعنَى الشّرطِ إِذَا وَقَعَ شَرطاً، وَلِكُلِّ مِن الاستِفَهامِ والشَّرطِ حَرفٌ مُستَعمَلٌ فَحـرفُ الاسـتِفَهامِ الهَمـزَةُ، وَحَـرفُ الشَّـرطِ "إن"، والثّـانِي: أَنْ يَتَضَـمَّنَ مَعنًـى مِـن مَعَـانِي الحُرُوفِ الّتِي لا تَلِيقُ بِغَيرِهَا، وإِنْ لَم يَكُنْ لِذَلِكَ المَعنَى حَرفٌ مُستَعمَلٌ، نَحُو: هُنَا، فَإِنَّـهُ اسمُ إِشَـارَةٍ إِلَـى المَكَـانِ، فَبُنِـيَ لِتَضَـمُّنِهِ مَعنَـى الإِشَـارَةِ، لأَنَّـهُ كَالتّنبِيـهِ والتّشـبِيهِ والخِطَـابِ، وَغَيرِ ذَلكَ مِن مَعَانِي الحُروفِ، وَلَم يُوضَعْ للإِشَارَةِ حَرفٌ يَدُلُّ عَلَيهَا)).[١٥٠]، فَقَد ذَكَرَ جَانِبَ المُشَابَهَةِ المَعنَوِيَّةِ للأَسمَاءِ بِالحُرُوفِ عَلَى الرُّغمِ مِن وُجُودِ مُشابَهَةٍ لَفظِيَّةٍ بَينَها وَهِيَ البِنَـاءُ، فَالبِنَـاءُ مُشـتَرَكٌ فِـي الجَمِيـعِ، وَلَكِـنَّ التَّعمُّـقَ فِـي الجَانِـبِ المَعنَـوِيِّ أَكثَـرُ وُضُـوحاً، وَوُجُودُهُ هُوَ الَّذِي قَادَ هذِهِ الأَسمَاءَ إِلَى البِنَاءِ، لِذَلِكَ كَانَ الاهتِمَامُ بِالشَّبهِ المَعنَوِيِّ أَكثَرَ.

وَفِي بَابِ الإِضَافَةِ يَعقِدُ النُّحاةُ مُشَابَهَةً صَرِيحَةً بَينَ الاسمِ وَالفِعلِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابنُ مَالِكٍ [١٥١]:

وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ وَصفاً فَعَنْ تَنكِيرِهِ لا يُعدَلُ

فَقَولُهُ: ((يَفعَلُ: هُوَ الفِعلُ المُضَارِعُ، يَعنِي أَنَّ المُضَافَ إِذَا كَانَ وَصفاً يُشَابِهُ الفِعلَ المُضَارِعَ فِي كَونِهِ بِمَعنَى الحَالِ أَو الاستِقبَالِ لَم يَتَعَرَّفْ بِالمُضَافِ إِليهِ ؛ لأَنَّ إِضَافَتَهُ غَيرُ مَحضَةٍ، لا تُفِيدُ إِلّا تَخفِيفَ اللَّفظِ)).[١٥٢]، وَهذَا مِن بَابِ تَعدُّدِ المُشَابَهَةِ، إِذ تَقَدَّمَتِ المُشَابَهَةُ بَينَ الفِعلِ والاسمِ مِن جِهَةِ الإِعرَابِ ، وَهُنَا مِن جِهَةِ المَعنَى، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الاسمُ يُرَادُ بِهِ مِن جِهَةِ التَّعرِيفِ والتَّنكِيرِ بِقَبُولِ عَلامَتِهِمَا فَهُمَا مِن قَبِيلِ اللّفظِ . ثُمَّ إِنَّ قَولَهُ: وَإِنْ يُشَابِهِ المُضَافَ يَفعَلُ... فِيهِ حَصرٌ لِلأَسمَاءِ الّتِي تَشبَهُ الفِعلَ المُضَارِعَ، قَالَ السَّجَاعِي (ت ١١٩٧هـ): ((قَولُهُ: وَإِن يُشَابِهِ المُضَافُ الخ، هذَا كَالاستِثنَاءِ مِمَّا قَبلَهُ أَي مَحلُّ كَونِ المُضافِ يَتَخَصَّصُ، أَو يَتَعَرَّفُ بِالمُضَافِ إِليهِ مَا لَمْ يُشَابِهِ الفِعلَ، وإِلَّا فَهُوَ بَاقٍ عَلَى تَنكِيرِهِ)).[١٥٣]، فَشرطُهُ فِي هذِهِ المُشَابَهَةِ أَنْ يَأتِيَ المُضَافُ عَلَى دَلالَةِ "يَفعَلُ" [١٥٤].

وَيُوجِبُ الصَّبَانُ هُنَا أَمرَينِ، أَحدُهمَا: مَعنَى "يَفعَلُ" وَهُوَ حَالٌ لازِمَةٌ ؛ لأَنَّ المُضَافَ لا يُشَابِهُ يَفعَلُ إِلّا إِذَا كَانَ وَصفاً، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمعنَى الحَالِ والاستِقبَالِ أَي لا بِمَعنَى المَاضِي أَو مُطلَقِ الزَّمَنِ فَإِنَّ إِضَافَتَهُ مَحضَةٌ ، وَمِثلُ كَونِهِ بِمعنَى الحَالِ أَو الاستِقبَالِ كَونُهُ بِمعنَى الاستِمرَارِ.[١٥٥]

وَكَانَتْ هذِهِ المُشَابَهَةُ نَفسُهَا الّتِي جَمَعتِ الأَسمَاءَ الّتِي تَعمَلُ عَمَلَ الفِعلِ وإِنْ كَانَ لايَخفَى أَنَّ ذِكرَ العَمَلِ يَتَعَلّقُ بِاللّفظِ ، وَلَكِنّ النُّحَاةَ يَهتَمُّونَ بِالدَّلالَةِ لِلوُصُولِ إِلَى هذَا الإِعمَالِ مِن ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابنُ هِشَامٍ فِي إِعمَالِ المَصدَرِ المَنوَّنِ، إِذْ قَالَ: ((وَإِعمَالُهُ أَقيَسُ مِن إِعمَالِ المُضَافِ، لأَنَّهُ يَشبَهُ الفِعلَ بِالتّنكِيرِ كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا**﴾.[١٥٦]، تَقدِيرُهُ: أَو أَنْ يُطعِمَ فِي يَومٍ ذِي مَسغَبَةٍ يَتِيماً)).[١٥٧]

وَيَرَى بَعضُ النُّحَاةِ المُحَقِّقِينَ أَنَّ العَمَلَ لَمْ يَأتِ بِسَبَبِ المُشَابَهَةِ بِالفِعلِ، قَالَ العَدَويُّ: ((وَبِهذَا الشَّبهِ يتَقَوّى عَمَلُهُ عَملَ الفِعلِ ، وَهذَا لا يُنَافِي أَنَّ عَمَلَهُ عَمَلُ الفِعلِ لا لِلمُشَابَهَةِ بَل لِكَونِهِ أَصلَ الفِعلِ)).[١٥٨]

وَكَذَلِكَ مِنَ المُشَابَهَةِ المَعنَوِيَّة فِي الأَسمَاءِ مَا ذَكَرَهُ ابنُ جِنِّي بِقَولِهِ: ((إِنَّ المُنَادَى المُفرَدَ المَعرِفَةَ قَد كَانَ أَصلُهُ أَنْ يُعرَبَ، فَلمَّا دَخَلَهُ شَبَهُ الحَرفِ لِوُقُوعِهِ مَوقِعَ المُضمَرِ بُنِيَ، وَلَم يُمنَعْ مِن بِنَائِهِ جَرِيهِ مُعرَباً قَبلَ حَالِ البِنَاءِ، وَهذَا شَبهٌ مَعنَوِيٌّ كَمَا تَرَى، مُؤثِّرٌ دَاعٍ إِلَى البِنَاءِ، وَالشَّبهُ اللّفظِيُّ أَقوَى مِنَ الشَّبهِ المَعنَوِيِّ)).[١٥٩]

وَقَد وَقَفَ الخُضَرِيُّ (ت ١٢٨٨هـ)عِندَ هذِهِ المَسأَلَةِ مُبَيِّنَاً أَنَّ المُشَابَهَةَ هُنَا لَفظِيَّة وَمَعنَويَّة إِذْ قَالَ: ((قِيلَ: عِلَّةُ بِنَائِهِ شَبَهُهُ بِكَافِ ذَلكَ خِطَابَاً وإِفرَادَاً عَنِ الإِضَافَةِ، بِأَنَّ غَيرَ النَّكِرَةِ المَقصُودَةِ كَذَلِكَ مَعَ إِعرَابِهَا، وإِنَّمَا هِيَ شَبَهُهُ بِكافِ الضّمِيرِ فِي نَحُو: أَدعُوكَ خِطَابَاً وإِفرَادَاً وَتَعرِيفَاً، وَهِيَ مُشَابَهَةٌ لِكَافِ ذَلِكَ لَفظاً وَمعنَى فَهُوَ مُشَبَّهٌ لِلحَرفِ بِالوَاسِطَةِ)).[١٦٠] ، وَهذَا يُؤيدُ مَا ذَهبنَا إِليهِ مِن أَنَّهُ مَا مِنْ مُشَابَهَةٍ مَعنَوِيَّةٍ إِلا وَلَهَا صِلَةٌ بِاللّفظِيّةِ، وَلَكِنَّ عَنَاصِرَ الشَّبَهِ المَعنَوِيِّ هِيَ أَكثَرُ فِي هذِهِ المَسَائِلِ، وَلِهذَا رَكَّزَ النُّحَاةُ عَلَيهَا، وَقَدّمُوهَا إِلَى الوَاجِهَةِ .

المُشَابَهَةُ المَعنَوِيَّةُ فِي الأَفعَالِ:

لَمْ تَكُنْ المُشَابَهَةُ المَعنَوِيَّةُ فِي الأَفعَالِ كَثِيرَةٌ، وَأَغلَبُ هذِهِ المُشَابَهَاتُ بَينَ الأَفعَالِ، مِن ذَلِكَ مَا أَورَدَهُ ابنُ هِشَامٍ فِي مُشَابَهَةِ الفِعلِ المَاضِي لِلفِعلِ المُضَارِعِ، إِذْ قَالَ: ((...الرَّابِعُ: دُخُولُ لامِ الابتِدَاءِ فِي نَحوِ: إِنَّ زَيداً لَقَدْ قَامَ ؛ وَذَلِكَ، لأَنَّ الأَصلَ دُخُولُهَا عَلَى الاسمِ نَحُو: إِنَّ زَيدَاً لَقَائِمٌ، وإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى المُضَارِعِ لِشَبَهِهِ بِالاسمِ نَحُو (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحُكُمُ بَيْنَهُم).[١٦١] فَإِذَا قَرُبَ المَاضِي مِن الحَالِ أَشبَهَ المُضَارِعَ الّذِي هُوَ شَبِيهٌ بِالاسمِ؛ فَجَازَ دُخُولُهَا عَلَيهِ.[١٦٢]، إِذْ نَجِدُ فِي قَولِهِ تَسَلْسُلاً فِي ارتِقَاءِ التَّشَابُهِ مِنَ المَاضِي إِلَى المُضَارِعِ وُصُولاً إِلَى الاسمِ، لاتِّفَاقِهَا فِي الدَّلالَةِ .

وَقَد وَقَفَ الدُّسُوقِيُّ عِندَ هذِهِ المَسأَلَةِ شَارِحَاً، فَقَالَ: ((قَولُهُ: لِشَبَهِهِ بِالاسمِ أَي فِي احتِمَالِ الحَالِ والاستِقبَالِ ...فَإِذَا قَرُبَ أَي بِواسِطَةِ "قَد" فَشَبَّهَ المَاضِي لِلمُضَارِعِ المُشَبَّهِ لِلاسمِ بِوَاسِطَةِ "قَد"فَمِن ثَمَرةِ إِفَادَةِ "قَد" التّقرِيبَ دُخُولُ لامِ الابتِدَاءِ عَلَى المَاضِي المُشَبَّهِ لِلمُضَارِعِ المُشَبَّهِ لِلاسمِ فَصَحَّ دُخُولُ اللّامِ عَلَى الفِعلِ فِي الحَقِيقَةِ)).[١٦٣]

وَكَذَلِكَ مِن المُشَابَهَةِ المَعنَوِيَّةِ فِي الأَفعَالِ مَا ذَكَرَهُ العُكبُرِيُّ فِي الاستِدلالِ عَلَى فِعلِيَّةِ "عَسَى" إِذْ قَالَ : ((وَهِيَ فِعلٌ بِدَليلِ اتِّصَالِ الضَّمائِرِ بِهَا، وَتَاءِ التَّأنِيثِ السّاكِنَةِ نَحُو: عَسَيْتُ، وعَسَوا، وعَسَيْنَ، وعَسَتْ، ومَعنَاهَا الإِشفَاقُ وَالطَّمَعُ فِي قُربِ الشَّيءِ كَقَولِكَ: عَسَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ أَي أَطمَعُ فِي قُربِ قِيَامِهِ، وَهِي فِعلٌ مَاضٍ ؛ لأَنّكَ تُخبِرُ بِهَا عَن طَمعٍ وَاقِعٍ فِي أَمرٍ مُستَقبَلٍ وَلا يَكُونُ مِنهَا مُستَقبَلٌ، ولا اسمُ فَاعِلٍ بَلْ هِيَ فِعلٌ جَامِدٌ؛ وإِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ لِوَجهَينِ

أَحدُهمَا: أَنّهَا أَشبَهتِ الحُروفَ إِذْ كَانَ لَهَا مَعنَى فِي غَيرِهَا وَهُوَ الدَّلالَةُ عَلَى قُربِ الفِعلِ الوَاقِعِ بَعدَهَا وَحُكمُ الفِعلِ أَن يَدلَّ عَلَى مَعنَى فِي نَفسِهِ وَشَبَهُهَا بِالحَرفِ يُوجِبُ جُمُودَهَا كَمَا أَنَّ الحَرفَ جَامِدٌ.

والثّانِي: أَنَّهَا تَشبَهُ (لَعَلَّ) فِي الطَّمَعِ والإِشفَاقِ فَتَلزَمُ صِيغَةً وَاحِدَةً كَـ (لَعَلَّ))).[١٦٤] فَقَدْ جَاءَ فِي هذَا النَّصِّ المُشَابَهَةُ المَعنَوِيَّةُ طَرَفَاً وَاضِحَاً لإِثبَاتِ فِعلِيَّةِ عَسَى، وَذَلِك مِن خِلالِ المُشَابَهَة بِالحَرفِ فِي دَلالَةِ القُربِ، وَالمُشَابَهَةِ بِلَعَلَّ فِي دَلالَةِ الطَّمَعِ والاشفَاقِ، والرّجَاءِ.

وَقَد أَشَارَ أَحَدُ المُحدَثِينَ إِلَى شَبَهٍ لَفظِيٍّ فِي هذَا الفِعلِ إِذَا كَانَ فِي مَعنَى الحَرفِ، إِذْ قَالَ:((حَرفٌ شَبِيهٌ بِـ لَعَلَّ يَدخُلُ عَلَى الضَّمِيرِ فَيَنصِبُهُ نَحُو قَولِهِم: عَسَاكَ أَنْ تَفعَلَ)).[١٦٥]، فَتَبَيَّن أَنَّه يُمكِنُ تَوظِيفُ "عَسَى" فِي استِعمَالاتٍ عِدَّةٍ، وَفِي كُلّ استِعمَالٍ لَهَا شَبَهٌ بِأَدَاةٍ مُعَيَّنَةٍ.

المُشَابَهَةُ المَعنَوِيَّةُ فِي الحُرُوفِ:

وَرَدَتْ المُشَابَهَةُ المَعنَوِيَّةُ بِنَحوٍ جَلِيٍّ فِي الحُروفِ النَّاسِخَةِ لِلمُبتَدأِ وَالخَبَرِ حِينَمَا اصطَلَحَ النُّحَاةُ لِهذِهِ الحُرُوفِ اصطِلاحَاً صَرِيحاً وَمُبَاشِراً بِاسمِ (مَا وَلا وَلاتَ وإِنْ المُشَبَّهَاتِ بِليسَ).(١٦٦)، قَالَ ابنُ هِشَامٍ: ((فَصلٌ: فِي "مَا وَلا وَلاتَ وَإِنْ "المُعمِلاتِ عَمَلَ لَيسَ تَشبِيهاً بِهَا)).(١٦٧)، وَقَد وَافَقَ الخُضَرِيُّ تَقدِيمَ ابنِ مَالكٍ هذِهِ الحُروفَ عَلَى أَفعَالِ المُقَارَبَةِ، إِذْ قَالَ: ((إِنَّما قَدَّمَ هذِهِ الحُروفَ عَلَى بَقِيّةِ الأَفعَالِ ؛ لأَنَّها أَظهَرُ شَبَهاً بِـ بَابِ كَانَ لِمُوافَقَتِهَا لَيسَ مَعنًى وَعَمَلاً، وَلِكَثرةِ مَجِيءِ خَبَرِهَا مُفرَدَاً، فَيظهَرُ عَمَلُهَا الرّفعُ والنَّصبُ بِخِلافِ أَفعَالِ المُقَارَبَةِ)).(١٦٨)

وَهذَا الكَلامُ يَعودُ بِنَا إِلَى مَسأَلَةِ الشَّبَهِ القَوِيِّ الَّذِي يَكُونُ سَبَباً فِي أَخذِ حُكمِ المُشَبَّهِ بِهِ، والاقتِرَابُ مِنهُ أَكثَرُ مِن غَيرِهِ مِنَ المُشَبِّهَاتِ.

وَقَد فَصَّل الشَّيخُ مُحَمَّدٌ مُحيِي الدِّينِ أَنوَاعَ هذَا الشَّبهِ فِي هذِهِ الحُرُوفِ، إِذْ قَالَ: ((إِنَّ الّذِينَ أَعمَلُوهَا مِنَ العَربِ وَجَدُوا فِيهِمَا شَبهاً مِن "لَيسَ"، وَوَجَدُوا لَيسَ تَرفَعُ الاسمَ وَتَنصِبُ الخَبرَ، فَأَعمَلُوهمَا عَمَلَ لَيسَ بِحَقِّ هذَا الشَّبهِ ...فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَفِيمَ أَشبَهَتْ "مَا" لَيسَ؟

فَالجَوابُ عَن ذَلكَ أَنَّ مَا أَشبَهَتْ لَيسَ فِي ثَلاثَةِ أُمُورٍ: أَحدُها أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى النَّفِي كَمَا أَنَّ لَيسَ تَدُلُّ عَلَى النَّفِي، وَلَيسَ الأَمرُ قَاصِرَاً عَلَى هذِهِ الدَّلالَةِ، بَل هُوَ أَقوَى مِن مُجَرَّدِ الدَّلالَةِ عَلَى النَّفِي، فَإِنَّ "مَا" تَدُلُّ عَلَى النّفِي فِي الحَالِ، كَمَا أَنَّ لَيسَ تَدلُّ عَلَى نَفِي الحَالِ.

الثَّانِي: أَنا وَجدنَا "مَا"تَدخُلُ عَلَى المُبتَدَأِ والخَبَرِ كَمَا أَنَّ لَيسَ تَدخُلُ عَلَيهِمَا ...فَلمَّا أَشبَهَتْ "مَا" لَيسَ هذَا الشَّبهَ القَوِيَّ عَمِلَتْ عَمَلَهَا)).(١٦٩)فَمُشَابَهَةُ هذِهِ الحُروفِ بِلَيسَ لَيسَتْ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَـ"مَا" أَقرَبُ شَبَهاً مِن غَيرِهَا بِلَيسَ،وَلِهَذا تَقَدَّم فِي الذِّكرِ أَثنَاءَ تَنَاوِلِهَا عِندَ النُّحَاةِ.

وَالعَلاقَةُ بَينَ مَا وَلَيسَ كَبِيرَةٌ وَالمُشَابَهَةُ بَينَهُمَا هِيَ سَبَبُ الإِعمَالِ، فَإِذَا زَالَتِ المُشَابَهَةُ زَالَ الإِعمَالُ، قَالَ ابنُ الأَنبَارِيّ: ((فَإِنْ قِيلَ:فَلِمَ بَطُلَ عَمَلُهَا فِي لُغَةِ أَهلِ الحِجَازِ إِذَا فُصِلتْ بَينَ اسمِهَا وَخَبرِهَا بِـ إِلا قيل: لأَنَّ مَا إِنَّمَا عَمِلَتْ لأَنَّهَا أَشبَهَتْ لَيسَ مِن جِهَةِ

المَعنَى وَهُوَ النَّفِي وإلا تَبطُلُ مَعنَى النَّفِي فَتَزُولُ المُشَابَهَةُ، وإذَا زَالَتِ المُشَابَهَةُ وَجَبَ أَلّا تَعمَلَ)).[١٧٠]

وَلا يَخفَى أَنَّ الشَّبهَ المَعنَوِيَّ فِي هذِهِ المَسأَلَةِ هُوَ الأَصلُ، وَلَكِنَّ هذَا لا يَمنَعُ بِوجُودِ الشَّبهِ اللَّفظِيِّ أَيضاً، وَهُوَ الإعمَالُ، والبِنَاءُ .

وَكَذلِكَ مِنَ الشّبَهِ المَعنَويِّ فِي الحُروفِ مُشَابَهَةُ " رُبَّ " بِحُروفِ النَّفي، قَالَ الرّازِي: ((وإنَّمَا وَجَب لِـ (رُبَّ) صَدرُ الكَلامِ ؛ لأَنَّهَا تَشبَهُ حُروفَ النَّفِي إذْ كَانَتْ لِلتَّقلِيلِ والقَلِيلُ فِي حُكمِ المَنفِيّ، وإنَّما اختصَّتْ بِالنَّكرةِ، لأَنَّ القَليلَ يُتصَوَّرُ فِيهَا دُونَ المَعرِفَةِ، وإنَّمَا لَمْ تَدخُلْ عَلَى مُضمَرٍ، لأَنَّ الضَّمَائِر مَعارِفُ)).[١٧١]

وَذَهَبَ الدّكتُورُ فَاضِلٌ السَّامرّائِيُّ إِلَى أَنَّ "رُبَّ" تَشبَهُ "قَد" فِي الدَّلالَةِ إذْ قَالَ: ((وَنَظِيرُهَا فِي دَلالَةِ اللّفظِ الوَاحِدِ عَلَى مَعنَيينِ مُتَقَابِلَينِ، "قَد" الدَّاخِلَةُ عَلَى المُضَارِعِ فَأَصلُهَا لِلدِّلالَةِ عَلَى التّقلِيلِ كَقَولِكَ: قَد يَشفَى المَريضُ، وَقَد يَصدُقُ الكَذُوبُ، وَقَد تَدُلُّ عَلَى التَّحقِيقِ كَقولِهِ تَعَالَى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[١٧٢]، وَقَولُهُ [تَعَالَى]: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾[١٧٣]، وَيُمِيِّزُ بَينَهُمَا القَرَائِنُ)).[١٧٤]

وَمِثلُ هذَا الكَلامِ الّذِي تَقَدَّمَ مِثلُهُ فِي تَشبِيهِ الأَشيَاءِ الّتِي لا تُؤمِنُ بِالاتِّفَاقِ لا بِالجِنسِ ولا بِالنَّوعِ ولا بِالعَمَلِ وَلا بِالاختِصَاصِ، لأَنَّ "رُبَّ": عَامِلَةٌ، "وَقَدْ": لَيسَتْ عَامِلَةً، وَقَد: تَختَصُّ بِالأَفعَالِ، وَرُبَّ: بِالأَسمَاءِ، وَمعَ ذَلِكَ فَقَد جُمِعَ بَينَهُمَا لأَجلِ المُشَابَهَةِ رَغمَ الابتِعَادِ الكَبِيرِ فِي هذِهِ المِيزَاتِ.

الخاتمة

. ظَهَرَ أَنَّ لِلمُشَابَهَةِ أَثَراً كَبِيراً فِي تَحلِيلِ المَسَائِلِ النَّحوِيّةِ، مِن جَانِبَينِ: جَانِبٌ اعتَمَدَ عَلَى الإعمَالِ فَجَمَعَ كُلَّ الأَشيَاءِ الّتِي تَشَابَهَتْ وَاشتَرَكَتْ فِي بَابٍ وَاحِدٍ، وَجَانِبٌ اعتَمَدَ عَلَى بِنَاءِ المُشَابَهَةِ الّتِي وُجِدَتْ عَنْ طَرِيقِ الاستِقرَاءِ، وإنْ اختَلَفَتِ المَوضُوعَاتُ، فَالاستِقرَاءُ كَانَ لَهُ الأَثَرُ الكَبِيرُ فِي تَعمِيقِ وتَجْذِيرِ مَوضُوعَةِ المُشَابَهَةِ فِي النَّحوِ العَرَبِيِّ ؛ لأَنَّهُ

لَولا الاستِقرَاءُ لَمَا تَوَصَّلَ النُحَاةُ إِلَى جَمعِ المَسائِلِ النّحوِيّةِ المُتَشَابِهَةِ والرَّبطِ فِيمَا بَينَهَا.

. تَبَيَّنَ أَنَّ هُنَاكَ تَدَاخُلاً كَبِيراً بَينَ القِياسِ والمُشَابَهَةِ وَمَا مَيَّزَ القِياسَ عَنهَا هُوَ أَنَّهُ حُكمٌ مِنَ المُشَابَهَةِ يَشتَرِطُ فِيهِ التَّوافُقُ المُتَكَامِلُ غَالِباً حَتَّى يَتَحقَّقَ الحُكمُ ، ولا يَشترِطُ ذَلكَ فِي المُشَابَهةِ.

ـ وَظَّفَ النُحَاةُ المُشَابَهَةَ فِي أَدِلَّة النَّحوِ، وَلا سِيَّمَا القِياسُ، وَقِياسُ الشَّبهِ، واستِصحَابُ الحَالِ، وَالعَوامِلُ والتَّعلِيلُ، لِيَثْبتَ أَنَّ المُشَابَهَةَ لَهَا عَظِيمُ الفَائِدَةِ فِي أُصُولِ النّحوِ، وَفِي التّطبِيقِ النَّحوِيِّ.

ـ كَمَا كَانَتْ لِلمُشَابَهَةِ أَثرٌ فِي التّأليفِ النَّحوِيِّ وَمَنهَجِ النُحَاةِ، وَذَلِكَ مِن خِلالِ جَمعِ المَوضُوعَاتِ النَّحويَّةِ الّتِي تَنتَمِي إِلَى المَسأَلَةِ الوَاحِدَةِ، كَالمَرفُوعَاتِ، والمَنصُوبَاتِ والمَجرُورَاتِ والتَّوابِعِ، أو كَالّذِي يَجمَعُ الأَسمَاءَ والأَفعَالَ والحُرُوفَ، وَذِكرِ الأَشيَاءِ المُشتَرَكَةِ وَالمُتَشَابَهَةِ فِيمَا بَينَها، وَهذَا يَعنِي أَنَّ المُشَابَهَةَ تُفِيدُ الحَصرَ لِهذِهِ المَسَائِلِ، مِن ذَلِكَ جَمعُهم لِـ كَانَ وأَخوَاتِهَا، وَظنَّ وأَخوَاتِها، وإِنَّ وأَخواتِها، وحُروفِ العَطفِ...

ـ المُشَابَهَةُ تَنقَسِمُ عَلَى مُشَابَهَةٍ لَفظِيّةٍ وَمُشَابَهَةٍ مَعنَويَّةٍ وَقَد ظَهَرَ أَنَّ المُشَابَهَةَ اللَّفظِيَّةَ وَلا سِيمَا فِي الأَسمَاءِ مِن أَكثَرِ المُشَابَهَاتِ فِي النَّحوِ العَرَبِيِّ،وَقدْ أَخَذَ مَسَاحَةً كَبِيرَةً فِي الدَّرسِ النَّحوِي.

ـ أَشَارَ النُحاةُ إِلَى وُجودِ مُشَابَهَةٍ قَوِيَّةٍ وَأُخرَى ضَعِيفَةٍ، وَكُلَّمَا كَانَتِ المُشَابَهَةُ قَوِيَّةً أَخَذَتْ حُكمَ المُشَبَّهِ بِهِ، وَكُلَّمَا كَانَتِ المُشَابَهَةُ ضَعِيفَةً ضَعُفَتْ فِي الوُصُولِ إِلَى حُكمِ المُشَبَّه بِهِ.

. هُناكَ أُصولٌ وَفُروعٌ فِي المُشَابَهَةِ، فَقَد أَرجَعَ النُحَاةُ كُلَّ مَرفُوعٍ إِلَى الفَاعِلِ كَالمُبتَدأ ونَائِبِ الفَاعِلِ وَالخَبَرِ المَرفُوعِ، واسمِ كَانَ، وَخَبرِ إِنَّ، وَكُلَّ مَنصُوبٍ بِالمَفعُولِ كَالمَفعُولِ لأَجلِهِ والاستِثنَاءِ والحَالِ والتَّميزِ...

. وَمِن لَطَائِفِ المُشَابَهَةِ أَنَّهَا لا تَقْييدَ فِيهَا، فَقَد شَبَّهَ النُّحاةُ الاسمَ بِالحَرفِ، وَالاسمَ بِالفِعلِ، والفِعلَ بِالاسمِ، والفِعلَ بِالفِعلِ، وَالفِعلَ بِالحَرفِ، وَالحَرفَ بِالحَرفِ وَالحَرفَ بِالاسمِ.

وَخِتَامًا أَتَوَجَّهُ إِلَى اللهِ تَعَالَى أَنْ لا يَحْرِمَنَا أَجرَ هذَا الجُهدِ المُتَواضِعِ، وَأَنْ يَنفَعَ كَاتِبَهُ وقارئَهُ وَأَنْ يَجعَلَهُ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وَالصَّحَابَةِ الكِرَامِ أَجمَعِينَ.

هوامش البحث:

١. لسان العرب: مادة شبه .
٢. القاموس المحيط: مادة شبه .
٣. الفروق اللغوية:٢٤٩/١
٤. الكليات: ٨٣٤
٥. ينظر: الاغراب في جدل الإعراب: ١٠٧، وينظر: الأصول: تمام حسان: ١٦٨
٦. الكتاب: ٣٢٥/٣
٧. م ٠ ن:٢٧٨/٣
٨. حاشية ياسين على شرح التصريح: ١/ ١٥٧٠
٩. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:١٩٦/١
١٠. المصدر نفسه:٦٧٣/١
١١. المدارس النحوية:٦٨
١٢. الكتاب:٣٩٨.٣٩٧/١
١٣. المقتضب: ١٩٠/٣
١٤. الأصول في النحو: ٢٨١/١
١٥. المصدر نفسه:٣٠٥/٢
١٦. البقرة: ٤٠
١٧. معاني القرآن: للأخفش: ٦٢
١٨. شرح الرضي على الكافية: ٣٥/٢
١٩. الاقتراح في أصول النحو: ٩٨
٢٠. الكتاب: ٢٠٧/٣
٢١. أوضح المسالك: ٢٠٢/٢
٢٢. ينظر: شرح التسهيل:٣٦٧/٢
٢٣. ينظر: الرد على النحاة: ١٥٧.١٥٦
٢٤. أصول النحو العربي: د٠ محمد عيد: ٩٧

٢٥. الاقتراح:٨٩
٢٦. ينظر: أصول التفكير النحوي:١١١
٢٧. التلويح بشرح التوضيح: ٢/ ١١٢
٢٨. لاقتراح:٩٥
٢٩. ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٣٨
٣٠. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ٦٢
٣١. ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥.١١٠
٣٢. ينظر: البرهان في أصول الفقه: ٥٣/٢
٣٣. اللمع في أصول الفقه:٩٩
٣٤. مفاتيح العلوم:٣ ، وينظر المستصفى في علم الأصول: ٢: ٣١٨_٣٢٠
٣٥. لمع الأدلة: ١٠٥_١١٠
٣٦. الأصول: ١٦٨
٣٧. البحر المحيط في أصول الفقه: ٢٤٦/٦
٣٨. اللمع:١٠١
٣٩. قياس الشبه ٤٩:٠٠
٤٠. المستصفى في علم الأصول: ٢: ٣١٨_ ٣٢٠
٤١. حاشية البناني:٢٨٩/٢
٤٢. أصول النحو:٣٨٧
٤٣. الاقتراح:١٤٧
٤٤. الكتاب:٢٨٤/٢
٤٥. حاشية الصبان: ٩/٢
٤٦. لمع الأدلة:١٤١-١٤٢
٤٧. الاقتراح:١٠٧ ، وينظر: الأصول لـ الدكتور:تمام حسان:١٨٩
٤٨. الجمل في النحو:٤٥
٤٩. الاقتراح:١٤٩

٥٠. آل عمران:١٨٦
٥١. الخصائص: ٣٦٤/٢
٥٢. التأويل النحوي:٥٤٩/١.٥٥٠
٥٣. شرح الرضي على الكافية: ٥٨/٣
٥٤. حاشية الخضري:٦١/١
٥٥. يوسف:٣١
٥٦. قراءة أبي عمرو: ينظر: تقريب النشر في القراءات العشر: ٢٧٨
٥٧. مغني اللبيب:٦٨١/٢
٥٨. شرح ابن عقيل:٢٣/١
٥٩. شرح المكودي:١٠
٦٠. القياس في النحو:٣٤
٦١. شرح الألفية: للمرادي: ٤٩/١
٦٢. الانصاف: ١٣٣/١
٦٣. مغني اللبيب: ٢٣٨/١
٦٤. أسرار العربية: ٢٨
٦٥. الفوائد والقواعد:٧٣٣
٦٦. اللباب:٢٩٥
٦٧. شرح ابن القواس:١٠١٠/٢
٦٨. المقتضب: ١٠/١
٦٩. الغرة المخفية: ٢٨٧/١
٧٠. شرح الكافية الشافية: ٣٨٠/١
٧١. المقتضب: ١١٤/١
٧٢. الإغراب في جدل الإعراب: ١٠٠
٧٣. ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٨٧.٨٦
٧٤. القول البديع: ٥٤

٧٥. شرح الكفراوي: ٣٣
٧٦. شرح الرضي على الكافية: ٨٧/١
٧٧. الجنى الداني: ٤٧٥.٤٧٦
٧٨. ألفية ابن مالك: ٤
٧٩. شرح ابن الناظم: ١٢
٨٠. حاشية الصبان: ١٠١/١.١٠٢
٨١. حاشية الخضري: ٢٧/١
٨٢. شرح المكودي: ١٠
٨٣. شرح الكافية: ٢١٨/١
٨٤. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٣٤/١
٨٥. شرح الكافية الشافية: ٢١٦/١
٨٦. الدرر في إعراب أوائل السور: ٤٩
٨٧. منحة الجليل: ٣٤/١
٨٨. أسرار العربية: ٧٨
٨٩. شرح الرضي على الكافية: ٢٥٦/١
٩٠. المفصل:١٨
٩١. اللباب:١٣٠
٩٢. شرح الكافية:٧/١
٩٣. اللباب: ١٤٢/١
٩٤. شرح الرضي على الكافية: ٢٥٩/١
٩٥. المصدر نفسه:٢٥٦/١
٩٦. اللباب: ١٦٧/١
٩٧. ينظر: حاشية العدوي على شرح الشذور:١١/٢
٩٨. الأصول في النحو: ٢٨١/١
٩٩. المصدر نفسه: ٢٨٨/١

١٠٠. الغرة المخفية: ٢٨٨/١
١٠١. المفصل: ٦١
١٠٢. الأشباه والنظائر:٥٤/٤
١٠٣. المصدر نفسه: ٥٥/٤
١٠٤. المقتصد في شرح الايضاح: ٦٧٥/١
١٠٥. سر صناعة الإعراب: ٢٥٦/٢
١٠٦. الرعد: ١٢
١٠٧. مغني اللبيب: ٥١٦/٢
١٠٨. البقرة: ١٣٠
١٠٩. البيت: لرشيد بن شهاب، ينظر: شرح التسهيل:٣٣١/٢
١١٠. الغرة المخفية: ٢٧٩/١
١١١. شرح الكافية:١٦٨
١١٢. علل النحو: ٦٠٠
١١٣. ألفية ابن مالك: ٢٨
١١٤. شرح المفصل: ٩١/٤
١١٥. شرح المكودي: ١٢
١١٦. همع الهوامع: ٢٠٩/٢
١١٧. شرح الكافية: ٢٢٨
١١٨. شرح ابن عقيل: ٢٢٠/٢
١١٩. الأصول في النحو:٥٠/١
١٢٠. شرح ابن عقيل: ٣٢٠/٢
١٢١. حاشية الخضري:١٠٠/٢
١٢٢. شرح الرضي على الكافية: ٤٧٢/٣
١٢٣. شرح شذور الذهب: ٤٠٧.٤٠٦
١٢٤. خزانة الأدب:٢٢١/٤

١٢٥. مغني اللبيب: ٣٣٩/٢
١٢٦. حاشية ياسين على شرح التصريح: ١٣٩/١
١٢٧. اللغة العربية: معناها ومبناها: ١٠٢
١٢٨. مغني اللبيب: ٤٣٣/٢
١٢٩. شرح قطر الندى:٢٣١
١٣٠. أسرار العربية:٢٦.٢٥
١٣١. اللباب: ٤٣٧/١
١٣٢. أوضح المسالك: ٢٨/١
١٣٣. النحو الوافي: ٤٤٣/١
١٣٤. حاشية ياسين على شرح التصريح: ٦٢٦/١
١٣٥. التبيين: ٢٩٩
١٣٦. أسرار العربية: ١٢٩.١٢٨
١٣٧. ألفية ابن مالك: ١٣
١٣٨. حاشية الخضري: ١٢٣/١
١٣٩. اللباب: ٢٥٧/١
١٤٠. تفسير الرازي: ١١٦/٦
١٤١. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٦/١
١٤٢. المقرب: ١١٧/١
١٤٣. معاني النحو: ١/ ٣٠٨
١٤٤. تفسير الرازي: ٣٥٨/١٠
١٤٥. حاشية ياسين على شرح الفاكهي: ٢٩/١
١٤٦. شرح الرضي على الكافية: ٢٥٩/١
١٤٧. سر صناعة الإعراب: ٣٨٥/١
١٤٨. ينظر: شرح المفصل: ٢٠/١
١٤٩. ألفية ابن مالك:٤

١٥٠. شرح الألفية: ٤٩.٤٨/١
١٥١. ألفية ابن مالك: ٢٧
١٥٢. شرح الألفية: ٤٢٠/١
١٥٣. حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل: ١٤٢
١٥٤. حاشية الملوي على شرح المكودي: ٩٠
١٥٥. حاشية الصبان: ٣٦٠/٢
١٥٦. البلد: ١٥.١٤
١٥٧. شرح قطر الندى: ٢٦٩
١٥٨. حاشية العدوي: ١٨٨/٢
١٥٩. الخصائص:١٧١/١
١٦٠. حاشية الخضري: ٧٢/٢
١٦١. النحل: ١٢٤
١٦٢. مغني اللبيب: ١٧٤/١
١٦٣. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٤٧٤/١
١٦٤. اللباب: ١٩١/١
١٦٥. معاني النحو: ٢٩٣/١
١٦٦. شرح ابن عقيل: ٣٠١/١
١٦٧. أوضح المسالك ٢٤١/١
١٦٨. حاشية الخضري: ١١٩/١
١٦٩. أوضح المسالك: ٢٤١. ٢٤٢
١٧٠. أسرار العربية: ١٤٠
١٧١. تفسير الرازي: ٣٥٨/١٠
١٧٢. الأحزاب:١٨
١٧٣. سورة البقرة: ١٤٤
١٧٤. معاني النحو: ٣٧/٣

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: يحيى الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، الطبعة الأولى، دار الأنبار للطباعة والنشر، مطبعة النواعير، العراق . الرمادي، ١٤١١هـ . ١٩٩٠م٠

٢. أسرار العربية: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار ،المجمع العلمي العربي ،مطبعة الترقي ،دمشق، ١٣٧٧هـ .١٩٥٧م

٣. الأشباه والنظائر في النحو: أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، الشركة الدولية للطباعة، عالم الكتب، مصر . القاهرة، ٢٠٠٣م٠

٤. أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، الطبعة الأولى، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ليبيا، ١٣٩٣هـ . ١٩٧٣م٠

٥. الأصول ـ دراسة أبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: الدكتور تمام حسان، الطبعة الأولى ، الشركة الجديدة ، دار الثقافة البيضاء ،١٤٠١هـ . ١٩٨١م٠

٦. الأصول في النحو: أبو بكر محمد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق: الدكتورعبد الحسين الفتلي ، ط٤،مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت . لبنان،١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م٠

٧. أصول النحو دراسة في فكر ابن الأنباري: الدكتور محمد سالم صالح، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر . القاهرة، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م٠

٨. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد ، الناشر: عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣م٠

٩. الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبدالرحمن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ . ١٩٥٧م٠

١٠. ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، بخط: يحيى سلوم العباسي ، مكتبة النهضة ، بغداد ،١٩٨٤م٠

١١. الاقتراح في علم أصول النحو وجدله: جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ)، حقق أصوله: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة . مصر، ١٤٢٠. ١٩٩٩ ٠

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات ابن الانباري ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي ،المكتبة التجارية الكبرى ،مصر ،١٣٨٠هـ-١٩٦١م٠

١٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،طبع بمطابع العبور الحديثة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ،٢٠٠٤م٠

١٤. البحث النحوي عند الأصوليين: الدكتور مصطفى جمال الدين،الطبعة الأولى، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام . الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م٠

١٥. البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق: الدكتور عمر سليمان الأشقر ،ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ١٩٨٨م٠

١٦. البرهان في أصول الفقه أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت ٤٧٨هـ)، علق عليه وخرج أحاديثه: صلاح بن محمد بن عويضة، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م٠

١٧. التأويل النحوي في القرآن الكريم: الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز،الطبعة الأولى، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، السعودية . الرياض، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م٠

١٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت . لبنان، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م٠

١٩. التفسير الكبير(مفاتيح الغيب): محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، طهران ، (د٠ت)٠

٢٠. الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، انتشارات استقلال، طهران، د . ت ٠

٢١. الجَنَى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة . الأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان د . ت٠

٢٢. حاشية البناني على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع لـ تاج الدين السبكي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤٢٠.٢٠٠٠م

٢٣. حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ)على شرح ابن عقيل: محمد الخضري ،مطبعة البابي الحلبي القاهرة ،١٩٤٠م٠

٢٤. حاشية السجاعي (ت١١٩٧هـ) على شرح ابن عقيل ، المطبعة العامرة العثمانية ،١٣٠٧ هـ ٠

٢٥. حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني: محمود ابن الجميل ، الطبعة الأولى ، مكتبة الصفا ،القاهرة، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م

٢٦. حاشية العدوي (ت١٢٣٢هـ) على شرح شذور الذهب ، دار الكتب العربية للحلبي ، مصر ، (د٠ت)٠

٢٧. حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م٠

٢٨. حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية ، المنشأ بحوش عطى بجمالية مصر المحمية ، ١٣٠٥هـ ٠

٢٩. حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي (ت١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، راجعه: اسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، حقق وشرح شواهده:أحمد السيد سيد أحمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة . مصر (د٠ت)

٣٠. خزانة الأدب ولب لباب العرب:عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح:عبد السلام هارون ،الطبعة الأولى ،نشر:مكتبة الخانجي ،القاهرة ،١٤٠٩هـ-١٩٨٩م٠

٣١. الخصائص: أبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ): تحقيق: محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ،١٣٧١هـ-١٩٥٢م٠

٣٢. الدرر في إعراب أوائل السور: شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي (ت ١١٩٧هـ)، الطبعة الأولى، دار الهدى والرشاد، سوريا . دمشق، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م٠

٣٣. الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٦٦هـ . ١٩٤٧م٠

٣٤. سر صناعة الإعراب ، ابن جني (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرين، مصر،١٩٥٤م

٣٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:أبو عبد الله ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الرابعة عشر ،دار الفكر، المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة ،مصر ،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م٠

٣٦. شرح ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ابن مالك ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ،الطبعة الأولى ،منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م٠

٣٧. شرح ألفية ابن معط لابن القواس: تحقيق: الدكتور علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الخريجي، المملكة العربية السعودية . الرياض، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م٠

٣٨. شرح الألفية لابن مالك: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: الدكتور فخرالدين قباوة، الطبعة الأولى، دار المغارف للطباعة والنشر، بيروت . لبنان، ١٤٢٨هـ .٢٠٠٧ م٠

٣٩. شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد علي، الطبعة الأولى، المكتبة التوفيقية، مصر . القاهرة، د . ت ٠

٤٠. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه: سعدالدين بن مسعود التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ضبطه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، ، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م٠

٤١. شرح حسن الكفراوي (ت١٢٠٢هـ) على متن الآجرومية: الناشر دار البصيرة ، الإسكندرية – مصر ،١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م٠

٤٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري ،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير،القاهرة . مصر، ٢٠٠٤م٠

٤٣. شرح قطر الندى: ابن هشام ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة دار الفكر ،(د- ت)٠

٤٤. شرح كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)،رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)تحقيق: احمد السيد احمد ، الطبعة الأولى،المكتبة التوفيقية ،(د. ت)٠

٤٥. شرح الكافية: تأليف محمد ابن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد عبدالنبي عبد المجيد، الطبعة الأولى، مطبعة دار البيان بمصر، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٧م٠

٤٦. شرح الكافية الشافية: ابن مالك ،تحقيق: الدكتور عتبد المنعم هريدي ،الطبعة الأولى السعودية ،١٩٧٢م٠

٤٧. شرح المفصل: موفق الدين ابن يعيش (ت ٥٣٨هـ)، عالم الكتب – بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة (د- ت)٠

٤٨. شرح المكودي (ت٨٠١هـ)على ألفية أبن مالك: أبو زيد عبد الرحمن المكودي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٥م٠

٤٩. علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق: محمود محمد محمود نصار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م٠

٥٠. الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق: حامد محمد العبدلي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤١١هـ . ١٩٩١م٠

٥١. الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، دار الكتب العلمية،بيروت . لبنان، ١٤٠١هـ . ١٩٨١م٠

٥٢. الفوائد والقواعد: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ): تحقيق: الدكتور عبد الوهاب الكحلة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م٠

٥٣. في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: الدكتور نعمة رحيم العزاوي، الطبع الأولى، دار الشؤون الثقافية، بغداد . العراق، ١٩٨٥م٠

٥٤. القاموس المحيط ، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، دارالفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣م٠

٥٥. القول البديع في علم البديع: مرعي بن يوسف الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن علي الصامل، الطبعة الأولى، دار كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية . الرياض، ١٤٢٥هـ٢٠٠٤م٠

٥٦. القياس في النحو: الدكتورة منى إلياس،الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سورية . دمشق، ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م٠

٥٧. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م٠

٥٨. الكليات في اللغة و الاصطلاح: أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) أعده للطبع، ووضع فهارسه: الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م٠

٥٩. لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع كوستا توماس وشركاه ، القاهرة ،(د.ت)٠

٦٠. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) ،تحقيق:محمد عثمان،الطبعة الأولى ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،١٤٣٠.٢٠٠٩م٠

٦١. اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، (د،ط)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د . ت)

٦٢. اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ)، الطبعة الثالثة، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ .٢٠٠٧م٠

٦٣. المدارس النحوية: الدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة بغداد، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م٠

٦٤. المستصفى من علم الأصول: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد سليمان الأشقر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت . لبنان، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م٠

٦٥. معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط(ت ٢١٥هـ)، قدم له ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م٠

٦٦. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، بغداد ، ١٩٨٩م٠

٦٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام ،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ، القاهرة ،(د– ت)٠

٦٨. مفاتيح العلوم: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب الخوارزمي، المستشرق فان فلوتن، مطبعة بريل ليدن . ١٨٩٥م٠

٦٩. المفصل في علم العربية: محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ،الطبعة الثانية ، دار الجيل ،بيروت(د– ت)٠

٧٠. المقتصد في شرح الإيضاح: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم محمد بحر المرجان ،الجمهورية العراقية ،وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد للنشر ،المطبعة الوطنية ، عمان ،١٩٨٢م٠

٧١. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م

٧٢. المقرب: تأليف علي بن مؤمن "ابن عصفور" (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ،١٩٧١م٠

٧٣. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشر ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٥هـ . ١٩٦٥م٠

٧٤. النحو الوافي: عباس حسن ، الطبعة الأولى ، الناشر مكتبة المحمدي ، بيروت– لبنان ، ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م٠

٧٥. همع الهوامع في شرح جمع الحوامع ،جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية (د. ت) .

الدوريات

٧٦. قياس الشبه عند الأصوليين (مفهومه، حجيته، شروطه، وأقسامه)، عبدالله محمد نوري الديرشوي، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م٠

Abstract

This paper tackles studying the impact of anology in Arabic grammar for it's wide range in grammatical lesson. It is more langer to be enclosed in chapter "anology" as refered by many grammarians in grammar rudiments. To arrive at the details from their four corners and to perfect knowing with tiny details , we have started with an interdiction about the term and it's originality with grammarians. then , to divide the study into two sections: the first section deals with studying the impact of similarity in the origins of Arabic grammar namely "analogy" for the close relationship between them , the interrelation ship of the term with similarity measurement , context presence , even the impact of similarity on factors and justification for their participation in matters of Arabic grammar origins.

While the second section deals with studying the impact of similarity in grammar practicing after dividing it into two equal parts , they are "verbal similarity " and " abstract similarity "in each part , it has been dealt with nouns ,verbs and letters"

The importance of this paper lies in that many grammarians tended to use similarity in explaining many of grammatical cases and also to depending on them in relating shared things.

The reason behind this relate to the great similarity language cases and it's details as to put preliminaries through the use of

resemblance to arriving at the scientific results for constructing the structure of grammar.

This trace starts with the early beginning of grammarian study , because language rules had been put according to heard texts that participatel with stable features as linguistic logic requires. This case was the reason behind gathering similar cases during establishing grammatical syllabuses.